دراسة في قلق الجوار

النيل .. وعواصف إثيوبيا الموسمية

د. محمد حسن عبدالله

الكتاب: دراسة في قلق الجوار.. النيل .. وعواصف إثيوبيا الموسمية..

الكاتب: د. مُحَمَّد حسن عبدالله

الطبعة: ٢٠٢٣

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

عبدالله ، د. مُحَمَّد حسن

دراسة في قلق الجوار.. النيل.. وعواصف إثيوبيا الموسمية.. / د. مُحَمَّد حسن عبدالله

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٤٣ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٥ – ٦٧٠ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع: ٤٣٧٩ / ٢٠٢٣

دراسة في قلق الجوار

النيل .. وعواصف إثيوبيا الموسمية

وكالة الصحافة العربية

«ناشرون»

مقدمة

من "برج المراقبة" التاريخية تطفو فوق سطح الأحداث (الإفريقية) حادثة متكررة، بما يحولها إلى ما يمكن أن تعد به "ظاهرة" – تتجسد في "حالة" نفسية تنتاب السلطة الحاكمة في بلاد الحبشة (كما نعرفها تاريخياً) = إثيوبيا كما نعهدها الآن، وهذه الحالة النفسية تتخذ من "مصر" – بصفة خاصة – هدفاً لها. ولقد حبا الله –(المعطي الوهاب) – مصر بموقعها المميز، الذي أتاح لها أن تكون بمثابة "شرفة" تطل على جهات العالم في اتساق وتوازن نادرين، ولكن المعطي الوهاب سبحانه – كما شاءت حكمته – لا يجعل الخير كله في مكان، أو الحرمان كله في مكان غيره. وإنما هي – الحكمة الإلهية – متحققة في النسبية، والتكامل، والاختلاف، وهذه الحكمة الإلهية بمثابة دعوة للبشرية، للناس، للشعوب في مواقعها المختلفة: أن تتواصل، وتتكامل، وتنمي إرادة الخير المشترك، تأكيداً لمعنى الفطرة الإنسانية التي أدركت – بالتجريب – أنه لا حياة للجماعات البشرية (آمنة وسعيدة، وفي الحد الأدنى: ميسرة) دون أن يتحقق هذا المستوى من التآزر والتكامل، وحسن الاستخدام لما وهب الله، لكل شعب على البسيطة – من خيراته التي تمنحها الطبيعة دون مقابل!!

هكذا شاءت إرادة الله منذ خلق الأرض، وقسم أقدارها أن تعتمد مصر على مصادر مائية تقدم إليها – بحكم الطبيعة، كما خلقها رب

الطبيعة – سبحانه – من خارِج حدودها. ولكن شيئاً يناقض تلك الإرادة الإلهية، أو ينحاز بها إلى غير مرادها – يلم – بين الحين والآخر – وكأنه نزغات الشيطان – بإرادة السلطة التي تحكم الحبشة/إثيوبيا!!

حدث هذا غير مرة في القرن العشرين، فسجلته المدونات التي نعرض لها في مناسبتين على الأقل [عام ١٩٢٧، وعام ١٩٤٦] إذ عملت السلطة الحاكمة بتلك البلاد على صرف المياه التي أفاء الله عليها – عن وجهتها الطبيعية – كما أرادها الخالق سبحانه – بأن تَحْتجِن المياه الزائدة عن حاجتها – لأسباب تفتعلها – فلا تصل إلى أرض مصر وشعبها، لتمارس من خلال هذا الاحتجان للمياه قدراً من ألاعيب السياسة، وتوجيه الاقتصاد (الزراعي بخاصة)، على الرغم من أنها تدرك جيداً أن مصر تملك من الأسباب والوسائل (العلمية وغير العلمية – الحاضرة والمستقبلة) ما يجعلها واثقة من قدرتها على مواجهة الموقف العابث بما يليق به!

هذا الهاجس– الإثيوبي – المتجدد كالعواصف الموسمية، سجلته الوثائق في القرن الماضي (العشرين) مرتين، ليتجدد راهناً في هذه الألفية الثالثة، فيتحول الهاجس إلى (كابوس) ولكنه – إن شاء الله – سيكون مثل كل الكوابيس، التي تتحول إلى ذكرى باهتة مع الزمن، وفي حقيقتها ينتهي الكابوس بالانتباه إلى حقيقته، وبتناول شربة ماء، وبالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم!!

* * *

إن "نهر النيل" – الذي يعد أطول نهر على وجه الأرض – لا يمكن إخضاعه لإرادة إقليم محدد من الأقاليم الواقعة على ضفافه، أو التي تشكل حوضه، فحتى لو – ظلمنا أنفسنا فتجاهلنا طبيعة الماء، وأنه مصدر حياة لا محيد عنه، وأن الأنهار عامل ربط حضاري وطبيعي بين الأمم والشعوب؛ فإن القوانين الدولية التي ارتضتها البشرية في تشريعاتها للتعامل مع الأنهار التي تتجاوز الحدود السياسية – لن تقر لقطر محدد بالتحكم في حقوق فرضتها الطبيعة، وارتضاها التاريخ عبر آلاف السنين، وأقرتها القوانين الدولية المقررة.

إن الارتباط (الحتمي) بين مياه النيل والحياة في مصر، ليس اعتقاداً مصرياً إلا بقدر ما أنه حقيقة علمية، ومقولة عالمية متداولة، صادرة عن تدقيق الصورة الممتدة عبر الأزمنة ما بين أقدم العصور في مصر – إذ تولى الإنسان المصري (ترويض) مياه النيل – وإلى هذا العصر الذي ألجأ هذا الإنسان نفسه لإقامة السدود المائية لإمكان توزيع المياه على فصول العام. وهذه الحقيقة – في تجلياتها – فرضت حضورها على الحياة المصرية في كيانها المجتمعي، كما في شخصيتها المميزة، وفي سيكولوجية المصريين، وعقائدهم، وعاداتهم، ولغتهم، وأمثالهم، وأغانيهم. إن "النيل" منظومة كاملة، وإطار حاكم للحياة المصرية.. بل للوجود المصري!!

من هذه المنطلقات سنجد المؤلفات العلمية، واكتشافات الرحالة، والعلماء، كما سنجد تطلع القوى العالمية – عبر العصور – تطمح إلى أن تجد موقع قدم يخصها على أحد شواطئه الممتدة! وإذ تتداخل الطموحات (الإقليمية والقوى العالمية) لفرض سطوتها على مسار المياه في هذا النهر

العظيم، أو مقاديرها، فإن مستوى الوعي العام في مصر والسودان خاصة، ومستوى الإيمان بحق الإنسان في الحياة، المتحررة من ضغوط الاحتياج لأهم عناصرها (المياه) لابد أن يؤدي إلى ثمراته الطيبة، وجوهرها: أن "المياه" أداة اتصال، ولا يصح أن تنقلب إلى سبب قطيعة،ومصدر حياة، ومن ثم لا يجوز أن تكون أداة تهديد وضغط، فضلا عن أن تكون سبيلاً إلى فقدان الحياة!!

القسم الأول

عــن النيل

١- من أحمد شوقي إلى مواسم فيضان التأليف!!

إننا ندرك – بالطبع – أن أمير الشعراء أحمد شوقي (١٨٦٨ – ١٩٣٢) ليس أول من اتخذ من النيل موضوعاً لإلهامه، أو لوصفه، ومع هذا فإنه – بموقفه الأصيل، ورؤيته الفنية الراقية – يستحق موقع الصدارة في هذا الاستهلال لدراستنا الموجزة – التي تحاول أن تكون بمثابة تأسيس، أو كشف، أو إضافة لما تداولت المؤلفات [المتاحة لنا] حول موضوع النيل في هذا العصر بصفة خاصة. وفيما يتعلق بما نشاهد ونتلقى – عبر وسائل الإعلام – من أعمال وأقوال حكومة إثيوبيا – على المستوى الرسمي، كما على مستوى توجهات الإعلام بوسائله المختلفة.

أما استحقاق أحمد شوقي بأن يكون شعره في موقع الاستهلال، فذلك مستحق له بأكثر من معنى – كما سنرى.

ولعله من الطريف حقاً – وهذا مسلك شخصي لا أملك تفسيره – أن ذهب اتجاه ذاكرتي فيما تحتفظ به من شعر شوقي، إلى "زجله" – الذي سجله الدكتور مُحَمَّد صبري (السربوني) فيما استدعى من "الشوقيات المجهولة"، والزجل المقصود بعنوان:"النيل نجاشي"!! وهذا النص (العامي)

غناه: مُحَمَّد عبد الوهاب في فيلم "الوردة البيضاء" ولسنا نرجح أن أمير الشعراء نظم هذا الزجل ليناسب أحداث الرواية السينمائية، أو ليناسب صوت عبد الوهاب، حتى مع رعاية أمير الشعراء للمطرب الشاب في زمانه!!

وقبل أن نعرض لتحليل القصيدة الزجلية: "النيل نجاشي" نسجل نصها، لنتشارك في اكتشاف ما تتميز به من خصوصية، نرى أنها "خصوصية دالة" – بصرف النظر عن أن بنية القصيدة نسقت بهذا السياق لأداء "رسالة محددة" يضمرها شاعرنا الكبير، ويريد – بوسائله الشعرية – أن يبلغها المتلقي/القارئ، أو أن ذلك حدث بفطرة الشاعر، واستلهام اللحظة، وسياق رسم المشهد ومفردات التشكيل. فمهما يكن القصد فإن "الرسالة" قد وصلت، وهي "رسالة" تحمل رؤية فلسفية نابضة بالصدق وبالحياة معاً!!

وهذا نص الزجل:

النيل نجاشي   حليوه واسمر
عجب للونه   دهب ومرمر
أرغوله في إيده   يسبَّح لسيده
حياة بلادنا   يا رب زيده

* * *

قالت: غرامي في فلوكه   وساعة نزهة ع الميه
لمحت ع البعد حمامه   رايحه على الميه وجايه

وقفـــت أنـــادي الفـــلايكي　　　تعـــال مـــن فضـــلك خـــدنا

رد الفلايكـــي بصـــوت ملايكـــي　　　قـــال: مرحبـــا بكـــم مـــرحبتين

دي ستنـــا وإنـــت سيدنـــا　　　هـيـــــلا هـــــوب هيـــــلا

صلـــح قلـــوعك يـــا ريـــس　　　هـيـــــلا هـــــوب هيـــــلا

جـــات الفلـــوكه والمـــلاح　　　ونــزلنـــــــــا وركبنـــــــــا

حمـــامه بيضـــا بفـــرد جنـــاح　　　تــودينـــــــــا وتجيبنـــــــــا

ودارت الألحـــــان والـــــراح　　　وسمعنـــــــــا وشــربنـــــــــا

هيـلا هـوب هيـلا

إن عنوان القصيدة الزجلية دال جداً: "النيل نجاشي"، يمثل قوة المغناطيس الجاذبة إلى هذا الزجل، وأن هذه الاستعارة التي تصف النيل بأنه (ملك حبشي) – على أساس أن:" النجاشي" كان لقب إمبراطور إثيوبيا في بعض أزمنة هذا القطر الإفريقي، الذي – شاء القدر – أن تتفجر من عيونه، وأن تسقط على أرضه النسبة العالية (المؤثرة) من مياه النيل التي تصل إلى مصر – لا شك أن هذه الاستعارة عميقة الدلالة تمثل رؤية كاملة. وهذا مستحق لعنوان (الزجل) – وقد جرى العرف النقدي على أن يعد العنوان بمثابة "عتبة" تنطوي على مجمل دلالة العمل الفني (الزجل) في جملته!!

لقد استدعيت من مناهج (نقد الشعر)أهم مبدأين يحرص عليهما نقاد الشعر، وهما: أن تُقرأ القصيدة – موضع التحليل – مرات متعددة، في أزمنة متباعدة، لأن القصيدة الجيدة لا تسفر عن أسرارها بالقراءات القريبة أو

القليلة، أما المبدأ الثاني فهو: أن تقرأ القصيدة في سياق جملة إبداعات الشاعر، في ديوانه، أو دواوينه، وكأن نتاجه الشعري – في جملته – قصيدة واحدة، من ثم فإن رؤية الشاعر يفسر بعضها بعضاً عبر وحدات / قصائد ديوانه، أو دواوينه.

هكذا تلقيت ما تعنيه:"النيل نجاشي" – سواء عددتها استعارة، أو تشبيهاً، فالدلالة واحدة، وهي أن "النيل" ملك حبشي!! فكرسيه، عرشه مهبط مائه.. هناك، حيث النجاشي، وهذا ما لا يماري فيه أحد، فالملك صاحب هيمنة، وإرادة، وفيض، وسخاء، ووفاء... إلى أخر ما يوصف به ملوك البشر من علامات السطوة، وآيات الإنعام، وصدق الوعد – على السواء!

أما ما يعنيه الزجل – فيما تجاوز العنوان – فإنه لا يؤصل مغزى "الملوكية" في صورتها البشرية المألوفة؛ فهذا الملك المائي حين يتدفق في أنحاء مملكته، يكتسب – عبر علاقاته بالبشر المحيطين به– صفات ووظائف أخرى، قد تكون مناقضة للصورة الملكية التي تحتفظ بها الذاكرة للملوك!! إذ مضت أبيات هذه القطعة في اتجاه يختلف كثيراً – وربما يتناقض في بعض دلالاته – لما يوحي به عنوانها.

فكما نرى، فإن الملك المائي حين تجلى في أرض مصر، لم يفقد (ملوكيته) وإنما طوعها لإسعاد شعبه، بأن شارك في إضفاء البهجة، وتوثيق عُرى المحبة، وتجميل وجه الحياة، وتأكيد طبائع شعب مصر، وفي صدارتها طابع التكامل بين الإنسان والطبيعة، والتشارك العاطفي، والأنس بالآخرين، وإشباع (العمل) بما يستحقه من محفزات.. إلخ.

هكذا يتناقض/ يتكامل ما بين عنوان هذه القصيدة الزجلية، وأبياتها المحدودة؛ وإذا كان الشاعر أحمد شوقي لم يضع "النيل نجاشي" في ديوانه، اعتباراً لعامل اللغة/اللهجة شأن كافة أزجاله ومواويله، فإن من حق المتلقي أن يتوسع في نظرته، وربما مما يجب عليه أن يوسع مدى القراءة، وإطار المقروء، بما يستوعب تجربة الشاعر الممتدة.

فإذا حاولنا أن نتعقب قصائد وإشارات أمير الشعراء – في أثناء ديوانه الضخم، وبعض مسرحياته – عن النيل، سنجد – من جانب آخر – ما يكافئ هذا العنوان الزجلي الاستعاري [النيل نجاشي]!! فهل هي مصادفة، أم تدبير لمؤثرات تنطوي نفوسنا عليها دون أن نعرف مساراتها، أو نحدد دوافعها ؟! فهل هي مصادفة – حقا – أن تكون القصيدة الأولى /الافتتاحية في ديوان الشوقيات بعنوان: "كبار الحوادث في وادي النيل" وأن تكون مادة (المياه) مشكلة لبراعة الاستهلال:

همـــت الفُلـــكُ واحتواهـــا المـــاءُ   وحـــداها بمـــن تُقـــل الرجـــاءُ

حتى وإن يكن الماء – في هذا المطلع – مِلحاً أجاجاً = ماء البحر – غير أن (الماء) يبقى ماءً حاملاً لجوهره المنطوي على سر الحياة، وقدرة التواصل، والإغراء بالحركة والنماء ؟!

وفي هذه (الشوقية) المبكرة (١٨٩٨) المطولة [٢٩٠ بيتاً] من وزن (بحر الخفيف: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن) يعرض شوقي – بعد ضراعاته بأن يحقق الله غايته من رحلته – لصفحات مضيئة تصف عظمة مصر، وصفحات منطفئة تصف أزمات عرضت لها في تاريخها الحضاري المديد –

مبيناً أن مجدها الممتد لآلاف السنين قد خبر الحياة بكل ألوانها، فاكتسب شعبها خبرته الحضارية الفريدة التي يشهد بها ما تركت تلك العصور من آثار لا تزال شاخصة!!

يستهل شوقي دخول قصيدته إلى هذا المضمار التاريخي (بعد استهلال من عشرين بيتاً) بقوله:

قـــل لبـــانٍ بنـــى فشـــاد فغـــالى لم يجـــز مصـــر في الزمـــان بنـــاءُ

وبعد ستة أبيات يستوفي فيها هذه الإشارة بنوع من الإجمال، يقول:

فاعـــذر الحاســـدين فيهـــا إذا لا مـوا فصـعب علـى الحسـودِ الثنـاءُ!!

فكأنما كان شوقي يرى بحدس المبدع الملهم أن هذا القدر من العظمة المتجسد في عنوان قصيدته، والمنبسط عبر امتدادها الطويل.. لابد سيجد من يحاول أن يعاند دلائله الفريدة، بأن ينكرها، أو يتأولها بما يفسد معناها.. إلخ. وبالطبع – فإننا لا نهدف إلى التعريف بمحتوى هذه القصيدة، وهي عظيمة التفاصيل/الدلالات، وافية ووفية لرسالتها المعرفية الوطنية.

على أن هذه القصيدة " كبار الحوادث في وادي النيل" لم تكن "وحيدة شوقي" في استلهام النيل، أو العكوف في محرابه، فقد آثر النيل قصداً في واحدة من فرائده بعنوان: "أيها النيل" [١٥٣ بيتاً] من (بحر الكامل)، ومطلعها الجليل:

مـــن أي عهـــد في القـــرى تتـــدفقُ وبأي كـــفٍ في المـــدائن تغـــدقُ

ومــن الســماء نزلــتَ أم فُجــرتَ　　　مــن عــلا الجنــان جــداولاً تترقــرقُ

يومئ إلى امتزاج "شخصية هذا النهر" بمعاني التقديس – ولا غرابة، فقد عبده أجدادنا القدماء، ورمزوا إلي إجلاله والحرص على نقائه بما تواصوا به من ضرورة الحفاظ على صفائه وجريانه. وإذ يدل صوت (القاف) – وهو من القوافي النفر، أو الصعبة التي لا يجرؤ عليها الشعراء- عادة – على صعوبة مراس هذا النهر وطاقته المباغتة في هجومها – بالفيضان، وانسحابها – بزمن التحاريق الذي حررتنا من ربقته تلك السدود التي صنعها شعب النيل، ليس لترويض مياهه بقدر ما أنه تأكيد لديمومة الحياة!!

إن قصيدة "أيها النيل" التي أهداها أمير الشعراء إلى الأستاذ مارجليوث مدرس اللغة العربية في أكسفورد، كما سجل الديوان – تقودنا إلى قصيدة "أنس الوجود" التي خاطب فيها الرئيس الأمريكي "روزفلت"، صادماً لذوقه الحضاري الهش بقوله:

أيهـــــا المنتـحــــي بأســــوان داراً　　　كالثـــــريا تـــــريد أن تنقضـــــا

اخلع النعل، واخفض الطرف، واخشع　　　لا تحــاول مــن آيــة الــدهر غضــا

ومنها يقول:

أيــن إيــزيس تحتهــا النيــل يجــري　　　حكمــــت فيــه شــاطئين وعرضــا

أســدل الطــــرف كــاهنٌ ومليــكٌ　　　في ثراهــا وأرســل الــرأس خفضــا

وليس مما تهدف إليه هذه الإشارات أن نستوفي صورة النيل في الشعر المصري، فقد وفت بذلك الدكتورة نعمات أحمد فؤاد (١٩٢٤–٢٠١٦)

في دراستها الأكاديمية:"النيل في الأدب المصري" [وهي أطروحتها للدكتوراه من جامعة القاهرة، ونشرت عام ١٩٦٢] – التي استكملتها فيما بعد بدراسة عنوانها: " النيل في الأدب الشعبي" [نشرت عام ١٩٩٧ عن الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة].

ونختم هذه الإطلالة التي تهدف إلى تبيان: كيف أن "النيل" يستقر في عمق الوجدان المصري، ويهيمن على معاني الحياة الوجودية السعيدة، باستعادة هذه الطُرفة التي تُروى فيما سجلت الوثائق من مكاتبات (شعرية) بين شوقي وحافظ؛ فقد أرسل شوقي – من منفاه في أسبانيا عام ١٩١٧ – إلى حافظ ببيتين يقول فيهما:

يا ساكنى مصر إنا لا نزال على	عهد الوفاء، وإن غبنا مقيمينا
هلا بعثتم لنا من ماء نهركم	شيئا نبل به أحشاء صادينا
كل المناهل بعد النيل آسنة	ما أبعد النيل إلا عن أمانينا

فرد عليه حافظ إبراهيم بأبيات على ذات الوزن والروي، تقول:

عجبت للنيل يدرى أن بلبله	صادٍ، ويسقى ربا مصر، ويسقينا
والله ما طاب للأصحاب مورده	ولا ارتضوا بعدكم من عيشهم لينا
لم تنأ عنه وأن فارقْت شاطئه	وقد نأينا وإن كنا مقيمينا

ففي هذه (المراسلة) الشعرية، يلتقي شوقي وحافظ على "عقيدة" واحدة، في إجلال النيل، وأنه حقيقة الوجود المصري، وصانع الحياة، ومانح البهجة، والشعور بالكرامة!!

٢- النيل.. مسافر زاده الخيال!!

في هذا المفتتح نؤكد أن الرصد التاريخي الأدبي، أو التحليل النقدي ليس من أهداف ما ترمي إليه هذه الدراسة، وإنما أردنا أن يكون البدء مؤنساً للقارئ، كاشفاً عن موقع "النيل" في الوجدان المصري، وكما يصوره عظماء شعرائها خاصة. وهنا نتمهل عند "رؤية" الشاعر: محمود حسن إسماعيل (١٩١٠ – ١٩٧٧)، ويمكن – بدرجة من التسامح – أن تعد تجربة هذا الشاعر (الصعيدي/ الفلاح) الذي بدأ مسيرته الشعرية بديوان يحمل عنواناً دالاً: " أغاني الكوخ" (١٩٣٥) – تعد تجربته بمثابة الصورة المقابلة – ولا نقول: المناقضة للصورة التي رسمها شوقي فيما سبقت الإشارة إليه. وهذا طبيعي ومتوقع، كما أنه عنوان أصالة.

لقد شُهر محمود حسن إسماعيل – عند القارئ العادي – بقصيدة (النيل) التي توسطت ديوانه الرابع "أين المفر" – القاهرة – ١٩٤٧، ومطلعها:

مســــــــافرٌ زاده الخيـــــــــالُ والســـــحر، والعطـــــر، والظـــــلالُ

وبخاصة بعد أن شدا بأبيات مختارة منها "موسيقار الأجيال: مُحَمَّد عبد الوهاب" فاكتسبت انتشاراً جماهيرياً، غير أن تأملها – وسنحاول أن نشير إلى هذا – يمنحها خصوصية وتميزاً تنفرد به انفراداً تاماً عن كل ما نظم الشعراء – قبل هذا الشاعر – عن النيل.

مع هذا يمكن أن نتلمس (تجليات نيلية) في دواوين شعر محمود حسن إسماعيل السابقة على هذا الديوان الرابع. وقد تذكرنا – هذه التجليات –

بزوايا التصوير التي يتخذها المصور إذ يحاول أن يلتقط مساحات لكائن عملاق، بقدر ما تتسع له "عين الكاميرا"، حتى يأنس إلى موضوعه فيتراجع في المسافة ليتمكن من الإحاطة بجملة هذا العملاق في صورة/قصيدة واحدة، هي تلك التي اتخذ "النيل" لها عنواناً!!

أما هذه "اللقطات الجزئية" فنجد كثرتها في ديوانه الأول "أغاني الكوخ". فمن:" عروس النيل" – حاملة الجرة، إلى: "القيثارة الحزينة" – "الساقية "، إلى: " سنبلة تغني" – " سنبلة القمح "، تتبعها "زهرة الفول"، كما يتمهل عند "الغدير الذهبي" ليختم بها "تجليات الحضور النيلي في ديوانه الأول".

وإذ تستمكن النزعة الشعبية/الريفية في وجدان الشاعر، فإنه في ديوانه الثاني: "هكذا أغني" بعد سابقه بعامين، يتجه إلى رصد تجليات النيل في تلك الكائنات التي تدين له بالحياة، فتصنع نبض الوجدان المصري وخصوصية الحياة الطبيعة فيها، فمن اعتبار مصر"وطن الفأس"، إلى التغني بـ "عاهل الريف" = الثور، إلى " راهب النخيل" = الغراب، إلى "ليالي الحصاد".. إلخ. ثم يتجلى "محمود حسن إسماعيل" فيكتب: "النيل" المسافر الذي يزودنا بالخيال. وفي سياق هذه القصيدة الفريدة، يكني عن خصوصية هذا النهر العظيم، بذكر صفات قد تبدو مفهومة وبسيطة، وربما متداولة كذلك – غير أنه يضعها في سياقات، وعلاقات تكشف عن أبعاد خاصة تميزت بها صورة هذا النهر العظيم، كما رسمها الشاعر:

مسافر: هي الكلمة المفتاح للقصيدة، فهو نهرٌ عابرٌ للأقطار، حتى

ليعد أطول الأنهار في العالم، كما أن هذا المسافر من طبيعته أن يظل متحركاً – غير ساكن، أو حبيس السدود، والقيود. ولكل مسافر زاد، وهذا المسافر الخاص جداً، زاده إنساني وشعري: الخيال، والسحر، والعطر، والظلال. ثم يفاجئنا البيت التالي بأنه " ظمآن والخمر في يديه"!! والخمر معادل الماء، ولكن "الحب، والفن، والجمال" – وإن يكن مما يتسق وأجواء الخمر، فإنها "لوازم بشرية". وهكذا يلتحم النهر بحياة من يعيش على شواطئه.

ثم تتوالى الصفات المميزة لحياة هذا النهر، فهو:

لم يزل يطلب الديارا

ويسأل الليل والنهارا

وهذا معنى الوفاء، وفاء الفيض، والاستمرار، والسلام، فإذا وصف موجه بـ "التائه الغريب" فإن "التائه" كما تحمل معنى السير على غير خطة، فإنها تحمل معنى الفخر والاعتزاز، والشعور بالتميز. فإذا عبر عن خصوصية النيل بأنه:

متـــــوج أنــــت في الـروابــــــي	بـــــلا عـــــروش ولا قبـــــاب
كــم راحــت الشــمس في ضــحاها	تعـــب مـــن نـــورك المـــذاب
وأنجـــم الليـــل كـــم طـــواها	هـــواك في خيمـــة العُبـــاب

فقد تلامس مع تعبير شوقي بأنه "نجاشي" = ملك متوج، ولكنه بلا عروش، ولا قباب، إنه من الطبيعة وإليها. أما أن "الشمس في ضحاها تعب من نوره المذاب"، فهذه الصورة النادرة، رصدها "إميل لودفيغ" فيما

كتب عن النيل في كتابه:"النيل: حياة نهر " إذ يقول واصفاً مياهه مع إشراقة النهار:

" والنيل في ظل السحر، الذي يسبق الفجر يلوح ساكنا، وعلى أمواج النيل الزيتية الساكنة، تنعكس سدوف سيفه [أي: ستائر الظلام على شاطئه]، وفي الشرق وفي اتجاه المساقط تبصر جداراً وردياً لطيفا، ينتصب عند الأفق، وتبصر بعض السحب الخفيفة الذهبية تصعد في السماء الخضراء الزرقاء، ويُشعَر بصمت وبانتظار رابٍ، وبارتجاف تلك الساعة الصباحية، كما يُشعرُ به عند وصول رجل عظيم، وذلك حين يُرى في الغرب.. وميض رمادي دُري، ساتر للسماء حتى سمت الرأس، وإن الأمر لكذلك، إذ يرتفع في بضع ثوانٍ، وبسرعة الضياء الاستوائي، ونحو الشرق لهب ضارب إلى حمرة، ويتحول إلى لون ارجواني من فوره، فيظهر جدول نار خلف خطوط سنط متوترة..إلخ"

[الترجمة عن الألمانية للأستاذ عادل زعيتر – ص٩٢]

وقد يتكرر هذا الوصف للنيل، تختلط فيه الإنسانية والجلالة والقوة بنسب متعادلة تقريباً، وهو كذلك عند "محمود حسن إسماعيل" في هذه القصيدة. ولعل المقطع الرابع في القصيدة ينم على ذلك بأسلوب شعري إيقاعي دال:

وكم قـوي إليك سـارا

بموكب أيقظ الصحارى

رددت ركبانـــــــه حيـــــــارى   وأنـــت فـــي مهـــدك الـــرتيب

آه علـــى حلمـــك العجـــيب   والمـــوج نعســـان في المغيـــب

يا نيل يا ساحر الغيوب

على أن هذا الوصف، من شاعر مصري، عاشر ضفافه الصعيدية، يعطي إحساساً بخصوصية هذا النيل المصري؛ وتستكمل الصورة في وصف ما قالت الريح للنخيل، وتسبيح الطير، وانتشار الخمائل، ثم يظهر زورق الحنين يتهادى مثل: تلك الحمامة بفرد جناح، التي ميزتها عين شوقي حول ضفاف نيل القاهرة... ثم يتدرج الشعور المهيمن على مسار القصيدة نحو رصد معاني الخلود التي يجسدها حضور النيل؛ فإذا به:"واهب الخلد للزمان"، و"مثير الشعر والوجدان".. إلخ.

ولأننا لسنا بصدد دراسة "تجليات النيل.. أو: صور الماء في شعر محمود حسن إسماعيل" فإننا نكتفي بهذه اللمحة عن قصيدة سائرة، وثائرة، تحمل رؤية خاصة ونادرة لشاعر استثنائي، حتى وإن تطور منحاه الفني، أو اختلف في أخريات حياته، فمال إلى الرمز والتجريد والتحليق في آفاق المستحيل. من ثم: لا تثريب عليه في أن يتجاوز بداياته المكتنزة برعاية خصوصية الحياة المصرية في الريف بخاصة، وفي الطبيعة بوجه عام.

٣- مواسم فيضان التأليف!!

هذه الفقرة الأخيرة من استهلال الدخول إلى موضوع هذه الدراسة الموجزة عن النيل، ومثيرها الأول – بالطبع – هو ما نشاهده، ونسمعه، ونراقبه، متعلقاً بموضوع (السد الإثيوبي) الذي أقيم على مدخل بحيرة (تانا) من جهة (النيل الأزرق)، ليحتجز مياه تلك البحيرة التي تمدها شبكة من الأنهار والنهيرات المتدفقة إليها من جهات الهضبة الإثيوبية. والمقرر – علمياً – وهو حكم الطبيعة الذي لا راد له أن "إثيوبيا" أرض لا تعرف الجفاف، بمعنى: أنها ليست بحاجة إلى إقامة سدود لادخار المياه. هذا حكم الطبيعة، أما حكم "العلم" فهو أن الحصول على "الطاقة الكهربائية" له وسائل مختلفة، ويمكن الإفادة من المساقط المائية المنتشرة على خارطة الهضبة الإثيوبية، وقد حدث، ويمكن أن يتوسع فيه دون إقامة هذا السد الذي ينذر بسلبيات مختلفة تكون ضحيتها امتدادات النيل في السودان ومصر!!

مع هذا فإننا لم نجمع مادة هذا الكتاب (الصغير) لنهجو، أو لننتقص من قدر ذلك القطر الإفريقي (الجار)، فللجوار حقوقه، وللرابطة الإفريقية واجباتها، كما أن للتاريخ، وأحداثه دلائل ودروساً تستحق أن تستعاد، وأن تظل حاضرة في الوعي المصري، دون أن تتحول إلى نوع من الكابوس، أو الهاجس المستفز.. ولكن: لا شيء أكثر صدقية ودلالة من تحليل الأحداث التاريخية.

أما عن فيضان التأليف حول أطراف القضية، تأسيساً على

الحقوق/الحاجات المتكاملة، أو المتقابلة، أو المتعارضة – حسب الزاوية التي يطل منها كل فريق على تلك القضية، وهي "مياه النيل" – فإن هذه المؤلفات – دون مبالغة – قد تتجاوز قدرة الفرد على الإحصاء والتسجيل. ويمكن – إجمالاً – أن نرصدها من ثلاث زوايا: الزاوية الأولى ذات وجه حضاري عمراني تاريخي، ينحصر في تصوير الدور المصري، والدور الإثيوبي في تأهيل الحياة، وصناعة التقدم عبر الأزمنة الفائتة.

أما الزاوية الثانية فتنحصر، أو تنحسر فيها الرؤية – في:"النيل" من حيث هو مجرى مائي مؤسس للحياة [في صورها الشاملة والكاملة] – كما هو في مصر، ونسبياً في السودان. والنيل الذي يستمد منابعه، فتمده، وتنافسه، وتحمله إلى موقع الاستثناء في أرض إثيوبيا العامرة بمصادر المياه: السماوية والأرضية.

ثم الزاوية الثالثة وتنحصر في تعقب خطوط المشهد الراهن، الذي يتحرك منذ عشرة أعوام، مستغلاً موجة من الاضطراب المجتمعي الذي عانته مصر في مفصل ما بين العقد الأول، والعقد الثاني، مطلع هذه الألفية الثالثة. وقد كان واضحاً الطابع الانتهازي (ولا نقول: المتآمر) في اختيار التوقيت، والمسارعة في الإنجاز، مسارعة تنطوي على مخاطر ماحقة حال حدوثها، ثم تعمد إخفاء إثيوبيا لكافة الوثائق الهندسية، ورفض مشاورة – أو مجرد إعلام – مصر والسودان بنظام التشغيل،على الرغم من أن هذا النظام، وضرورة التوافق عليه بين الدول الثلاث – في موقع الضرورة الحياتية، والمستقبل الآمن للدول الثلاث، وإن تفاوتت درجة الضرورة.

القسم الثاني

عواصف إثيوبيا الموسمية.. عرض مستمر

هذا القسم الثاني يتولى عرض ومناقشة بعض الأعمال الفنية، والكتابات الفكرية ذات الطابع الحضاري/السياسي، وقد اخيترت هذه الدراسات لعلاقتها المباشرة بالموضوع المثار راهناً: السد الإثيوبي.

وسنرى بدليل الرصد والتحليل، أن هذا السد كامن في الوعي الإثيوبي، عبر مراحل زمنية مختلفة.

- **"الطبيعة" – كما أرادها الخالق سبحانه – عادلة في منح عطاياها للبشر، حتى وإن خفي ذلك في عصر، أو في زمن، أو في حقبة... أو مكان!!**
- **خيرات"الطبيعة" توزيع إلهي، رحماني، ينطوي على النفع للجميع، وإن تخلّف "عقل الإنسان" أو إدراكه، أو منهجه العلمي – عن تبيان ذلك**

- "العدل الإلهي" يحقق التوازن المطلق، ومن واجب البشر أن يطيلوا التفكير في هذا المبدأ، لتكون قراراتهم في قسمة عطايا الله لهم – وفق إرادته سبحانه – المتحققة في الطبيعة.

* * *

في ضوء هذا المنظور نتأمل مجريات ما يدور في الحقبة الراهنة، حول ما أطلقت عليه إثيوبيا (سد النهضة) تخييلاً، وتضليلاً، وإيهاماً، وانتهازية سياسية. ببساطة: لأن النهضة – في أية بقعة من أرض الله الواسعة – لا ترتبط بمنشأة فردية، نجمت فكرتها في زمن معين، لتحقيق غرض أو أغراض خفية."النهضة" تبدأ من الإنسان، من الوعي، من روح التحضر، من العمل، من التقدم العلمي الذي لا يُرتهن أبداً بمشروع واحد، أو بعمل واحد، حتى وإن يكن (سداً)!! فالواحدية – في العمل الإنساني – تصدر عن ضيق الأفق، ضيق الرؤية، تصدر عن جهل أو جاهلية!! وهذا –كما يتضح من تأمل وتحليل أزمنة النهوض في تاريخنا المصري، وتحليل عوامل هذا النهوض – يمكن أن نتلمسه في إعادة قراءة عصر النهضة في أوروبا، أو في تكوين الدولة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكيف كانت حركة النهضة عملاً شاملاً للتكوين السياسي، والتأسيس العلمي، وإقرار العدل والمساواة بين الجماعات الوطنية، واعتناق التجديد في كل مناحي ومظاهر الحياة العملية، والسلوكية، وتعميق حالة السلام والمواءمة مع الأقطار المجاورة.

أولاً: في البدء كانت "عايدة"

"عايدة /عائدة" اسم الأميرة الحبشية (الإثيوبية، حسب التسمية المعاصرة لبلاد الحبشة التاريخية) – التي حملت الأوبرا المصرية الشهيرة اسمها، وكانت هذه الأوبرا العظيمة العرض الأول الذي افتُتحت به دار الأوبرا الخديوية بالقاهرة في ٢٤ من ديسمبر ١٨٧١م، ولا تزال (عايدة) تمثل في كافة أنحاء العالم، وتعد إحدى منجزات فن الأوبرا العالمية، التي تتجاوز بجمالياتها وروعتها: الزمان، والمكان، والمناسبة، وتتجاوز حتى أولئك الذين حولوا النص المكتوب إلى عرض أوبرالي متفرد في تكوينه، وهذا دليل آخر إضافي، على أن العمل العظيم لابد أن يكون إبداعاً جماعياً، وأن يكون الهدف منه إنسانياً، يرمي إلى التأثير الايجابي في ترقية الحياة، وليس عكس ذلك. كما تأخذ "عايدة" –أيضاً– مكاناً واضحاً في دوائر المعارف العامة، فضلا عن ما ترجمه مُحَّد أحمد الحفني لنصها في كتاب:"أشهر الأوبرات"[نشر المركز القومي للترجمة – القاهرة ٢٠٠٧]، وما ذكره " قاموس المسرح" الذي أشرفت عليه الدكتورة فاطمة موسى محمود [نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨]، وما نشرته في التعريف بهذه الأوبرا: الشبكة العنكبوتية.

هذه الأوبرا –عايدة – تشكلت في أربعة فصول، يمكن الوقوف على تفاصيلها، وطبائعها، ومطالبها الموسيقية في المراجع المشار إليها آنفاً. وباختصار: تحكي قصة حب تجري في زمن أحد الفراعنة – بين قائد الجيش المصري (رداميس)، والأميرة الحبشية (عايدة) الأسيرة في مصر. وهنا يتضح – من سياق الحكاية في إطار هذه الأوبرا: أن الحرب كانت حدثاً

(غير مستغرب) بين مصر والحبشة، ودون أن تُعنى قصة الحب بين القائد المصري والأميرة الحبشية، بذكر سبب هذه الحرب؛ فإن في الحوار ما يدل على تعدد وقائع ومنازلات جيوش الدولتين [المصرية الفرعونية – والحبشية]!!

ولأن "الأوبرا" – أية أوبرا – تُعنى بإبراز العواطف والانفعالات الجامحة، وتعبر عنها بالموسيقى، والغناء الفردي المتميز بطبقاته الصوتية، والغناء الجماعي، والحركة، كان لابد من حكاية حب وتنافس في هذا المجال الإنساني المشترك بين كافة البشر (عاطفة الحب) فإنه كان لابد من وجود "عاذل" – (أو عزول حسب التعبير الشعبي المتداول)، وكانت ابنة الفرعون (الأميرة أمنيريس) هي هذا العاذل.

وهكذا تتحرك أحداث الأوبرا في اتجاهين: اتجاه الحرب بين مصر والحبشة؛ إذ تتكرر المعارك، وينتصر فيها المصريون حتى تؤسر الأميرة، وفي معركة تالية سيأسر أبوها الملك، ويلقاها في سجن الفرعون. وحين يعرف قصة الحب بين ابنته وقائد الجيوش المصرية، يغريها هذا الأب الملك بأن تستدرج القائد، لتعرف الطريق الذي تسلكه هذه الجيوش في هجومها على الحبشة!! أما الاتجاه الآخر، فيجسد وقائع العشق والغيرة بين المرأتين: الأميرة الحبشية، والأميرة المصرية في حب القائد (رداميس). وإذ يتطور الجانب العشقي إلى أن تقنع "عايدة" القائد "رداميس" على أن يهربا معاً إلى الحبشة، ليتخلص رداميس من الوعد الذي (تطوّع) به فرعون من جانبه، إذ أعلن أنه سيزوج ابنته الأميرة "أمنيريس" من قائده إذا تحقق النصر، وقد تحقق، ولكن قلب القائد المصري كان قد استقر في مكان

آخر، ولا سبيل إلى تحقيق هواه الجامح إلا بموافقة "عايدة" على خطتها في الهرب معاً إلى وطنها!!

هكذا يتطور الشق العاطفي متضمناً المغزى (الصراعي/العسكري) بين الدولتين، وإذ يضبط القائد "رداميس" متهماً بخيانة الوطن = محاولة الهرب إلى بلاد العدو، يحكم عليه بالدفن حياً في كهفٍ يساق إليه ويغلق عليه!! وفي الكهف يجد بداخله حبيبة قلبه "عايدة"؛ وإذ يحاول الحبيبان الانتصار على الموت بمحاولة إزاحة الصخرة التي تسد الكهف، تكون الأميرة "أمنيريس" – ابنة الفرعون – على الناحية الأخرى تحاول إزالة الصخرة ذاتها... لتنتهي الأوبرا بهذا المشهد الرمزي المفتوح على احتمالات مستقبل يصعب تحديده.

هذا إيجاز شديد لمسار الأحداث في أوبرا عايدة التي تحمل دلالات عديدة تستحق أن نستعيد قراءتها، وبخاصة في ضوء ظروف تأليفها، وعرضها إبان حكم الخديو إسماعيل – فضلا عن الأحداث الراهنة ومبتداها – وليس منتهاها – السد الإثيوبي وتداعياته!!

* * *

سنبدأ – مرة أخرى– بأوبرا عايدة، ولكن من منظور: " التوثيق " التاريخي.

وهنا ينبغي أن نتعرف على مراحل (تشكيل) هذه الأوبرا، ما بين تأليف القصة، وكتابة الحوار، ووضع الألحان وتصميم الرقصات، والمناظر.. إلخ. والمعلومات الموثقة تذكر أن (الحكاية) في أوبرا عايدة كتبها عالم الآثار

المصرية، الفرنسي: ماريت باشا، وأن الصياغة الشعرية قام بها الشاعر الإيطالي انطونيو جيزلا نزوني [وقد تكتب جيسلا نزوني]، أما الموسيقى فقد أبدعها الموسيقار الإيطالي فيردي، وتذكر المصادر أنه تقاضى أجراً على عمله (مائة وخمسين ألف فرنك ذهباً!!).

* * *

من الطبيعي أن يكون سمو خديو مصر (إسماعيل باشا) قد وافق على "الحكاية" التي ترويها الأوبرا، وتذكر المصادر أن سمو الخديو كان له شرط واحد على هذه "الحكاية": أن تجسد الطابع المصري القديم في المضمون، كما في الأزياء، وفي المناظر!! وهكذا اختير القصر الفرعوني في عاصمة مصر (منف) مكاناً للأحداث، كما كان الكهنة هم القضاة الذين مثُل أمامهم "رداميس"فحكموا عليه بالدفن حياً!!

وحين نشاهد هذه الأوبرا فلابد أن يستولي على ألبابنا تلك الفخامة في المشاهد الاستعراضية، وتلك الروعة في الألحان الافتتاحية، والمصاحبة للمواقف والمواكب، وتلك الأزياء والمناظر الفخمة المبهرة.

ثم نتمهل في "إعادة قراءة" الحكاية وما يمكن أن يستخلص منها من رؤية أو محتوى– في جملته – وبعض إشاراته التفصيلية. ولابد أن يلفتنا وعد فرعون لقائده بأن يزوجه من ابنته الأميرة إذا عاد منتصراً على جيوش الحبشة، دون أن نسأل أنفسنا، أو نسأل المصادر التاريخية: هل كان الفراعنة – بكل ما لهم من تأله وقداسة – يزوجون بناتهم لأبناء الشعب؟ حتى وإن كانوا من القادة الشجعان ؟ غير أن الأمر الذي يستحق التوقف

وإطالة التأمل والتأويل: اختيار (الحبشة) – تحديداً – لأن تكون في حالة حرب (متكررة) مع مصر؟ مع أن حروب مصر – زمن الفراعنة – كانت غالباً في اتجاه الشرق، وليس في اتجاه الجنوب! وبخاصة إذا تمادى الجنوب إلى عمق القارة الإفريقية!! وقد يمدنا التاريخ المدوّن (الموثق)؛ بأن محاولات متكررة بذلتها مصر – في زمن مُحَمَّد علي باشا، مؤسس مصر الحديثة– خاصة، وليس في زمن الفراعنة – لمد حدودها والسيطرة على مناطق / منابع النيل، أو قريبة جداً من هذه المنابع، ويمكنها أن تتحكم في تدفق مياهه. كما تذكر هذه المصادر التاريخية أن محاولة من هذه المحاولات المتكررة لم تنجح في تحقيق هذا الهدف، لأسباب منطقية [أهمها: طول المسافة بين مصر والحبشة، بما يؤدي إلى إنهاك الجنود وبطء الإمدادات، فضلا عن اعتماد هذه الجيوش على جنود من أصول مختلفة الانتماء، حتى وإن أسند مُحَمَّد علي قيادة جيوشه لأبنائه وأصهاره]، غير أن هذه الجيوش قد تمكنت من فتح السودان، والاحتفاظ به موحداً مع مصر (وتأسيس مدينة الخرطوم)– حقق مُحَمَّد علي هذا رغم ما واجه من القوى الغربية (بجيوشها وقناصلها وأطماعها) إذ استطاع الاحتفاظ بدولة وادي النيل (مصر والسودان). وهذا الرجل: مُحَمَّد علي هو الذي تنسب إليه مقولة:" إن حدود مصر تكون حيث منابع النيل"!! ولعل هذا المعنى هو الذي حرك طموح حفيده الخديو إسماعيل باشا (تولى الحكم ١٨٦٣، وعزل ونُفي عام ١٨٧٩) فأرسل الجيوش لحماية النفوذ المصري، وإقرار دولة جده بذريعة محاربة الرق في أفريقيا، وبذلك تمكن من ضم موانئ ومناطق من الساحل الصومالي والاريتري، وبعض مناطق الحبشة (إقليم بوجوس)

الذي كان قد تحول إلى قاعدة للاعتداء والسلب والنهب في المناطق التابعة للسيادة المصرية ذلك الوقت. وبهذا أوشك البحر الأحمر أن يكون في جملته بحراً مصرياً خالصاً.

* * *

ويبقى مجالٌ – واجب – للقراءة الفنية أو النقدية لمكونات الحكاية في هذه الأوبرا:

- فهل توصلنا المحاولة إلى أن نعد (الأميرة الحبشية عايدة) رمزاً لمياه النيل؟! وأنه لا سبيل – عند النزاع – غير الحصول عليها بطريقة ما؟
- وهل يمكن أن تكون محاولة عايدة لتدبير خطة للهرب واستلاب القائد المصري رمزاً لما تتداوله التكهنات من الاستحواذ على انفرادية مصر وعظمتها التاريخية والراهنة ؟!
- وهل تحمل هذه الأوبرا معنى من معاني حتمية التلازم / التفاهم، وأن السبيل لاستقامة الحياة هو المشاركة السوية الإنسانية، والتكامل الوجودي، بما يعني حتمية الخروج من الكهف بالجهد المشترك ؟!

ثانياً: الخصوم يتبادلون الأقنعة

.. والانتهازية لا تعطي موثقاً

في هذا السياق الخاص، الهادف إلى إضاءة مساحات محددة تتعلق بالمصدر المائي للنيل، وطرائق القوى المسيطرة على منابعه، وأحياناً: على بعض امتداداته – لا نقصد إلى كتابة تاريخ موثق، بقدر ما نحاول قراءة الراهن في ضوء اختيارات من الماضي القريب، ليتأكد لدينا أنه: ما أشبه الليلة بالبارحة، وأن الملابسات والدوافع تؤكد على: أن التاريخ (يحاول) أن يعيد نفسه – ولكن الكنانة – محفوظة بإرادة الله ووعي شعبها – لن تأذن بتكرار تلك الكوابيس المستهلكة!!

وإذ يُذكر اسم العالِم النفسي الشامل (سيجموند فرويد) كمشارك أو مؤسس لعلم النفس (الفردي) – وبدرجة ما: علم النفس (الاجتماعي) فإنه – مع الأسف – لم يعرض لعلم نفس الدول، أو – بصفة خاصة – ذلك النوع من الدول التي تجمع – في إطارها العام – بين سلالات ولغات وعقائد مختلفة/متنافسة، ومن ثم تظل هذه المجتمعات بحاجة إلى اصطناع أسباب خارجية تحاول أن تمتص بها قلقها (التاريخي) الدائم.. وهذا ما تواجهه مصر – بصفة خاصة – بين حين وآخر، من جهة إثيوبيا!! وكأنه عواصف موسمية تنبعث لذات الدوافع كلما تأهبت الحياة في مصر لاستقبال نهضة جديدة، وشحذت عزائمها لبناء مجتمع عصري متقدم. فإذا ارتبط البدء في إنشاء سد النهضة الإثيوبي (الراهن) بزمن استثنائي محدود، اضطربت فيه الأحداث في مصر، فيما أطلق عليه "الربيع العربي

(٢٠١١)"، من ثم تملّك بناة سد النهضة سعار العمل، وإنكار الحقيقة الواقعية والتاريخية، وحتى الحقوق القانونية الدولية، والتملص من الارتباط بأي اتفاق مدوّن وموثق؛ فإن هذا الموقف (الثُعلُباني) ليس جديداً، وسنجد له جذوراً راسخة، وملامح متكررة، حتى وإن اختلفت الديكورات، والموسيقى التصويرية، فقد دلت الأقنعة – رغم تبادلها بين أطراف اللعبة الشيطانية – على بشاعة الوجوه المتسترة بتلك الأقنعة.

* * *

يسجل كتاب:"حوليات مصر السياسية" – (تأليف أحمد شفيق باشا)، أحداث ما جرى في مصر على امتداد عام ١٩٢٧. فتصدمنا إشارته إلى ما أطلق عليه: "إنشاء خزان على بحيرة تسانا" [ص٣٨٤]: في أحداث شهر أغسطس من تلك السنة، ومن المؤسف أن (مؤامرة) إنشاء هذا السد على تلك البحيرة الإثيوبية، يدبر سراً بين أطراف التآمر، من ثم لم يُعرف في مصر إلا عن طريق البرقيات الصحفية التي تتلقاها الصحف المصرية [الأهرام– السياسة– المقطم] من مراسليها في الخارج، وليس عن طريق وزارة الخارجية، أو رئاسة الوزراء، أو – حتى – سفير مصر في بريطانيا، الضالعة – سافرة أو من وراء قناع – في تبني مشروع هذا السد.

هذا أمر مهم، وقد نعدّه الآن تقصيراً ملحوظاً في الأجهزة السيادية المصرية، تجاه قضية في خطورة مستقبل مصر المائي،غير أن (قراءة) طبيعة المرحلة الزمنية، ومناورات بريطانيا – التي لا تتوقف وسائلها الخبيثة المراوغة عن محاولات تفريغ استقلال مصر، بعد اضطرارها الاعتراف بسيادتها بنص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢– رغم التحفظات الأربعة، وبخاصة أن زعامة سعد زغلول،

واستقرار نسق الأحزاب السياسية في مصر [الوفد – الأحرار الدستوريون – الحزب الوطني] ومرونة التعامل بينها، وتوحد رؤيتها بشأن القضية المصرية والسودان – خاصة – وما أثمر عنه هذا الاستقرار من صدور دستور (١٩٢٣) بما ترتب عليه من تحديد/إلجام تدخل الملك (فؤاد) في الشأن العام.... إلخ. كل هذه المنجزات السافرة كان لابد أن تستثير شهوة الأسد البريطاني للافتراس، فيحاول تفريغ هذه النهضة المصرية من محتواها!! فكان مصرع السردار في القاهرة (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) – وكان حاكم السودان – مسوغاً لمطالبة مصر بسحب قواتها من السودان، وما ترتب على هذا من تقوية حائط العزلة بين القطرين الشقيقين، ولهذا الحائط اللعين دلائل متعددة تحدث عنها الدكتور مُحَمَّد حسين هيكل (باشا) في كتابه:"عشرة أيام في السودان" حين ذهب للمشاركة في افتتاح خزان سنار عام (١٩٢٥) فكشف عن سلوك التعاظم والهيمنة عند الضباط الإنجليز وتعسفهم مع المصريين هناك.. إلخ. وأيضاً ما تحدث عنه الدكتور لويس عوض في كتابه الشامل "أوراق العمر" إذ نقل عن والده – وكان موظفاً في حكومة السودان – قال حدثني أبي: " لما كنا في خدمة حكومة السودان، كنا نلاحظ أن كبار الموظفين الإنجليز يصدرون لمرؤوسيهم المصريين، أن يشتدوا في عقاب السودانيين، كلما بدر منهم خطأ أو مخالفة، أو عصيان. وحين ينفذ المصريون أوامر الإنجليز، يستغيث السودانيون بالرؤساء الإنجليز من ظلم الموظفين المصريين، فيتدخل الإنجليز لرفع الظلم كالآباء الرحماء. وهكذا تتولد الكراهية في نفوس السودانيين ضد المصريين، وتتولد فيهم الثقة في عدالة الإنجليز " [ص٢٢٩].

* * *

وهنا يمكن إجمال الموقف (عام ١٩٢٧) في نقطتين:

الأولى: الرغبة البريطانية المتحفزة لتفريغ استقلال مصر من مضمونه

الثانية: انتهاز الحبشة – بإغراء وتمويل بريطاني – فرصة انشغال مصر بالشأن الداخلي لإقامة سد على المصدر الرئيسي لإمداد النيل بالمياه – وذلك خدمةً لمشروعات بريطانيا الزراعية في السودان.

* * *

ونعود إلى البرقيات الصحفية التي نشرتها صحف القاهرة، مقررة أن وزير بريطانيا المفوض في الحبشة قدم إلى حكومتها مذكرة باسم الحكومتين البريطانية والسودانية [إذ كان حاكم السودان العام بريطانياً] يطلب السماح بإنشاء سد على بحيرة تسانا عند مخرج النيل الأزرق، وأن الحكومة الحبشية تفحص هذه الرغبة بدقة وعناية. وإذا كانت الصحف المصرية قد أشارت إلى هذا الخبر المثير في ذاته؛ فإن صحيفة التيمس البريطانية أشارت إلى أن هذا المشروع وُضع منذ زمن طويل، وأن بريطانيا قدمت ضمانات لصيانة حقوق الحبشة، والاحتفاظ بسيادتها التامة على البحيرة والسد، معلنة أنه سيكون من نصيب الحبشة تشغيل وتوظيف عدد غير قليل من أبنائها. وتقرر الصحيفة – متطوعة من جانبها – أن هذا السد لن يلحق أي ضرر مائي بمصر، لأن مياه النيل الأزرق مخصصة للسودان، أما مياه النيل الأبيض فهي مخصصة لمصر!!

(ولك أن تعجب كما تشاء في هذه القسمة التي لا يمكن أن يضمنها أحد)!

ومع هذا ظل تداول أمر السد مرهوناً بالصحافة الإنجليزية والمصرية. أما الحكومة البريطانية فإنها لم تخبر مصر ولو بجانب من تدبيرها (مجرد إعلام)، فضلا

عن تقرير حقها، ولكن بعد أن أصبحت القضية متداولة لم تملك الحكومة البريطانية إلا أن تؤكد لمصر (التي يهمها هذا الأمر ما دامت مياه النيل الأبيض تمتزج بمياه النيل الأزرق وتصبان معاً في البحر المتوسط) أنها: "لا يخطر لها في بال" أن تمس حقوق مصر التاريخية في هذا الشأن!! ولا يعيب هذا التصريح البريطاني إلا أنه جاء في برقيات للأهرام (عدد ٢٠ أغسطس ١٩٢٧) وليس عن طريق وزارة الخارجية. غير أن حكومة مصر ما كان لها أن تتحمل الصمت، فبعد ردّ الصحف المصرية على المزاعم البريطانية بشأن مياه النيلين: الأبيض والأزرق، وإقراراً لحقوق مصر الطبيعية في مياه النيل الأزرق، قامت بتوجيه اللوم لصمت الحكومة المصرية تجاه السد المقترح [كان رئيس الحكومة المصرية في تلك الحقبة زيوَر باشا الذي خلف سعد زغلول الرئيس المنتخب، الذي استقال عقب رفضه للإنذار البريطاني بإخلاء الجيش المصري من السودان، ترتيباً على مصرع السردار].

لقد سخرت الصحف المصرية من مزاعم بريطانية تذهب بمياه النيل الأزرق إلى السودان، ومياه النيل الأبيض إلى مصر، وتسخر من ذلك الاتفاق الذي تم بين الحكومتين البريطانية والإيطالية (حتى قبل احتلال إيطاليا للحبشة) بشأن المياه كذلك، وإغفال إعلان مصر – فضلا عن ضرورة مشاركتها في هذا الاتفاق الذي لم تكن لتوافق عليه.

* * *

كانت القضية المجمع عليها في صحف مصر: أن بناء الخزان المقترح– مهما كان وضعه المائي – لا يعطي بريطانيا أو الحبشة سبباً لاستبعاد مصر من المفاوضات، بل الإصرار على إبعادها، وحتى هذا الاتفاق (الجديد) بين بريطانيا

– التي تنفرد بحكم السودان – وإيطاليا المتطلعة إلى بسط نفوذها في الإقليم الاستوائي، بخاصة: الصومال والحبشة، لم يكن في جوهره أكثر من: إعادة توزيع الغنائم الإفريقية بين القوى الاستعمارية القديمة (بريطانيا)، والقوى الاستعمارية الصاعدة (إيطاليا) في حين يبقى أصحاب المصلحة الحقيقية بمعزل عن المشاركة، فضلا عن حق الاعتراض!!

* * *

لقد كانت بريطانيا حاضرة، بل مهيمنة على العديد من أقطار أفريقيا، كما كانت – بعد انسحاب الجيش المصري من السودان – تنفرد بحكم هذا القطر الشقيق، وتتحكم في مقدراته، بما يخدم الاقتصاد البريطاني بصفة خاصة، ومن ثم كانت المحاولات البريطانية لإنشاء سد على بحيرة تسانا، والسيطرة على مياه فيضان النيل الأزرق وروافده السخية بقصد التوسع في زراعة القطن بأرض الجزيرة بالسودان. وهنا ينبغي تبيان حقيقة أن مصر – سواء في زمن وحدتها مع السودان – في عصر مُحَمَّد علي، ثم في عصر إسماعيل – لم تكن يوماً ضد رفاهية السودان وتقدمه، بل إن مُحَمَّد علي هو الذي أسس مدينة الخرطوم (عاصمة السودان إلى اليوم) وكذلك كانت مصر موافقة ومساهمة على إنشاء خزان مكوار ليروي أراضي الجزيرة، في حدود ثلاثمائة ألف فدان، وهذا قدر عظيم في ذلك الزمن، كما سبقت الإشارة إلى خزان سنار، وهذه الخزانات – في مواقعها المختلفة – تخدم الحياة العامة، ومشروعات الزراعة في السودان أولاً وأخيراً..

ونختم هذا العرض باقتباس من رسالة لمُكاتب الأهرام بالإسكندرية قال فيها:

"إنه بحث المسألة، فوقف على معلومات مفيدة عنها، وهي أن مشروع

بحيرة تسانا مشروع قديم، يرجع تاريخه إلى ما قبل الحرب (يقصد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤) ببضع سنوات، وأن وزارة الأشغال المصرية واقفة على جميع تفاصيله من بداية الأمر، والبعثات الفنية التي كانت تذهب إلى تلك المنطقة، كانت تؤلف من رجالها الفنيين، وان طول البحث في هذا الموضوع يرجع إلى صعوبة مراس الأحباش، وعدم اكتراثهم باستفادة الغير منه ".

إلى أن قال:

"وقد تولت السلطة البريطانية مباحثة الحبشة (!!) في الأمر من مدة طويلة (!!) وهي تنقل إلى الحكومة المصرية نتيجة بحثها في كل مرة (!!)، ثم إنها أوقفت الحكومة المصرية على نص اتفاقها مع إيطاليا، ووزارة الأشغال (المصرية) واقفة على سير المسألة من بدايتها إلى الآن، ولا يفوتها شيء من تفاصيلها " ..

هذا ما جاء في صحيفة الأهرام (٢٤ أغسطس ١٩٢٧).

وقد نرى أن هذه التهدئة – في تحليل مضمونها:

– لا تبرئ بريطانيا من التآمر على المصالح المصرية.

– ولا تبرئ الحبشة من رغبة التخطي للحقوق المصرية في مياه النيل.

– ولا تبرئ الحكومة المصرية (١٩٢٧) من الغفلة عن حقوق مصر المائية.

ستتأكد هذه المعاني جميعاً في تعقب مجريات سد الحبشة القديم!!

ثالثاً: شاهد من أهلها

الدكتور مارتن يرفع غطاء الصندوق.. فتطير كل الأسرار

ليس من الممكن تجاهل أن "النيل" هو الشخصية الأولى "الطبيعية" في مصر. يسبق – في حضوره – الشخصية التاريخية الماثلة في الأهرام، وأبو سمبل، وتوت غنخ آمون. إنه "أيقونة" الوجود المصري، و"شفرة" الحياة على أرضها، حتى وإن تنازعنا أو اختلفنا حول مقولة "هردوت": (مصر هبة النيل) بذريعة مشهودة هي أنه ليس للنيل – في غير مصر – ما له في أرضها من البهاء، وفي فنها وآدابها من التجليات، وفي عقائدها من التعظيم حتى يطلق عليه "البحر" تعظيماً، وأنه نهر ينبع من الجنة "تقديساً" وإن قصيدة أمير الشعراء – شوقي – " أيها النيل " وحدها لتحمل من معاني الإجلال والتعظيم ما يسمو فوق أي تعبير آخر، كما أن أسطورة "عروس النيل" تحمل من القيم الرمزية ما لا سبيل إلى تجاوزه بين أساطير الأمم.

* * *

في هذا الكتاب – المصدر لهذه الإطلالة –" حوليات مصر السياسية – ١٩٢٧" واحدة من هبّات العاصفة المتكررة على صفحات النيل، وسنجد في أطوائها كل ما يصدم أسماعنا الآن من مغالطات وإنكارات، حتى الإيحاء بأن تدفع مصر ثمن ما تحصل عليه من ماء، وكأنه ملك خاص من إنتاج (إثيوبيا)!!. تقدم "الحوليات" البراهين المتتابعة على أن "مياه النيل" ليست قضية سياسية، أو اقتصادية، إنها أساس الوجود المصري، فالله – ﷻ – الذي وهب أهل مصر الحياة، وهبهم – منذ بدء تطلعهم

للحياة في هذا المكان /الوادي – وهبهم النيل، فكانت مياهه في النفس المصرية، في الوجدان والضمير، مصدر العذوبة والبهاء، ومنبع الفضائل، وحارس التقدم الذي أتاح لباحث كبير مثل (جيمس هنري برستيد) أن يؤلف كتاباً بعنوان: "فجر الضمير" فتكون الحياة في مصر مؤسسة ومجسدة لهذا الضمير الذي يميز البشر عن الحيوان!!

لقد عبرت " حوليات مصر السياسية" [ص١٦] عن مخاوف المصريين – عن حق – من التدابير الخفية للعبث بمياه النيل، وفي الصفحتين [١٧، ١٨] إشارة تسوّغ القلق المصري تجاه قضية المياه، إذ ينشب صراع بين الاستعمار الراهن (البريطاني)، والاستعمار المتحفز (الإيطالي) –زمن موسوليني – حتى يكتب البرلماني الإنجليزي " ود جود " مقالاً يَمتن فيه على مصر حمايتها، ويطالبها بأداء ثمن تلك الحماية، وقد كرر النائب مقالته في غير صحيفة، وتوسع فيها، حتى راح يفاضل ويهدد: إذا ما فكرت مصر – في سعيها لإخراج الإنجليز من أرضها – في منع الماء عن القوى البريطانية المستقرة على خط قناة السويس بتحويل مجرى ترعة الإسماعيلية، فيقول النائب المحترم:" فإننا نستطيع – بفضل مركزنا في السودان – أن نحوّل مجرى النهر ونمنع الماء عن مصر "!! [ص١٨].. إلى آخر هذا الهراء الذي سبق إليه – بحماقة – بعض أباطرة إثيوبيا، أزمنة الحكم المملوكي، كما سنرى فيما بعد، وكأن تحويل مجرى النهر لعبة سياسية يمكن أن تُقترف دون أن يفيض النهر نفسه بالدماء!!

* * *

لقد رأينا كيف تكشَّف اتفاق بريطانيا والحبشة على بناء سد في بحيرة

تسانا ومدخل النيل الأزرق، وكيف أعلنت الصحافة المصرية خبر الاتفاق وحذرت من نتائجه، وكشفت عن وجهه التآمري، إذا تم دون مشاركة مصر، وضرورة موافقتها!! وكما نذكر – فقد انفجر هذا التدبير (البريطاني/الحبشي) في أغسطس ١٩٢٧ – غير أنه، بعد ثلاثة أشهر (في نوفمبر) تسجل "حوليات السياسة المصرية" تكملة للمؤامرة المفضوحة التي اضطرت إلى تغيير أقنعتها، وتبديل أثوابها، فيتراجع الحضور البريطاني أمام الظهور الأمريكي، وهكذا – ظاهريا على الأقل – خفت زئير الأسد البريطاني لتتولى أمريكا – بطريقتها – تصريف الأمور، فيبقى الهدف (المائي) كما هو دون أن يدل على تغيير محرك المشهد ومرتب آلياته..

كيف تم هذا ؟

للمرة الثانية قامت الصحافة المصرية بدور النذير، فقد طلعت (الأهرام) – ٥ نوفمبر ١٩٢٧– بنبأ برقي وارد من لندن: أن مشروع "السد " لم يتوقف، وكل ما حدث هو تغيير الممثلين (بالتراضي فيما بينهم بالطبع) – إذ ستقوم شركة أمريكية تُدعى هوايت – وقد اتفقت مع الحكومة الحبشية على إنشاء السد الذي قدرت نفقاته بأربعة ملايين من الجنيهات. وطبيعي – دون أن يشار إلى هذا – أن الحبشة استأذنت بريطانيا، إن لم تكن بريطانيا هي التي دبرت حركة (تبديل الأدوار) لتتجنب إثارة الجانب المصري للمتاعب، مع وجود قواتها على شاطئ القناة، ولتتجنب احتماء مصر بالمعاهدات المشتركة. أما هذا الديناصور الأمريكي فليس له تاريخ في مصر، ولا مصالح مشتركة، بل لقد سبق له أن خذل زعماء مصر (سعد زغلول ورفاقه) حين احتموا بمبادئ ويلسون، وحق الشعوب في تقرير المصير، ليسافروا لعرض قضيتهم الوطنية أمام مؤتمر

فرساي، إعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) مما أدى إلى إشعال ثورة ١٩١٩، وقد أحدث هذا الوضع الجديد مخاوف شديدة، وثورة سياسية في مصر، كما اتجه اللوم (الصحافي) إلى الحكومات المصرية المتعاقبة التي اتسمت مواقفها بالتخاذل فيما يتعلق بالاتفاقات بين الدول الاستعمارية، متصلا بمياه النيل أو منابعه، وبخاصة ما كان بين بريطانيا وإيطاليا، وطبيعي أن نصيب (الحبشة) من اللوم كان محدوداً، إذ كانت – في تلك المرحلة الزمنية – مفعولا به – وليس فاعلاً، أو على الأقل: كانت مشاركاً سلبياً يجاري بريطانيا، ويستجيب لضغوطها، غير أن هذه السلبية النسبية من جانب الحبشة توقفت بسعيها إلى أمريكا، القوة العالمية الصاعدة، بدليل استمرارها في إغفال حق مصر، وضرورة موافقتها أو رفضها أو تعديلها لهذه المنشآت التي تؤثر – لا محالة – على حقها الطبيعي في الحياة، وحقها التاريخي في المياه!!

كيف تم هذا التحول من الأسد إلى الديناصور ؟

إن المبدأ العام هو: أن "الحقيقة" لا يمكن إخفاؤها!! قد تضل طريقها أو تتعثر في سعيها، غير أنها لابد أن تظهر، فالله سبحانه وتعالى هو (الحق)!!

* * *

كيف ظهرت الحقيقة ؟

الدكتور مارتن يرفع الغطاء.. فتطير الأسرار:

الذي حدث أن من يدعى الدكتور مارتن – وهو مندوب الحبشة وممثلها في كافة تحركاتها – تلك الحقبة ١٩٢٧ – وصل إلى ميناء ليڤربول، ولأنه (حبشي في بلاد الإنجليز)!! فقد أعلن حقيقة كل ما جرى دون

مواربة، إذ قال (لا فض فوه)!!:

١- إنه إلى الآن (٥ نوفمبر ١٩٢٧) لم يوقع اتفاق مع شركة "هوايت" الهندسية الأمريكية.

٢- وأن كل شيء يتم بموافقة بريطانية.

٣- وأن كل ما يهم بريطانيا أنها تريد (الإشراف) على النيل الأزرق بإقامة سد على منبعه في بحيرة تسانا.

٤- وأن اهتمام بريطانيا بهذا المشروع يرجع لعشرين عاماً مضت!! وأنه سبق لمهندسين بريطانيين أن أجروا دراسات وتقديرات على الموقع.

٥- أما سفري إلى أمريكا – يقول مارتن – فكان لرغبة الحبشة في البحث عن ممول، وقد وجدته، ولكننا ننتظر موافقة الحكومة البريطانية (!!) لأنها المستفيدة من مياهه في السودان. أما الحبشة نفسها فليست في حاجة إليه!!

[هل تعجب معي إلى أقصى مدى: لماذا – كما يقرر مارتن – تلح الحبشة في البحث عن من يقيم داخل حدودها سداً لن تستفيد منه، ليخدم بريطانيا على حساب مصر ؟!!]

* * *

وهنا وجه آخر للغرابة؛ فإن تصريحات الدكتور مارتن في ليڤربول نشرت صحفياً في بريطانيا، ورئيس وزراء مصر (ثروت باشا) في لندن لإجراء مفاوضات، وهذه المفارقة المؤسفة أهاجت الصحف المصرية ضد

بريطانيا، وكذلك اتجهت إلى لوم الحكومة المصرية لتقصيرها في تعقب أخبار السد اللعين!! من ثم هاجت الحكومة بدورها، وخطب النحاس باشا مهاجماً التآمر البريطاني، والتواطؤ الحبشي، وقابل وزير الأشغال (عثمان محرم) في بيت الأمة، مؤكداً على حقوق مصر في مياه النيل الأزرق، ورفضها لأي تعديل يحدث دون مشاركتها وموافقتها!!

* * *

على الفور اجتمع مجلس الوزراء، الذي طلب من وزير مصر المفوض في واشنطن أن يوافي المجلس بحقائق ما جرى مما عرض له الدكتور مارتن. أما وزير الأشغال فقد قام بما لا مهرب منه: مواجهة الصحافة المصرية، وشرح الموقف لها، فأفاض في الإجابة عن التساؤل: هل إقامة هذا الخزان (المقترح) يلحق ضرراً بمصر؟ وكانت الإجابة (نعم)!! – ولكن ليس بالدرجة التي ترددها الصحف، وكأنه يوافق على مقولة التفرقة بين مياه النيل الأزرق، والنيل الأبيض!! مع أن (النيل) – في النهاية – واحد!!

ومن ثم راح يطمئن الصحف بأن الأضرار المحتملة يمكن للمهندسين المصريين تلافيها " فليس هناك خطر قتال مميت، يُخشى على مصر منه".. إلى آخر هذه العبارات الهادفة إلى امتصاص الغضب والقلق في نفوس المصريين!!

* * *

وهنا – وكما هي العادة السياسية – يظهر السير مردوخ ماكدونالد، مهندس الري البريطاني الشهير، وعضو البرلمان، ليدلي بشهادته، ولها ثقل خاص، لأنه – في زمن سابق –كان مستشاراً لوزارة الأشغال المصرية، وقد تحدث "مردوخ" إلى مراسل الأهرام في لندن، متوافقاً مع الرؤية البريطانية

(بالطبع)!! بأن السد المقترح يهم السودان، وليس له فائدة لمصر، ولكنه لا يعود عليها بالضرر، للأسباب التي سبق الترويج لها، وأنه يجب على مصر (!!) أن تنشيء سلسلة من القناطر على النيل للتحكم في منسوب المياه بحيث لا تتأثر زراعات الصعيد خاصة، ثم أضاف مردوخ: "إن حكومة الحبشة وافقت على أن تتعامل مع الحكومة البريطانية فقط، بصفتها نائبة عن مصر والسودان "!!

وتكتمل الطرافة، والعجب، بأن الصحف البريطانية هاجمت الاتفاق المتوقع بين الحبشة وأمريكا، لأنه – كما تراه – " غير ممكن " لأن فيه خرقاً لمعاهدة ١٩٠٢ بين بريطانيا والحبشة التي تعطي بريطانيا حق التدخل في كل ما يمس مياه النيل، وكذلك يعد انتهاكاً للمعاهدة التي وقعتها بريطانيا وإيطاليا بشأن الحبشة!!

أما مصر.. وحقوق مصر المائية، فمسكوت عنها، ولكن.. إلى حين..

* * *

رابعاً: حصاد الهشيم.. والأمراض الإثيوبية المستعصية!!

من الحقائق التي لا تقبل المساومة أو الرد: أن الصحافة البريطانية تملك – دائماً – مساحة من الحرية، والقدرة على تعقب الأخبار المعلنة والسرية – على السواء – تتجاوز قدرات غيرها مذ كانت، وربما إلى اليوم (!!) وما يعنينا – فيما نحن بصدده من أحداث الاتفاق (السري) بين بريطانيا، والحبشة، فيما يخص إنشاء سد على بحيرة تسانا ومداخل النيل الأزرق، واختفاء بريطانيا من المشهد المعلن، مع بقاء المشروع ذاته كما هو بتمويل أمريكي، تتقدم الحبشة – من جانبها – بطلبه – مع موافقة بريطانية بالطبع.. كل هذه التحركات المريبة كشفتها صحافة بريطانيا، وعنها نقلت الصحافة المصرية، مما أدى إلى تأزم الموقف جملة، وبين مصر وبريطانيا خاصة، ولأول مرة يظهر التلويح بإملاء شروط تؤدي إلى بيع المياه (لمصر والسودان بالطبع). وكانت حجة الصحافة المصرية، في التصدي لنيات الحبشة، وتدابيرها الخفية، للتأثير على الحياة في مصر، والتضييق عليها، سواء كان هذا المسعى البغيض بإيحاء من بريطانيا، ووفق تصور مشترك، ومخطط خفي معها، أو كان – أصلا – صادراً عن رغبة حبشية خالصة لا نستبعدها – على الرغم من (مزاعم) الوحدة الإفريقية، وحقوق الجوار، ووحدة وادي النيل، وأن الأنهار طريق تكامل وتعايش، وليست سبباً في التناحر والاختلاف!!

ستشير دراسات – نعرض لها – إلى قضية (دير السلطان) في القدس، وموضوع فصل الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية، وهما موضوعان

كان لكل منهما سياقه الخاص، وذرائعه المقبولة في حينها – ومع هذا فإنهما لم يتح لهما أو لأحدهما أن يجد حلاً إلى اليوم!!

لقد أشارت "حوليات مصر السياسية" [ص٥٧٤] إلى أهمية أن يتجدد البحث في تحسين العلاقات بين مصر والحبشة، وفي هذا السبيل دعت الصحافة المصرية إلى تسوية المسائل المعلقة بين الأقباط والأحباش بملكية "دير السلطان" وكذلك تعيين مطران للحبشة.. إلخ. وسنجد في مصادر – نعرض لها فيما يأتي – أن هذه المسائل المعلقة لم تجد استجابة من جانب الأحباش، ربما إلى اليوم. هذا على الرغم من أن مندوب الحبشة – الدكتور مارتن – المشار إليه سابقاً– صرح لمراسل "المقطم" في لندن: أن الحبشة ترغب من صميم فؤادها في صداقة مصر!!– كان ذلك في (المقطم – ٢٧ نوفمبر ١٩٢٧) وقد مضى نحو قرن من الزمان، دون أن تبدي إثيوبيا رغبة حقيقية – تصدر عن صميم فؤادها – في صداقة مصر!!

* * *

ولعله من الطريف أن ننقل وصف "المقطم" للقاء الدكتور مارتن مندوب الحبشة، ووفد أقباط مصر الذي سافر لاستقباله في بور سعيد يوم (١٢ ديسمبر ١٩٢٧) حين مروره عائدا من بريطانيا – بالبحر – إلى بلاده، وننقل هذا الوصف [ص٦٤٦] من "حوليات مصر السياسية":

".... كان طبيعياً أن تهتم مصر بوصول هذا المندوب [مارتن] بعد الضجة العظيمة التي أثيرت في الشهر الفارط حول مفاوضاته مع الشركة

الأمريكية بشأن إنشاء الخزان، لذلك هرول إليه مندوبو الصحف المصرية لمحادثته، وصعد إلى الباخرة التي أقلته (وفد من الأقباط) لاستقباله، ثم نزلوا جميعاً من الباخرة، وقصدوا إلى الكنيسة القبطية ببورسعيد، وهناك ألقيت كلمات الترحيب، ثم ألقى هو خطاباً مهماً شكر فيه حسن استقباله، وألمع إلى علاقة الحبشة بالكنيسة القبطية منذ ١٦٠٠ سنة، ثم تناول فيه العلاقات بين الأقباط والحبشة، طالباً تعيين مطران للحبشة يكون كفؤاً متعلماً، وتسوية مسألة دير السلطان، القائم عليها نزاع بين الأمتين منذ عهد قديم. وقد كان صريحاً في خطابه... ". ويسهب الدكتور مارتن في وصف أوجه تقصير الكنيسة المصرية (الأم) في اختيار من ترسلهم إلى الحبشة، وضرورة الاهتمام بحسن الاختيار!!

وقد رد عليه "يوسف سليمان باشا" بخطبة قال فيها بعد الديباجة: " غير أني أرجو أن تسمحوا لي أن اذكر جنابكم أن الماضي غير وقتنا الحاضر.... وإننا في الوقت نفسه نفكر في اختيار مطران لكم يكون مستحقاً هذا المنصب الجليل. أما مسألة دير السلطان فالشعب المصري وحكومته، وعلى رأسه جلالة ملكنا المحبوب، يفكر في أحسن حل مرضٍ، وأملنا عظيم بأن نوفق قريباً لهذا الحل "..

* * *

وأخيراً.. بعد هذه المجاملات، أو محاولات التقارب: ندرك أن قضية إنشاء خزان لم تكن تتصدر المشهد، إلا أن يكون ذلك ضربا من السياسة، لأن مارتن لم يفتح موضوع (السد) مع وفد الكنيسة المصرية، وكذلك لم

يتحدث وفد الكنيسة فيه، غير أن مارتن استجاب لمناوشات صحفية مصرية!!، ومن ثم كان حديثه مع مندوب الأهرام (عدد ١٣ ديسمبر ١٩٢٧)، وفي هذا الحديث، جزم بأنه تفاوض فعلاً مع شركة هوايت الأمريكية حول إنشاء الخزان، غير أن هذه المفاوضة لا تؤدي إلى اتفاق نهائي إلا بعد إقرار (الرأس) طغرى [إمبراطور الحبشة] – وذكر أنه سافر إلى أمريكا موفداً من الحكومة الحبشية خصيصاً بغرض البحث عن شركة هندسية هناك تقوم بالمشروع (!!) وأبان: أن الحكومة الحبشية وجهت نظرها شطر أمريكا لأنها [أي لأن أمريكا] ليس لها مطامع ولا مصالح في بلادها، أي في الحبشة. أما بريطانيا فلا ترغب الحبشة في منحها امتياز إنشاء الخزان لعدة أسباب تدور حول خوفها من نيات بريطانيا السيئة ومطامعها في بسط سلطانها على الأراضي الحبشية، فيكون إنشاؤها الخزان مما يثبت أقدامها في البلاد، ويكون بمثابة منفذ إلى تحقيق غاياتها.. إلخ.

وأضاف الدكتور مارتن: إن حكومة السودان هي وحدها التي يمكن أن تنتفع من إنشاء الخزان المشار إليه، وأنه مادام الأمر كذلك يجب أن تستشيرها حكومة الحبشة قبل أن تبني الخزان!! وإلى هنا.. إلى هذا المدى في مواجهة الدكتور مارتن مع الصحافة المصرية، على أرض مصرية، وفي حضور وفد الكنيسة المصرية رفيع المستوى: لا يرد ذكر مصر، ولا بإشارة إلى إمكان أنها ستستفيد من إقامة السد. أو أنها ستخسر إذا ما أقيم السد!! فكأن مصر ليس لها دخل في موضوع شديد الخطر على وضعها الماضي، وهو وضعها النهائي.

على أن حديث مارتن عن إفادة السودان المؤكدة من إنشاء السد لا

تمضي مقيدة بموافقة حكومة السودان (الإنجليزية) بالطبع، وحسب، بل يقول: إن هذه الإفادة التي تضمن للسودان الحياة التي يريدها لن تكون مجانية، إنها ستكون نظير مبلغ من المال يُدفع سنوياً [؟!]

هذه الإشارة الأخيرة التي ترد في نهاية تصريحات مارتن، وكأنها غير مقصودة، تصدر عن تصور خاص ينطوي عليه الموقف الحبشي، ويتطلع إلى الجهر به، وإلزام الآخرين (السودان ومصر) بدفع أموال نظير ما تحصلان عليه من مياه، وهو أمر لم تجرِ به الأعراف، ولا تقره القوانين الدولية، ويستنكره الضمير الإنساني، فالمياه هبة ربانية، ومجراها إرادة إلهية لم يدبرها الإنسان، ولكنه وجد نفسه عالقاً بها، وحياته متوقفة عليها، حياته التي وهبها له الخالق سبحانه.

* * *

وفي حديثه إلى صحيفة الأهرام (١٣ ديسمبر ١٩٢٧) – الذي أشار فيه إلى المبلغ المالي السنوي، وأن تدفعه حكومة السودان، إذا ما أقيم السد لنفعه، ختم الدكتور مارتن كلامه بقوله: "إن الحبشة لا تريد إلحاق أي ضرر بمصر، أو بالسودان، وهي لا تضمر إلا الصداقة والإخاء اللذين استحكمت أواصرهما بين البلدين بسبب الرابطة الدينية منذ عهد بعيد، وأظهر اغتباطه بتعيين قنصل مصري في الحبشة، ودعا إلى التعجيل بتعيين المطران ".

وفي حديث مارتن إلى "المقطم" – في اليوم التالي – رحب بالمدرسين المصريين الذي انتدبتهم الحكومة للتدريس في مدارس الحبشة!!

بهذا "الترحيب" الأخير ينتهي ما سجلته "حوليات مصر السياسية"

متعلقاً بزوبعة خزان تسانا المقترح (لرفع الماء) في البحيرة ذاتها دون حاجة الحبشة إليه، مع (خفض الماء) في نيل مصر، مع توقف حياتها عليه!!

* * *

وستكشف بحوث تالية عن أسرار أخرى وتفاصيل، ومحاولات ظاهرها البحث العلمي، والرغبة في الكشف الجغرافي، ونشر الحضارة، محاولات تبذلها دول الغرب تحت أقنعة مضللة، ويمكن أن تعد استكمالاً لصورة ما جرى من (كوابيس) عاصفة (١٩٢٧) غير المتوقعة، في حين تشكل تلك الإضافات تمهيداً وتأسيساً لعاصفة أخرى تقع على مرمى (٢٠ عاماً) وليس أكثر من العاصفة السابقة!!

* * *

أما هذه البحوث التالية، الكاشفة عن العاصفة المستأنفة، وقد جرت وقائعها عام (١٩٤٧) – أي بعد عشرين عاماً بالتمام والكمال، بعد العاصفة السابقة – عرض لها الدكتور مراد كامل في مقالين بصحيفة (الكاتب المصري)؛ التي يرأس تحريرها الدكتور طه حسين، ويستكتب فيها كبار المفكرين في مصر والوطن العربي، وفي هذا دليل على مكانة الأستاذ الدكتور مراد كامل – مهما كان رأينا في أسلوب تناوله لقضية بحيرة (طانا)، وليس (تانا) كما نردد الآن – وليس (تسانا) كما كانت تكتبها "حوليات مصر السياسية"، وهذا موضوع آخر سنعرض له في حينه.

أما الأستاذ الدكتور مراد كامل، فإن له كيانه العلمي، والعقلي، والنفسي الخاص، كما أن لكتابته في هذا الموضوع خصوصية كذلك،

نتوقف في الحكم عليه من زاوية حقوق مصر الطبيعية والتاريخية، ومراعاة مصالحها الراهنة والمستقبلة في أي إجراء يمس مياه النيل المستحقة – بحكم الطبيعة والتاريخ – لمصر!!

أما الدكتور مراد كامل في ذاته، الذي يعرف بأنه " رائد الدراسات السامية والقبطية"، كما يعرّف بأنه: "القبطي عاشق اللغات"؛ فقد ولد في حي الظاهر، بالقاهرة عام (١٩٠٧) وتوفي عام (١٩٧٥)، وحصل على الدكتوراه في اللغات القديمة وعلومها من ألمانيا، وكان يملك طاقة من العلم باللغات، وإمكان قراءتها، سواء في ذلك: اللغات الحية، كالعربية، والإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والأسبانية، والروسية، والألمانية بالطبع، فقد حصل على درجة الدكتوراه من إحدى جامعات ألمانيا – واللغات الميتة، أو النادرة مثل: القبطية، والحبشية، واللاتينية.. إلخ.. مما يؤكد عبقريته في هذا المجال المعرفي.

فنحن – إذاً – أمام عقلية فذة في معرفة اللغات بصفة خاصة، ومن ثم فلا تثريب على الدكتور مراد كامل في أن يؤلف (كتيباً – في ٣٢ صفحة في صيغة محاضرة)، بعنوان: "الحبشة بين القديم والحديث" – لا نستطيع أن نحدد موقعه من دراساته المنشورة في (الكاتب المصري)، وبخاصة أن المعلومات تكاد تكون هي بذاتها، وإن شغلت المحاضرة بلغات الحبشة، أكثر مما أشارت إلى قضايا المياه وما يتعلق بها. وهذا هو الفرق – في حجم الاهتمام واتجاهه – بين تلك المحاضرة والدراسات التي سنتوقف عندها في الحلقة التالية.

خامساً: الحبشة بين: الصورة العامة، والعلاقة الخاصة!

ينبغي أن نُعرّف – في حدود مطالب الموضوع الذي نعرض له – بكتابات الدكتور مراد كامل، في شكل مقالات تتعلق بالحبشة في ذاتها، والحبشة كمصدر مؤثر في تدفق مياه النيل!!

سنجد له – فضلا عن المحاضرة التي لم نستطع تحديد موقعها الزمني – أربع مقالات نشرت جميعها في مجلة (الكاتب المصري)، كانت الأوليان تحت عنوان:"عامان في الحبشة"، وفي هاتين المقالتين يتجه الاهتمام إلى التعريف بتاريخ الحبشة وتكوينها اللغوي، والديني، والمذهبي، فضلا عن العادات والتقاليد والأدب (الشعبي والرسمي). وقد نجد في أثناء هاتين المقالتين ما يمكن أن يمنحنا – نحن المصريين – جانباً من المعرفة المطلوبة (بل الواجبة) عن واقع (دولة) يتأثر بها جانب مهم وأساسي من حياتنا لا شك فيه، وهو "مياه النيل"..

* * *

في المقالة الأولى بعنوان:" عامان في الحبشة – ١"، (نوفمبر ١٩٤٥) يعبر عن جمال الطبيعة في بلاد الحبشة، فيردد ما يطلقه بعض الأوروبيين عليها بأنها "سويسرا إفريقيا"، كما يعبر عن تعدد الأعراق واللغات، فضلا عن اللهجات بين قبائلها، بأنها "متحف الشعوب"[!!] أما العاصمة: أديس أبابا، فيصفها في صورة بديعة وشائقة، ويلفتنا فيها: الجوهر الذي نسعى إلى تبيان مصادره ومآله: المياه. فيقول: " تقع أديس أبابا على

ارتفاع ٢٥٠٠ متر فوق سطح البحر، جوها بارد كجو الخريف عندنا، معتدل، حرارته بين ١٥ – ١٧ درجة مئوية، فلا يستطيع الإنسان – مع هذا الارتفاع – أن يبذل مجهوداً جسمانياً كبيراً. ويسقط مطرها في موسمين: الموسم الصغير، من مارس إلى مايو – ومتوسط عدد الأيام الممطرة في بحر الثلاثة الأشهر ٢٩ يوماً، ومتوسط ما يسقط من المطر في الشهر ١٠٠مليمتر. أما الموسم الكبير، فمن يونيه إلى سبتمبر، وعدد الأيام الممطرة فيه ٩٢ يوماً، ومتوسط ما يسقط من المطر في الشهر ٢٢٠ مليمتر. ولكن هذه الأرقام لا تعطي صورة صادقة عن حالة المطر، ولا يجدي الوصف لإعطاء المصري صورة عن مطر الحبشة، ولعل أسهل الصور إلى ذهنه أن يتصور ماء النيل مفتوحاً فوق رأسه بضع ساعات يومياً!!! ".

* * *

وفي الأخير– في هذه المقالة المبكرة – يشير إلى موقع تدريس اللغة العربية في مدارس الحبشة، ولا يفوته أن يذكر قلة عدد المدرسين، الذين ترسلهم مصر، كما لا يفوته أن يشير إلى تقصير الكنيسة المصرية (الأم) في الاهتمام بالشأن الحبشي العام، وليس الشأن الديني بالطبع، قياساً إلى اهتمامات بعض شعوب أوروبا بتلك البلاد في عصر نهضتها!!

وإذ يسجل الدكتور مراد كامل بعض الأمثلة العامة المتداولة بين أهل الحبشة يختمها بمثل قد يصدق على واقع ما تمارسه تلك البلاد تجاه مصر وأحقيتها في المياه، متخطية الحقوق الطبيعية والتاريخية، ومخالفة للفطرة التي فطر الله الناس عليها. يقول المثل الحبشي: "من يعطي العالم درساً كمن

يُقطّع اللحم للأسد" ومعنى المثل: أنك لا تستطيع أن تخالف الفطرة، ولا أن تعيد تقسيم ما قسمته الطبيعة، وأنك حين تخالف قوانين العالم فإن هذه القوانين ستقهرك في النهاية!!

* * *

أما المقالة الثانية، تحت عنوان: " عامان في الحبشة – ٢"– (فبراير ١٩٤٦) فقد وجه فيها الاهتمام إلى الطبائع والعادات والتقاليد، والثقافة.. إلخ. ومن طريف ما يذكر عنهم: اهتمامهم بالخمور، يشربونها بشكل يومي، ويقدمونها للضيوف مع الخبز، يشربون الخمر عوضاً عن الماء، ولذلك جاء في أمثالهم: "الماء للضفدع" – أو" الماء للطفل والقرد "!! كما يقدمون القهوة بالملح ثلاث مرات، مرة بعد كل غلوة! كما يذكر أن الشعب الحبشي مرح جداً، كثير الغناء، وقلّما تجد رجلاً أو امرأة لا توقع على القيثارة، ويقرر: أن الحبشي قوي الأعصاب، هادئ المزاج، يتكلم بصوت خافت، لا يحرك يديه عند الكلام، كما يصف الشعب الحبشي بعبارات دالة: "الشعب في جملته جم الأدب، كثير الوقار والاعتزاز بالنفس، وهو أكثر تحفظاً بالكلام، لا تجد في لغتهم لفظة (لا) [فهم يسوفون كل شيء] بقولهم: نعم غداً [إيشي ناجا]، وغداً لا يأتي، وبلغ بهم التحفظ أنك لا تسأل أحدهم عن شيء إلا وجدت جوابه خالصاً: لا أدري [إينچا] وهي لفظة تسلمك من العواقب. وإن التحفظ في الكلام أمر معروف، فما بالك بالتحفظ من الأجنبي، الذي تأصل في أخلاقهم، وجرى في عروقهم، حتى ظهر أثره في عصورهم التاريخية "!!

وعلى طريقة أبناء الوطن الواحد في تقسيميهم وطنهم إلى مناطق، لكل منطقة طبع خاص تشتهر به، وقد تتنابذ هذه المناطق – فيما بينها– بالألقاب، يذكر مراد كامل أن الصفات الموزعة على المقاطعات الثمان القديمة في إثيوبيا هي: الحماقة، وصلابة الرأي، والآنفة، والحضارة، والشجاعة، والأمانة، والبساطة، والسياسة!! ونستطيع أن نزعم لأنفسنا بأن هذه الأقسام تكاد تكون حاضرة – وإن اختلفت النسب ودرجة الانتشار – عند كافة الشعوب، غير أن الطريف – فيما يتصل بطبائع شعب إثيوبيا: أن أول هذه الصفات: "الحماقة" وآخرها "السياسة"!!

تُرى: ما مدى دقة معرفتنا بشركائنا في النيل، وهل استوعبنا هذه الطبائع المتوارثة قبل أن نجلس معهم على طاولة التفاوض ؟!!

مع هذا يذكر الدكتور مراد كامل في سياق مقالته الثانية – هذه: "والواقع أن المصريين هم الوحيدون القادرون على مساعدة الأحباش، لتفقيههم في دينهم المسيحي، أو الإسلامي، لأن الأحباش يأمنون جانبهم، بعد ما خبروا وعرفوا أنهم أبعد الناس عن المطامع السياسية، أو التعرض للشئون الداخلية".

لم يقصر الدكتور مراد في تسجيل المساعدات المصرية للحبشة، وبخاصة في مجال التعليم، فيذكر أنه في عام ١٩٠٦ استدعى الإمبراطور منيليك مدرسين من المصريين للقيام بأعباء التعليم هناك، ففتحوا مدرسة (منيليك) في أديس أبابا، وظلت هذه المدرسة تعمل بجهود المصريين، إلى وقت دخول الطليان، الذين وجهوا التعليم إلى اللغة الإيطالية، وما يتصل

بها، وفي هذه المدرسة المصرية بأديس أبابا تخرج رجال الدولة المعاصرين [يقصد عام ١٩٤٦].

* * *

وإذ نتأمل تلك المحاضرة التي طُبعت تحت عنوان: "الحبشة بين القديم والحديث"، وهي في (٣٢ صفحة)، نشرت عام ١٩٥٩م، أي بعد المقالتين السالفتين، والمقالتين الآتيتين كذلك، نستطيع أن نقول إنها بمثابة استدراكات ذات طابع علمي تأصيلي، يوثق جوانب إنسانية وتاريخية عن الحبشة وأهلها. فيذكر أن "إثيوبيا" لفظة يونانية مركبة من كلمتين معناهما: "وجه – حرق" = معناها: صاحب الوجه المحروق، أو الأحمر البني، وأن ذكرها ورد في الأوديسيا والإلياذة، موصوفة بأنها البلاد البعيدة جداً، وفيها: ذهب، وأفيال، وأشجار أبنوس، كما ذكرها "هردوت" وغيره، وفي الكتاب المقدس وصفت بأنها بلاد (كوش)، كما جاء ذكرها في (المزامير)، ونسب الكتاب المقدس أهلها إلى (حام)، كما ذكرها سليم حسن في "تاريخ الأسرة ٢٥ في مصر"، إذ كانت هذه الأسرة إثيوبية، وقد حاربت ملك آشور.. إلخ.

كما يذكر مراد كامل أن لفظة (حبشة) هي اسم قبيلة "حبشت" اليمنية، وهي من القبائل المهمة التي هاجرت قبل الميلاد بقرون، وجمعها أحباش، وسمى الأحباش أرضهم (إثيوبيا) منذ اعتناقهم المسيحية في القرن الرابع، ويشعرون بالامتعاض في تسميتهم بالأحباش، أو تسمية أرضهم بالحبشة، لأن إثيوبيا هي ترجمة يونانية للفظ (كوش)!!

ثم يعدد أسماء الأنهار التي تنبع من تلك الهضبة، وأهمها: العطبرة، والأزرق وفرعاه، والسوباط، وكلها تتجه إلى الغرب، وهناك انهار أخرى يشعرنا ذكرها بأن إثيوبيا تكاد تكون رقعة شطرنج تقسمها الأنهار إلى مربعات.

وفي أثناء هذه المحاضرة يعرّج على الموضوع الذي اتخذه عنواناً للمقالتين اللتين سنعنى بهما فيما سيأتي، وهو تحويل بحيرة (طانا) إلى خزان مياه، وبعد أن يقدم وصفاً تفصيلياً لامتدادات هذه البحيرة الهائلة؛ إذ يقدر مساحة حوضها بـ (١٧ ألفا من الكيلومترات المربعة) يشير إلى أن هذا التحويل المرتقب سيؤثر سلباً على مياه الفيضان بنسبة ٥% على الأقل، ولكنه سيساعد إثيوبيا في تجفيف المستنقعات، ومن ثم مقاومة الملاريا المنتشرة هناك، كما سيكشف أرضا صالحة للزراعة.

ثم يأتي ذكر توليد الكهرباء في النهاية!!

ويعقب الكاتب على هذا الوصف والتحليل بإشارته إلى أن مصر صرفت النظر عن مشروع سد طانا بعد أن خططت للسد العالي [لم يكن أنشيء السد العالي الذي نعرف أنه بدأ نشاطه المائي عام (١٩٧١)] كما أن إثيوبيا كانت قد أنشأت سداً اسمه (كوكا) على أحد أفرع نهر أواش، بما أخذت من تعويضات إيطاليا.

ويشير مراد كامل في هذه المحاضرة إلى أن مصر (حاضراً) تسهم في رفع الإنتاج الزراعي والصناعي في إثيوبيا، وتستورد منها البن، وإن جاء عن طريق هَرر، وحمل اسم (البن اليمني)!!

وفي هذه المحاضرة – كما في سياق المقالتين التاليتين – إشارة إلى علاقات تاريخية قديمة – مختلفة التوجه بين دعوة التقارب، وإعلان الخصومة – بين حكام مصر وحكام إثيوبيا:

١– أول ما يذكر: أن الإمبراطور يكونو أملاك – أول ملوك الأسرة السُليمانية الذي اعتلى العرش (١٢٧٠م) اتصل بمصر، وسلطانها الظاهر بيبرس البندقداري، وطلب منه أن يأذن للمطران المصري أن يعين مطراناً للحبشة.. وقد سار خلفاؤه على هذه السياسة، ونعرف أن هذا النمط من العلاقة الدينية بين الكنيسة القبطية في مصر، والكنيسة الإثيوبية ظل قائماً ومستقراً، حتى احتلال إيطاليا لإثيوبيا (١٩٣٤)، فحرضت الكنيسة الحبشية على الانفصال عن الكنيسة المصرية (الأم) غير أن الرهبان الإثيوبيين رفضوا تحمل هذا القرار، فقامت إيطاليا من جانبها بإجراء هذا الفصل، الذي تراجعت عنه سلطات إثيوبيا عقب رحيل إيطاليا، ولكنه ما لبث أن عاد فيما بعد لأسباب مختلفة.

٢– ما قام به الإمبراطور عمدا صيون (١٣١٤ – ١٣٤٤) وكان مشتهراً بالفسق والفجور.. إلخ، فهذا الإمبراطور هو الذي بعث سنة (١٣٢٥م) برسالة إلى السلطان الناصر (!!) يحتج فيها على اضطهاده للأقباط، ويهدده باضطهاد العرب الساكنين في إثيوبيا، كما هدده بمنع الماء عن مصر، وتحويل مجرى النيل إلى الصحراء!!

٣– في زمن الإمبراطور تكلا هيمانوت يُذكر أنه كتب إلى والي مصر يهدده

بمنع ماء النيل عن مصر إن هو عاد إلى التنكيل برسله، وخاصة ما حدث لرسوله مراد السوري الذي أوفده إمبراطور إثيوبيا إلى لويس الرابع عشر، بصحبة المسيو بونسيه، وكان قنصل فرنسا بدمياط (لونوار) قُتل في طريقه إلى الحبشة، في سنار (السودان) بأمر ملكها.. إلخ.

وهكذا تتجمع معلومات وأخبار عن العلاقات التاريخية بين مصر وإثيوبيا، كما تتجمع ملامح خاصة ومميزة عن طبائع شعب إثيوبيا، عبر هذه المقالات التي تؤدي بنا إلى وضوح أكثر بطبائع وموروثات جارنا الإثيوبي..

سادساً: طانا.. تانا.. تسانا: تختلف الأسماء والكابوس واحد!!

فيما يتعلق بما بذل الدكتور "مراد كامل" من جهد علمي يخص موضوع بحيرة طانا، نشير إلى أربعة ملامح أساسية:

الأول: أن هذا الاهتمام بموضوع "بحيرة طانا" تنفس في مقالتين، نشرتا بمجلة (الكاتب المصري) التي كان يرأس تحريرها عميد الأدب العربي طه حسين – في عددي (يناير وفبراير ١٩٤٧)، كما أن الدكتور مراد ألقى محاضرة – أشرنا إليها سابقاً وأفدنا مما بها من معلومات – نشرت مطبوعة تحت عنوان: "الحبشة بين القديم والحديث" وتضمنت الكثير مما في المقالتين.

الثاني: أن الدكتور مراد كامل – فيما يروى عن طفولته وصباه – سيطرت عليه نزعة دينية، حتى ارتدى ثياب الرهبان، وتسمى باسم "انطونيوس" وعاش حياته كلها أعزب، فلم يتزوج!! ولا نشك في أن هذا كان له تأثير في اختياره العلمي ومسار بعض دراساته.

الثالث: أنه – من وحي تخصصه في تاريخ اللغات القديمة – وميوله الكهنوتية المبكرة – فضلا عن الصلة الدينية (المسيحية) بين الكنيسة المصرية (الأم)، والكنيسة الحبشية (الفرع)، شُغل وشُغف بالكتابة عن الحبشة تاريخاً، وإثيوبيا حاضراً، وتوسع في هذا المجال، كما عمل رئيسا للبعثة التعليمية المصرية – من جانب مصر – ووكيلاً لوزارة المعارف بإثيوبيا – من جانب إثيوبيا – نحو ثمان سنوات!!

الرابع: أن اختيار الدكتور مراد كامل لعنوان مقالتيه بالكاتب المصري: "حول مشروع بحيرة طانا" يعطي دلالة قاطعة، وكما ستدل عبارات محددة في سياق مقالتيه – على أن إثارة موضوع إقامة سد على مدخل (النيل الأزرق) بما يؤدي إلى تحويل بحيرة (طانا) إلى خزان مائي ضخم.... إثارة هذا الموضوع (القديم) الذي عايشناه قبل عشرين عاماً مضت (١٩٢٧) يدل على أن (الموضوع ذاته) كان مطروحاً في تلك الحقبة مجدداً، بما يعني أن "إثيوبيا" – حتى وإن أخفقت مساعيها أو تراجعت عبر زمن سابق، فإنها لا تزال تضمر رغبتها في استئناف موضوع إقامة السد!! وهذا ليس مجرد استنتاج من عنوان مقالتي الدكتور مراد كامل، لأنه لم يشر إلى المحاولة السابقة (١٩٢٧) وحدها، أو يفردها بالاهتمام، وإنما عُني بعرض (تاريخي) لمحاولات الحبشة قديماً، وإثيوبيا حديثاً في التأثير على مصر من خلال التلويح بموضوع المياه، الذي يصل إلى (التهديد) بتحويل مجرى النيل، حتى في عصر المماليك – كما سبقت الإشارة – وهنا قد نعجب لمسار مقالتي الدكتور مراد، ومحاضرته اللاتي لم يحرص فيها جميعاً على تجلية الموقف الموازي لكتابة المقالتين (١٩٤٧) فلم نعرف شيئاً –عبر استعراضهما– عن مجريات أحداث ذلك العام، وإن أمكننا أن نستخلصه –(بدلالة النقيض) – إذ يصرح في صدر إحدى مقالتيه بأن إقامة سد على بحيرة (طانا) وحبس الماء عن النيل السوداني المصري لا يلحق ضرراً بمصر، بدعوى أن اعتماد مصر على مياه البحيرة محدود

جداً، أو يمثل نسبة قليلة من المياه التي تصل إليها– سبق أن حددها بـ ٥%!! – وهذه حجة (إنجليزية) قديمة، رددتها إنجلترا حين كانت أوراقها السرية تتكشف فيما يتعلق بمعاهدتها مع ايطاليا، أو مع الحبشة ذاتها، أو مع الشركات الأمريكية التي تطلعت – أو تطلعت إليها الحبشة – في الاعتماد عليها لإقامة السد!!

لقد كانت بريطانيا – إذا ما ضُبطت (متلبسة) بتجاهل مشاركة مصر – أو على الأقل إعلامها – بما تعقد من اتفاقيات، تتكلم فيها بريطانيا وحدها عن نفسها، باعتبارها قوة سيطرة في إفريقيا، كما تتكلم نيابة عن السودان، باعتبارها صاحبة السلطة (المطلقة) في أموره، من خلال الحاكم العام (الإنجليزي) – كانت بريطانيا تحاول – حين تُضبَط متلبسة – بأن تبرر موقفها بأن أمر مياه بحيرة طانا لا يخص مصر، لأنه لا يؤثر عليها سلباً (!!) وهذا ما رفضته مصر سياسياً، وعملياً، وعلمياً، ودللت على أنه ادعاء غير صحيح، وغير مضمون، ولا يمكن إقامة الدليل عليه!!

* * *

يستهل الدكتور مراد كامل مقالته الأولى، بعنوان:" حول مشروع بحيرة طانا" بعبارات تؤدي إلى خلط الأوراق، وبعثرة الأقوال المتناقضة، التي يغيب اليقين في سياقها، ومع هذا فإنها تكشف عن جانب غير مقصود للدكتور مراد، وهو موقف حكومة الحبشة (الخشن) البعيد عن التفاهم، وتقدير أهمية التواصل بين الجانبين المصري والحبشي... إلخ.

يستهل هذا المقال بالآتي: "تضاربت البيانات وأقوال الصحف في الأيام الأخيرة حول هذا المشروع [!!] فلا تكاد تقرأ في الصحف أن هناك محادثات بيين وزير التجارة في مصر، ووزير أشغال إثيوبيا بشأن هذا المشروع، حتى يبادر وزير الأشغال الإثيوبي بتكذيب الخبر. ولا يكاد رئيس الوزراء أو وزير الأشغال في شهر يوليه الماضي يصرح بأن بحث مسألة إنشاء خزان طانا يبدأ من جديد في شهر أكتوبر، ولا يكاد يقول إن الوزارة ستوفد إلى أديس أبابا بعض رجالها لمفاوضة حكومة إثيوبيا، حتى تقرأ في جريدة "الأثيوبيان هرالد" التي تصدر في أديس أبابا نفياً رسمياً من الحكومة الإثيوبية، فحواه: أن شيئاً من هذا لم يكن"!!

حين نقرأ هذه الفقرة السابقة نشعر بأنها تعبر عن حال حاضرة، تتعلق بالسد الإثيوبي الذي يدعونه (سد النهضة) موضوع الاهتمام، وإثارة القلق بعد أكثر من سبعين عاماً مضت؛ فكأن الأجيال التي تتوارث السلطة في إثيوبيا تتوارث معها الموقف المعادي لمصر!! وما يضمر من تأثير سلبي بالنسبة لمياه النيل. على أن مقالة الدكتور مراد تعلن أن المسألة ليست – بهذه الصورة – مقصورة على الدراسات والبحوث الفنية من جانب رجال وزارة الأشغال، فوزارة الخارجية – أيضاً – طرف لا يمكن الاستغناء عن جهوده في تهيئة الأجواء.

* * *

في هذه المقالة (الأولى) يُعنى الدكتور مراد كامل بتصحيح اسم البحيرة، باللغة الأمهرية [اللغة الحبشية القديمة]، فيقرر أنها (طانا) وليست

بصيغة أخرى، وهذا حقه، لأنه يملك التخصص والخبرة بالموضوع؛ وكذلك يُعنى بتاريخ الحبشة منذ دخول المسيحية إليها في القرن الرابع الميلادي، كما يؤسس لرصد تطلعات دول الغرب إلي تلك البلاد، وبخاصة البرتغال في القرن السادس عشر الميلادي، أثناء محاولة الملاحين البرتغاليين الطواف حول إفريقيا، بما أدى إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، كان هذا في القرن السادس عشر، وقد ترتب عليه دخول المرسلين اليسوعيين إلى الحبشة، ومن ثم بدأت محاولات عناصر أوروبية الكشف عن منابع النيل، والوصول إلى بحيرة طانا!!

ويستمر الدكتور مراد في الكشف عن هذه المحاولات الأوروبية، التي مهدت طريق الاستعمار الأوروبي لأقطار إفريقيا السوداء، وهنا تُذكر الحكومة الفرنسية وقناصلها، وبعثاتها (العلمية) وعلماء ألمانيا، ثم أعضاء الجمعية الجغرافية الإيطالية– على التوالي – أما فرنسا وبريطانيا فإنهما العنصر الحاضر دائماً قبل، ومع، وبعد ما ذُكر سابقاً، إلى أن ظهرت البعثات الحكومية المصرية والسودانية، مع مطلع القرن العشرين (١٩٠١– ١٩٠٨) توطئة لدراسة مشروع الخزان..

ويقدم الدكتور مراد وصفاً تفصيلياً لبحيرة طانا (وهو ما سيكرره لاحقاً في محاضرته المشار إليها آنفاً) فيذكر أن النيل الأزرق الذي ينبع من البحيرة يسمى عند الأحباش (أبَّاي) ومعناه: الأب – وكما يقول – وهذا يدل على منزلة النهر عندهم، وتذكرنا هذه التسمية باسم النيل عند قدماء المصريين (!!). ثم يذكر أن طول النيل الأزرق من منبعه إلى مصبه ١٤٠٠ كيلو متر، وتصب فيه روافد عديدة تحمل إليه المياه من مقاطعات الأمهرا، وولو، وشوا.. إلخ.

ويُعنى الباحث الأستاذ بالجزر الصغيرة التي تتناثر في جوانب البحيرة، وكيف كانت موئلاً للرهبان، ومن ثم بناء الكنائس وإقامة الأديرة (الديارات)، كما يذكر أن ارتفاع ماء البحيرة – حال إقامة السد – سيؤدي إلى التأثير سلباً (هدم) هذه الكنائس.. إلخ، ولهذا يرفض شعب إثيوبيا إقامة السد حفاظاً على هذه الآثار الدينية المقدسة!!

ويكشف الدكتور مراد – في رسمه لمعالم البحيرة من منظور ديني – بالإشارة إلى أن مريم العذراء قد زارت بعض جزرها، واختبأت فيها ثلاثة أشهر وعشرة أيام، إذ يقول: "ويؤمن الأحباش بهذه القصة وأمثالها، لذلك يحجون إلى الجزر ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وفي كل جزيرة – على وجه التقريب – كنيسة أو أكثر، لكل منها قصة يتناقلها الناس، ويحرص رجال الدين على الاحتفاظ بها ونشرها، حتى يبقى الناس على حجهم وزياراتهم "!!

وفي فقرة أخرى يؤسس الدكتور مراد لما نراقبه في زماننا هذا من تقارب بين (الحبشة) و (إسرائيل) فيؤسس لهذه العلاقة دينياً؛ إذ يذكر أن "تابوت العهد" قد سرق من بيت المقدس، وحمل إلى الحبشة. ويقال أن أول كاهن لهذا المكان هو عزاريا بن صادوق – رئيس الكهنة في أيام سليمان الحكيم. وهو الذي صحب – إلى بلاد الحبشة – منيليك الأول ابن ملكة سبأ الذي أنجبته من سليمان. وتذكر القصة أن التابوت ظل هناك ستة قرون قبل نقله إلى مدينة أكسوم"!!

* * *

كما نرى – عبر تدقيق فقرات هذه المقالة، وعلاقتها بالعنوان (حول مشروع بحيرة طانا) نرى أنها عُنيت بما حول المشروع بالفعل، ولكنها أهملت "المشروع نفسه" بدرجة مؤلمة!!

إننا نقر بحق الدكتور مراد كامل – من حيث هو عالم لغوي، ومن حيث هو إنسان يدين بالمسيحية – أن يُعنى – كما يشاء، وكما يرضي حاسته العلمية، وحاجته الروحية – باللغات التي عرفتها الحبشة، والأعراق التي شكلت جملة شعبها، والأطوار التي تناوبت على تاريخها، والعناية بتاريخ دخول المسيحية إليها، واستقرارها، وازدهارها.. إلخ. بل من حقه أن يُعنى بالفولكلور الديني، الذي تستند إليه إثيوبيا بعلاقتها الخاصة بإسرائيل في هذه الحقبة، وما ترتب عليها – من بعد – من هجرة يهود إثيوبيا (الفلاشا) إلى أرض فلسطين!! ولكن ليس من حق الدكتور مراد كامل (المصري) أن يجانب مطالب العنوان الذي اختاره لمقالته، فنخرج – بعد قراءتها – ونحن أقل معرفة بما يجري، وأكثر قلقاً مما يجري حول بحيرة (طانا)!!

* * *

سابعاً: النقط.. فوق الحروف.. وتحت الحروف!!

في هذا المقال الأخير للدكتور مراد كامل (الكاتب المصري – فبراير ١٩٤٧)، يحتفظ بعنوان مقالته السابقة "حول مشروع بحيرة طانا" ليشعر القارئ باستمرار المشكلة/ القضية، أما وقد سبقت له غير دراسة ومحاضرة حول هذا الموضوع ذاته، فقد تضمنت إطلالته الأخيرة – التي نحن بصددها – بعض التوضيحات الكاشفة، أو الشارحة لأمور مجملة سبق ذكرها، كما توسع بإضفاء مزيد من الربط بين أحداث السد الإثيوبي على بحيرة طانا، وما يواكبها – فيؤثر في توجهاتها، وتحديد أطرافها الفاعلة – على مستوى السياسة العالمية، وما يجري بين الدول العظمى من حروب أو اتفاقات، أو مؤامرات... لا فرق!! إذ يظل الهدف ثابتاً وهو أن الثمرة الدانية ملك لليد القوية التي تستطيع أن تقتطفها، فإذا ما تعددت الأيدي القوية بحيث يصبح الصدام بينها مهدداً بخسارة الجميع، تحول الموقف من اقتطاف الثمرة – إلى اقتسامها!! أو اقتسام الكعكة، حسب التعبير المألوف عن تقاسم القوى العظمى لمناطق مستضعفة من العالم الواسع!!

* * *

في هذه المقالة للدكتور مراد كامل يعود بنا إلى ما قبل ١٩٢٧، من ثم تأخذ المقالة مسار "التعقب التاريخي" لبداية دول الاستعمار الأوروبي لالتهام الكعكة الإفريقية المغرية، ولكي يتأكد هذا الإغراء، كما تتأكد أهمية بحيرة طانا بالنسبة للمياه الحبشية يصفها بأنها الأهم، ويحاول استرضاء الأطراف (الساكنة) بتقريره أن تنظيم مياه البحيرة يعود بالفائدة على

أراضي السودان ومصر، وكذلك الحبشة!! وهو ما لا يمكن إجماله في مثل هذه العبارات التقريرية، التي تفتقد الدليل العلمي، والتحليل الواقعي، والتقدير الإحصائي للاحتمالات، بناءً على المتحقق!!

لهذا يعود الباحث الفاضل ليبدأ حديثه حول "مشروع بحيرة طانا" بإطلالة ترصد تاريخ المشروع!! وإذ يبدأ هذا التأريخ بذكر الكاشفين والباحثين من الأوروبيين؛ فإنه لا يشير إلى أية جهة إفريقية – بما فيها إثيوبيا نفسها – قد اتجه تفكيرها، فضلا عن خططها لتطوير، أو الإفادة من تخزين مياه هذه البحيرة وامكان استغلالها.

* * *

تحدد هذه المقالة عام ١٨٩٨ بداية لتطلع بريطانيا (المعلن)، وإبداء رغبتها في التحكم بمياه البحيرة، وهذا التاريخ (١٨٩٨) يرتبط بالقضاء على الثورة المهدية في السودان، وما ترتب عليها من هيمنة بريطانيا – المنفردة – على مقادير وسياسة السودان من خلال الحاكم الإنجليزي، حتى وإن كان هذا الحاكم (يمثل)! الحكم الثنائي لمصر وبريطانيا بالمشاركة [النظرية أو الرسمية بالطبع]. من ثم أرسلت حكومة السودان (الإنجليزية) بعثة إلى البحيرة لاستكمال دراستها، وأتبعتها بثانية، وثالثة، هذا التطلع المبكر والمصمم يلبس قفاز (حكومة السودان) المعبرة عن الإرادة البريطانية. أما التعبير المباشر لبريطانيا في تطلعها للبحيرة والسيطرة على مياهها، فيتجلى في أنها خصتها بالعناية، ووضعتها في المكان الأول بين المسائل عند عقد معاهدات أو اتفاقات مع الدولة مالكة البحيرة في

الأصل (إثيوبيا) – أو مع أية دولة من الدول التي قاسمت بريطانيا الكعكة الاستعمارية الإفريقية، وبخاصة فرنسا وإيطاليا:

١- في سنة ١٨٩١ نصت بريطانيا في معاهدة سرية بينها وبين إيطاليا على أن تحتفظ (أي بريطانيا) ببحيرة طانا، وتترك لايطاليا الحرية في سائر بلاد الحبشة.

٢- وفي ١٥ مايو ١٩٠٢ أمضى الإمبراطور منيليك معاهدة مع بريطانيا اتفق فيها على الحدود بين إثيوبيا والسودان [!!] ولم يفت اللورد هرنجتون – ممثل بريطانيا – أن ينص في المادة الثالثة بأن "يتعهد جلالة الإمبراطور منيليك الثاني، ملك ملوك إثيوبيا لحكومة جلالة ملك بريطانيا ألا يقيم أي مشروع أو يسمح بإقامته على النيل الأزرق، أو على بحيرة طانا أو على السوباط، من شأن هذا المشروع أن يحجز جريان الماء في النيل بدون الاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا، وحكومة السودان على ذلك!!

بعد أن ضمنت بريطانيا جانب إثيوبيا – كما يقرر مراد كامل – وجهت همها لتسوية المسألة مع جارتيها في إفريقيا الشرقية. وقد تم الاتفاق بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا في ديسمبر سنة ١٩٠٦، ووافقت على نصوص معاهدة سنة ١٩٠٢ – كما اتفق على أنه إذا حدث أي تغيير في الحالة القائمة في إثيوبيا، فإن الحكومات الثلاث تحمي المصالح البريطانية.

وتأكيداً لمبدأ تبادل المصالح نصت المادة الرابعة على الاعتراف بمصالح بريطانيا العظمى (ومصر) في حوض النيل، مع اعتبار ومراعاة

المصالح الإيطالية، كما نصت على الاعتراف بمصالح إيطاليا في إريتريا والصومال الإيطالي، ونصت كذلك على احترام مصالح فرنسا في الصومال الفرنسي وحماية مصالحها في جيبوتي.. إلخ. وهنا ينبغي أن نتنبه للمفارقة العجيبة في ترديد مصطلح (احترام المصالح) وما يدل عليه من إطلاق يد القوة الاستعمارية الحاكمة في قهر البلد المستعمَر، ونهب خيراته دون منافسة، أو محاولة تعويق من القوى الاستعمارية الأخرى!!

* * *

يبدأ طور جديد من أطوار الصراع الاستعماري، متعدد الأطراف حول إثيوبيا وبحيرتها المثيرة، المؤثرة [بحيرة طانا ونيلها الأزرق] بظهور قوة جديدة، ظافرة، واثقة بنفسها، ونعني قوة أمريكا!!

ولأن أمريكا – القوة الجديدة المبشرة بمبادئ ويلسون – لا تستطيع أن تقدم نفسها في سوق التنافس الاستعماري، ولا تستطيع أن تكف شهيتها عن الالتهام والتطلع إلى النصيب الأوفى من الكعكة ذاتها، فقد استطاعت أن تقتحم المجال من زاوية (التنافس التجاري). وهكذا اقتحمت أمريكا سوق (القطن) أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولم تكن وحدها المتعطشة لاقتحام سوق المنسوجات والمنافسة فيه، فقوى الاستعمار التقليدي (القديم) هي صاحبة السيطرة على مناطق زراعة القطن (المادة الأساسية للمنسوجات) وهكذا اتجهت الأنظار (الاستعمارية) – مرة أخرى – إلى حوض النيل وبحيرة طانا، وعملت بريطانيا على التوسع في زراعة القطن في مصر والسودان، كما التفتت إلى إثيوبيا، فحصلت منها (سنة

١٩١٨) على امتيازات لزراعة القطن في المقاطعات المحيطة ببحيرة طانا، وإن جاء هذا الامتياز ممهوراً باسم (شركة بريطانية) وليس الدولة البريطانية!! وهنا اتحدت فرنسا وإيطاليا في الاحتجاج على الاحتكار البريطاني، وحاولت فرنسا مقاومة التعاقد، كما أثارت بريطانيا في مؤتمر الصلح مسألة مصالحها في الحبشة، حتى أرادت أن يفصل المؤتمر في العقبات التي أقامها الإنجليز في تفسير المادة الرابعة من معاهدة (١٩٠٦)، لأن حاكم السودان يقول: "إن النص على حقوق بريطانيا المائية في بحيرة طانا يعطيها حق تنظيم مياه البحيرة، كما يتراءى لها وحدها!! ومع هذا اضطُرت بريطانيا أن تحل الشركة وتسلك سبيلاً آخر يضمن لها استمرار هيمنتها على إثيوبيا "!!.

وهكذا تُبدل بريطانيا أساليب التعامل ما بين التلويح بالقوة لردع المخالف، والسياسة للالتفاف حول الهدف، والمؤامرة بالاتفاقات السرية، والادعاء واختلاق أسباب مقبولة عالمياً، كادعائها على إثيوبيا في مسألة تجارة الرقيق، والالتفاف على النصوص.. إلخ، في حين يظل المبدأ ثابتاً: هو نفسه: بحيرة طانا.. والنيل الأزرق، والهيمنة على المنطقة بالتحكم في المياه!!

* * *

لم يكن (القطن) المجال الوحيد – المتاح – لتتنافس حوله قوى الاستعمار القديم، والهيمنة الأمريكية المتحفزة، فقد ظهرت الحاجة إلى البترول، والكاوتشوك، من ثم تعددت (أسواق) الصراع بين القوى

الاستعمارية التقليدية، والقوة الصاعدة، في حين كانت إثيوبيا تبحث عن مخرج من بين براثن المستعمرين؛ فوجدت طوق النجاة في الترحيب بأمريكا – التي ليس لها سوابق في التعامل مع إثيوبيا، وليس لها مصالح استعمارية في المنطقة – ومن ثم منحتها [منحت أمريكا] امتيازات على بحيرة طانا، وقد تم ما أرادته أمريكا سراً، فشرعت في دراسة أراضي المقاطعات المحيطة بالبحيرة، لتزرعها قطناً. وهذا الوضع الجديد استدعى من دول الاستعمار القديم – بخاصة بريطانيا وإيطاليا – أن يتحدا في مواجهة النفوذ الأمريكي الزاحف على إثيوبيا، وعلى مشروع الخزان بصفة خاصة. وهنا تشعر إثيوبيا بأنها بين فكي الكماشة، ولم يبق أمامها إلا أن تفكر في النجاة!! من ثم تلجأ لأسلوبها التاريخي في التعامل مع (الغرباء)!!. يقول مراد كامل معبراً عن هذه الحالة:" وضحت سياسة إثيوبيا لدى بريطانيا في التسويف وإظهار الصعوبات التي من شأنها أن تعوق البذل في تنفيذ المشروع. ولم يكن هذا الاتجاه جديداً في سياسة إثيوبيا، فقد عرف حكامها وشعبها في التاريخ بتحفظهم الشديد في معاملة الأجانب، والتشكك في أغراضهم. وهذا سر من أسرار احتفاظ إثيوبيا باستقلالها في وجه مطامع الدول المستعمرة، وكانت ترمي سياسة إثيوبيا – دائماً – ألا تمنح امتيازاً في أرضها إلا إذا عاد عليها بفائدة مباشرة، أو إذا اضطرتها إليه عوامل سياسية ".

وهنا يذكرنا سياق مقال مراد كامل، بما سبق أن أشارت إليه "حوليات السياسة المصرية – عام ١٩٢٧" من اتفاقية إثيوبيا السرية مع أمريكا، فيضيف إليها: أن ثائرة بريطانيا قد ثارت، كما ثارت إيطاليا وفرنسا، ووضعت إثيوبيا – خاصة – اتفاقية ١٩٠٢ مع بريطانيا، التي تعهدت

فيها ألا تقيم أي مشروع، أو تسمح بإقامته على البحيرة دون أخذ موافقة بريطانيا والسودان!! وهكذا تراجعت أمريكا إلى أن اتفقت مع بريطانيا على كيفية التنفيذ، وأن يكون لحكومة السودان (الإنجليزية) دور فيه، وتم هذا الاتفاق سنة ١٩٢٩.

يمكن أن يُنظر إلى توقف أو تردد أمريكا عن المشروع بقبولها التفاهم مع بريطانيا بأنه نوع من الخذلان لإثيوبيا نفسها، ومن ثم حولت نظرها إلى (اليابان) القوة الاقتصادية والعسكرية الصاعدة، التي ليس لها أية مطامع استعمارية أو تواجد في إفريقيا!! فما أشبه هذا بموقف إثيوبيا الراهن في الاستعانة بالصين في إنجاز مشروعها المشهود!!

يمكن – في ختام هذا العرض لما كتب مراد كامل حول "مشروع بحيرة طانا"– أن نستخلص حقائق محددة:

١- أن بحيرة طانا كانت ولا تزال موضع اهتمام عالمي، فضلا عن اهتمام إثيوبيا ذاتها ومعرفتها بقدر ما تملك، وإن غاب عنها – في الزمن الذي تشير إليه هذه الدراسات – أوجه أخرى للاستفادة.

٢- أن مصر – بلد المصب – لا تملك في الماضي، كما في الحاضر، كما في المستقبل – امكان الاستغناء عما يصلها عبر آلاف السنين من مياه تلك البحيرة، ومن النيل الأزرق تبعاً.

٣- وأن إثيوبيا لم تبد طوال تاريخها شعوراً بأهمية أن يكون (النيل = المياه) مصدراً للربط والتقارب، وتبادل المصالح مع شركاء المجرى [السودان ومصر]؛ إذ ظلت تبحث عن سند – سياسي أو مالي –

من بين القوى العالمية، دون أن تبدي أية درجة من الرغبة في الاستعانة أو المشاركة مع الجيران!!

٤- لم يظهر القول بالحاجة إلى المساقط المائية في البحيرة لتوليد الكهرباء إلا مؤخراً جداً بعد عام (١٩٣٠)، وقد تم شق قناة بهذا الغرض، ولا تزال إثيوبيا تملك العديد من السدود الداخلية التي تكفي لكهربة البلاد وتصنيعها، غير أنها لم تفعل!! ولله في خلقه شؤون!!

ثامناً: السؤال المسكوت عنه.. وجوابه!!

* **استهلال آخر:**

نتمهل – في تطوافنا حول العواصف الإثيوبية وسدها القديم – عند أربع مقالات كتبها الدكتور سليمان حُزين, ونشرتها مجلة "الكاتب المصري"، وهي تحمل العناوين الآتية:

١- وحدة وادي النيل ومقوماتها الجغرافية والتاريخية (فبراير ١٩٤٦).

٢- روابط الطبيعة والتاريخ في وادي النيل (مايو ١٩٤٧).

٣- رابطة الماء في وادي النيل (يونيو ١٩٤٧).

٤- رابطة الجنس والثقافة في وادي النيل (يوليه ١٩٤٧).

وفي هذه العناوين الأربعة نبدأ بقراءتها من منظور (العتبات) – التي يُعنى بها النقاد في قراءتهم للإبداعات الفنية، واطمئنانهم إلى أن (العنوان / العتبة) هو "آخر" ما يؤلفه كاتب العمل، و"أول" ما يطالعه القارئ، وأن هذا العنوان/العتبة يُفترض أنه يتضمن جوهر ما يحمل العمل المكتوب وخلاصته. فكأن العنوان/العتبة يوازي: "البذرة" التي تتضمن – على محدوديتها – الشجرة بكل تفريعاتها.

وسنلاحظ – من هذا المنطلق – عدة أمور:

- أن المقالات الأربع ليست متتابعة، وإن تكن متعاقبة، فمن ناحية التتابع هناك فاصل زمني بين الأولى والثانية (١٤ شهراً) في حين تتابع الثلاث الأخرى!!

- الرابط المتكرر في الأربع المقالات هو مصطلح (وادي النيل) من ثم فإنه المقصد والركيزة من هذه المقالات.

- تتطور عناوين المقالات ما بين الجغرافيا والتاريخ والمياه والإنسان: تستأثر المقالتان الأوليان بالجغرافيا والتاريخ، وتتوقف الثالثة عند الاهتمام بالماء كرابط إنساني وجغرافي، ثم تتوقف الرابعة (الأخيرة) عند الإنسان والثقافة.

* * *

وأخيراً نلاحظ أن المؤلف لهذه المقالات عالم جغرافي مؤسس ومثقف، أسس عدداً من المراكز الثقافية في لندن، وفي مدريد، كما أسس جامعة أسيوط فيما بعد، وأخيراً شغل منصب وزير الثقافة في مصر. من ثم لا نسأل أنفسنا عن سبب اتجاهه للكتابة حول جغرافية ومقومات الوحدة بين مصر والسودان؛ إذ أنه (يعمل) في نطاق تخصصه من جهة، كما أن تاريخ نشر هذه المقالات يستدعي إلى ذاكرتنا (الوطنية) حقبة انتهاء الحرب العالمية الثانية بسقوط النازية واستسلام اليابان (١٩٤٥)، واتجاه العالم المتشوق إلى السلام، وفي المقابل: اتجاه الأقطار المستعمرة أو التي يلحق النقص بما حاولت أن تحصل عليه – أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى من الاستقلال [وتنتمي مصر إلى هذا المستوى من الاستقلال الذي حصلت عليه منذ عام ١٩٢٢، ولكنه ظل منقوصاً بوجود قوات بريطانية في منطقة القناة، كما ظلت بريطانيا تستأثر بحكم السودان على الرغم من أن معاهدة ١٨٩٩ – المعروفة بـ " معاهدة الحكم الثنائي" تقرر أن حاكم

السودان يكون إنجليزياً بموافقة الحكومة المصرية]. وطبيعي، وكما هو متوقع من [عهود] بريطانيا العظمى – فإن هذه الموافقة المصرية – ذاك الوقت – تحصيل حاصل، وقد رأينا وعاينا فيما عرفنا من مجريات الأحداث حول إنشاء سد على بحيرة (طانا – تانا – تسانا) الإثيوبية – أن هذه الأحداث جميعا كانت بتأسيس من بريطانيا منفردة، فإذا أشركت (السودان، وحاكمها الإنجليزي) فكأن بريطانيا لا تزال تنفرد بالقرار في أمر خطير، بل شديد الخطر، وهو: حق مصر في المحافظة على نصيبها الذي وهبته لها الطبيعة (كما خلقها الله) – والتاريخ، كما وثقته حقائق المرويات والمشاهدات!!

عرفنا هذا وقامت عليه الدلائل، سواء في أحداث ١٩٢٧ التي عرضت لها "حوليات مصر السياسية" وأحداث ١٩٤٧/١٩٤٦ التي دلت عليها مقالات الدكتور مراد كامل. وبالطبع: لم تستطع جهة رسمية (مصرية) أو باحث مصري كذلك أن يطرح سؤالا عن موقف "السودان" من سد البحيرة الإثيوبية، لأن الجميع يعرفون أن "الصوت السوداني الحر" غائب، وليست لديه وسائل للإعلان عن موقفه أو رأيه في هذه القضية عظيمة الخطر!! لقد كان موقف شعب السودان تجاه تصوره للمستقبل السياسي ينقسم ما بين المطالبة بالوحدة السياسية بين مصر والسودان (دولة وادي النيل) وبين إيثار تحقيق استقلال السودان بذاته (شماله وجنوبه)، وفي هذا السياق نتذكر أن شاعر النيل "حافظ إبراهيم" وكان ضابطاً بالجيش المصري في السودان – أُبعد وأعيد إلى مصر بسبب علاقته بمناهضي الحكم البريطاني من أبناء السودان (١٩٠٤) ويمكن أن نتذكر

كذلك – بل من باب أولى – ثورة البطل السوداني (علي عبد اللطيف) الذي قاد ثورة (١٩٢٤) في السودان ضد بريطانيا، وفي سبيل وحدة وادي النيل! [نذكر أن اسم البطل علي عبد اللطيف لا يزال مثبتاً على أحد شوارع حي عابدين، في اتجاه حي السيدة زينب، وهو يبدأ من شارع الشيخ ريحان]

* * *

من ثم نستطيع أن نتجاوز إنفراد تخصص الدكتور سليمان حزين الجغرافي، في توجهه إلى طرح موضوع المقومات الجغرافية والتاريخية أساساً لوحدة وادي النيل، بأن نضم إليه، بل أن نمهد له بأن طبيعة الحقبة التاريخية (أربعينيات القرن الماضي) = انتهاء الحرب العالمية الثانية، واتجاه مصر إلى الرغبة في استكمال استقلالها بجلاء الإنجليز عن أراضيها –كانت تستدعي هذا الاهتمام من الدكتور الباحث. غير أننا لا نستبعد عاملاً آخر، نستلهمه، أو نستخلصه من سياق المحاضرات السابقة التي عرض فيها الدكتور مراد كامل لموضوع البحيرة، وموقف إثيوبيا من إنشاء السد، وإن اتسع إطار تلك المقالات – فكأنها – للتعريف بإثيوبيا في ذاتها.. أصلاً، ثم الكشف عن علاقاتها بمصر – عبر مراحل زمنية مختلفة. وكما لاحظنا فيما قبل، فقد كان عنوان مقالات الدكتور مراد كامل ينص على السد والبحيرة، ثم تتوسع المعلومات بعيداً عن العنوان!! ولأن لمقالاته – كما سبقت الإشارة – سياقها الخاص، وأهدافها البعيدة عن السياسة، والسياسة المائية بصفة خاصة، رغم النص عليها في العنوان – فقد كان واضحاً أن في الموضوع المطروح للتداول سؤالاً ناقصاً، أو مسكوتاً عنه،

وخلاصته: أين يقف السودان (الشعب) من موضوع إنشاء السد على بحيرة طانا ؟!

لقد عرفنا موقف حكومة السودان (الإنجليزية!!) ولكن موقف الزعامات السودانية، وشعب السودان في جملته – شمالاً وجنوباً – ظل مجهولاً. وهنا ينبغي أن نعود إلى تأمل طبيعة الحقبة التاريخية، مقترنة بالأحداث السياسية السائدة حينها، والتطلعات الاقتصادية، للكشف عن أحد الدوافع الخفية التي لا نشك في أن الدكتور سليمان حزين كتب مقالاته الأربع ليدل عليها. وكما سبق القول فإن حكومة السودان الإنجليزية كانت تعمل في اتجاه التوسع في زراعة القطن بأرض الجزيرة لخدمة الاقتصاد والمصانع البريطانية. ومن ثم حماستها لإنشاء السد، لزيادة حصة السودان من المياه. وبالمقابل كان إقليم جنوبي السودان [الذي حرصت بريطانيا دائما على تأكيد القطيعة بينه وبين شمالي السودان] غير مهتم بموضوع المياه جملة وتفصيلاً، لأن الله – سبحانه – أفاء على جنوبي السودان (المستقبل بدولته حالياً) بأمطار وأنهار تجعله في غنى عن التدبير المسبق في هذا الشأن!

هل نزعم: أن الدكتور سليمان حزين – حين كتب مقالاته التي نحن بصدد تفكيكها، ومحاولة اكتشاف مراميها – كان يحاول تقديم تصوره الخاص والمميز، مستلهماً التوجه السياسي (القومي) للمرحلة التي تهتف من أعماق وجدانها الوطني: مصر والسودان قُطر واحد!! إذ يرى سليمان حزين أنه – بالوضع الراهن في السودان عام ١٩٤٧– لا مجال لمساءلة أهل السودان عن موقفهم، وضرورة إظهاره والوقوف وراءه بقوة في وجه

الدعوة لإنشاء سد البحيرة، وأن الموقف (السوداني) "المطلوب"، و"المرغوب"، و"الواجب" والمثمر الإيجابي لكل من السودان ومصر – لا يتحقق بما ينبغي أن يتصف به من القوة والفاعلية إلا بشرط واحد أساسي، وهو شرط تفرضه الطبيعة، ويزكيه التاريخ، وتدعو إليه الطبائع العربية الأصيلة، وتقره الميول المتطلعة دوماً إلى احترام الكيانات الكبيرة ذات التكامل والاستغناء التي تنطوي على قدرات مستقلة تجعلها مهابة، وتجعل رغباتها محترمة ومقدرة. وهذه الأمور لا تتحقق – ذلك الحين – للسودان تحت الحكم البريطاني. كما تحتاج حال استقلال السودان بذاته – إلى زمن قد يطول ليحقق فيه السودان ذاته: السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، فضلا عن وحدة أراضيه شمالاً وجنوبا. ومن ثم فإن "الوصفة السحرية" التي لا بديل لها – في تلك الحقبة (على الأقل) – تتجلى في وحدة مصر والسودان، أو "دولة وادي النيل" – كما تصورها الدكتور سليمان حزين في مقالاته التي (كانت) – ذلك الوقت – تعبر عن التوجه العميق لـ (شعب مصر)، الذي يحمل لـ (شعب السودان) مشاعر اعتزاز خاص، وانتماء خاص، يتجاوز/ ويعلو: الانتماء العربي الذي يجمع – أيضا – بين القطرين الإفريقيين، كما يجمع بينهما وبين أقطار الوطن العربي الكبير!!

* * *

يبقى أن نتعرف على "رؤية" الدكتور سليمان حزين حول "وحدة وادي النيل"، والأسباب أو العوامل التي تستوجب إتمامها.

يستهل مقالته الأولى: "وحدة وادي النيل ومقوماتها الجغرافية والتاريخية" بعبارة تحاول رسم ملامح المرحلة الموجبة لكتابة هذه الدراسة، ونصها: " كثر الحديث في هذه الأشهر الأخيرة حول موضوع " وحدة وادي النيل"، وتناوله كُتاب من نواحٍ مختلفة، يقع بعضها في متن السياسة، وبعضها الآخر على هامشها. ولكن هناك ناحية أخرى لا تتصل بالسياسة اتصالا مباشراً، ومع ذلك لا يمكن إغفالها إذا نحن أردنا أن نرجع بموضوع "وحدة وادي النيل" إلى أسسه ومقوماته الأولى. تلك هي الناحية الجغرافية التي ترد الأشياء إلى أصولها الطبيعية، والتي قد لا يملك أهل السياسة ورجالها أن يغفلوها إن هم أرادوا أن تأتي سياستهم مرآة صادقة لما تقتضيه الظروف الطبيعية، لاسيما في منطقة ارتبطت فيها حياة الناس وتاريخهم بالبيئة الجغرافية كوادي النيل ".

هذه العبارة الاستهلالية تنطوي على تأسيس مهم، بل شديد الأهمية وهو: أن (الجغرافيا) عامل حاسم، لا يمكن تجاهله، أو: لا يصح تخطيه في رسم الحدود المؤطرة للدول، ونص عبارته: "الناحية الجغرافية التي ترد الأشياء إلى أصولها الطبيعية "! فكأنه يرى – منذ البدء – أن الطبيعة تحكم على السياسة، وليس العكس، ويتأكد هذا المعنى بالإشارة إلى "واقع الحدود السياسية" بين مصر والسودان، (ويمثله خط عرض ٢٢ شمالاً)، وهذا الفاصل السياسي (افتراضي) إلى حد كبير – كما يراه – وتظهر افتراضيته في توافق الحكومتين: المصرية، والبريطانية في السودان على اصطناع خط (إداري) وكأنه اتفاق شعبي لتجنب إلحاق الضرر الذي يترتب على كون الحد السياسي حاسماً وقاطعاً وعازلاً بين الشعبين لسبب بدهي:

وهو أن القبائل التي تقيم في هذه المنطقة الحدودية – وهي قبائل رعوية تتحرك حيث يسقط المطر وينبت العشب – ستواجه التقسيم الذي يلحق الضرر بكتلتها وتكوينها البشري، أو ستتحرك بين قطرين منفصلين فتعاني مشقة الإجراءات والمحاذير والتفتيش، وخصوصية القوانين.. إلخ. من ثم كانت العودة إلى الطبيعة، والإغفال (النسبي المؤقت المتفق عليه) للحدود السياسية – حلاً واقعياً وإنسانياً مطلوباً لحياة هذه القبائل التي يمكن أن – بل يجب أن تكون نموذجاً مصغراً للقبيلة الكبرى، التي نطلق عليها: الشعب المصري، والقبيلة التي تناظرها على الجانب الآخر من الحدود، التي نطلق عليها: الشعب السوداني. هنا تتجلى حاجة ضرورية لحرية الحركة.. حرية الوحدة بين القطرين!!

تاسعاً: ما بين جهات وادي النيل: من الرغبة.. إلى الضرورة!

... وهكذا يتصدر موضوع:"المفارقة" التي فرضت نفسها، ما بين الحدود السياسية المعترف بها دولياً، بين مصر والسودان– والحدود الإدارية المتفق عليها عرفياً بين الدولتين تيسيراً على حياة الناس الذين يعيشون في هذه المساحة المشتركة. ويتخذ "الدكتور سليمان حُزين" هذا الموضوع الجزئي مدخلاً لإقناع القارئ بمنطقية (الموضوع الكلي) الماثل في "وحدة وادي النيل"، فكأن الحدود بين مصر والسودان – هي بذات الدوافع السابقة – فرضتها السياسة، غير أن الإدارة /الإرادة المعبرة عن الحاجات الإنسانية الأساسية تستدعي إعادة النظر في اتجاه إزالة هذه الحدود السياسية، لكي يتحرك شعب وادي النيل الواحد – على أرض وادي النيل الواحدة – لتحقيق أهدافه ذاتها، ومصالحه ذاتها، ومستويات أمانه المشتركة التي تحرسها وحدته (السياسية)، ويَقْصُر (الجوار) عن فرضها!!

* * *

ثم يستأنف "الدكتور حزين" عرضه لقضية مقومات وحدة وادي النيل الجغرافية والتاريخية، فيقرر – في اتجاه تأكيد هذه الوحدة الضرورية /الحتمية:" ومع هذا كله فإن هذه الحدود – سياسية كانت أو إدارية – لا تتمشى مع ما يصح أن نسميه الحدود"الحيوية"!!. ولعل هذا مصدر الضعف الأول والأخير في كيان مصر والسودان وشعبهما، الذي يريد أن تتحقق له سيادته القومية الموحدة، أو المتحدة داخل نطاق من الحدود

الجغرافية الأمينة". ونلاحظ في الاقتباس السابق أنه أضاف وصفاً آخر للحدود، فلم تعد سياسية وإدارية، وحسب – وإنما أضاف إليها المستوى الأكثر إيجابية، وهو ما أطلق عليه: "الحدود الحيوية". وعلق على غيابها بأنها مصدر الضعف الأول والأخير. وتتكئ هذه "الحدود الحيوية" على عنصر (المياه) بشكل أساسي، فكأن هذه الحدود الحيوية استجابة تلقائية/واجبة لنداء الطبيعة ومنطقها التي رسمتها المقادير الأزلية المحركة والمؤثرة في صناعة وتوجيه المصائر البشرية. يقول – بعد أن يقرر أهمية أن يتذكر الناس بخاصة في مصر والسودان، وفي بريطانيا كذلك: " تلك الحقيقة الجغرافية الأولية التي تقول إن أحواض الأنهار إنما مهدتها الطبيعة لتُكون وحدات جغرافية، لاسيما تلك الأجزاء منها التي ترتبط حياة السكان فيها بمياه النهر ارتباطاً مباشراً في الزراعة وغيرها، كما هي الحال في مصر والسودان". ومن ثم يرى – ويذكرنا في كل من مصر والسودان، وربما في بريطانيا أيضاً – أن الإنسان قد استجاب لهذه الوحدة الطبيعية في حوض النيل، منذ أقدم العصور، رغم اختلاف مراحل التقدم في الحضارة البشرية بين الشمال والجنوب. ويذكرنا بتبادل الهجرات بين الشمال والجنوب، وما أدى إليه من امتزاج الدماء واختلاط الجنس "حتى قبل ظهور الأسرات الفرعونية في مصر" ويقرر: إن الحضارة المصرية ارتبطت بالحضارة الإفريقية السودانية قبل بدء التاريخ. وهذا الارتباط المرتكز على تكامل الحاجات، وامتزاج الدماء، واختلاط الجنس، يستوي فيه أهل شمالي السودان، وأهل جنوبيه، وهذا ما تؤكده الجغرافيا والتاريخ، حتى وإن حاولت جهود بعض المبشرين العاملين على نشر قشور مدنية الغرب – أن

تزيف تطلعات جديدة، وأهدافاً مصنوعة لتحقيق غايات سياسية واقتصادية، وتأكيد قطيعة تأباها الطبيعة، كما يأباها التاريخ!!

* * *

ويعبر المقال سريعاً على جهود مصر العلمية – زمن مُحَمَّد علي، ثم زمن حفيده إسماعيل – في اتجاه اكتشاف منابع النيل، والاهتمام بتلك الأصقاع التي تعيش في عزلتها، والتواصل معها، وبذلك كانت "مصر" الكاشفة الأولى عن كثير من تلك الأصقاع، وكان جنودها وعلماؤها أول من دخلها وكشف عنها للعالم الخارجي. ومن ثم يقول الدكتور حُزين: "وقد ترتب لمصر على ذلك كله فضل وحق سجلهما التاريخ واعترف بهما العلماء، وإن لم يعترف بهما أصحاب السياسة في جميع الأحايين ". في حين ظلت مصر – إلى زمن نشر هذا المقال (١٩٤٦) – توجه جهودها في اتجاه تصوير منطقة حوض الغزال، وأطراف الكونغو بالطائرات من الجو تمهيداً لإعداد خرائط جغرافية مفصلة لهذه الأقاليم، بهدف التعرف على أعالي النيل، واستكمال ما فرضته الطبيعة، واستجوبته حقوق الحياة، فضلا عن مطالب الاقتصاد. وهنا يأتي ذكر أوغندا والحبشة، فيستجد تطوير آخر في هذه الدراسة – [التي عقدت أصلاً لحراسة حقوق مصر المائية في أعالي النيل] – فيضيف: " من المهم هنا أن نجلو نقطة خاصة في الموازنة بين منابع النيل الاستوائية، ومنابعه الحبشية، من حيث قيمتها للمشروعات المصرية. فالحبشة يأتينا منها معظم الماء، وما يحمل من غرين ومواد عالقة هي أصل التربة المصرية المعروفة، وسر خصبها وثروتها؛ ولكن بلاد الحبشة لا يقع فيها غير مشروع خزان بحيرة تانا (!!) التي لا تمد النيل الأزرق في

الوقت الحاضر [أي زمن نشر هذه الدراسة ١٩٤٦] إلا بعشر مياهه، أما بقية مياه ذلك النهر، وأما مياه العطبرة والسوباط فلا علاقة لها جميعاً بتلك البحيرة، ولا يجدي في الاستفادة منها غير خزانات وسدود تقام في أرض السودان أو مصر. وفضلا عن ذلك فينبغي ألا يغيب عنا أن مياه المنابع الحبشية تفيض كلها دفعة واحدة، وفي فصل قصير، فتصعب الاستفادة منها، ويذهب معظمها إلى البحر [كان ذلك قبل إنشاء السد العالي بالطبع – الذي أنهى إهدار مياه الفيضان الزائدة عن حاجة مصر في موسم الصيف]. أما مياه منابع النيل الاستوائية فقليلة من حيث الكمية، ولكنها مستمرة طوال العام، ولولاها لجف مجرى النيل، أو كاد، خلال ما يقارب نصف العام "!

وسيرتب الدكتور حزين على ثوابت ما ذكر في الفقرة السابقة واجبات ينبغي أن تعمل مصر – بوسائل متعددة– سياسية، واقتصادية، وعلمية.. إلخ في اتجاه تحقيقها، وأولها – بالطبع – تلك العبارة التي شكلت العتبة الأولى (العنوان) في هذه المقالات الأربع، ونقصد: " وحدة وادي النيل" فكأن العنوان المضمر هو: " وحدة وادي النيل هي الحل "!!

* * *

كما يرتب على ما سبق ذكره – ضرورة أن تهتم مصر بالمياه الزائدة/المهدرة التي تسقط بالأمطار أو تفيض من البحيرات، في نطاق جنوبي السودان [دولة: جنوب السودان حالياً] إذ يرى – بالدليل العلمي – أن ما كان يدعى إقليم جنوبي السودان لديه فائض مياه، يتجاوز

حاجاته، وكذلك فإنه ليس بحاجة إلى تخزين هذا الفائض، لأنه يتجدد مع كل موسم لهذه الأمطار، فضلا عن ينابيع البحيرات التي لا تعرف التوقف. من هنا – كما يرى، وكما حاولت مصر في فترات سابقة، مع منطقة "بحر الغزال" وتطهير "قناة جونجلي"، أو جونقلي – كما تكتب في بعض المصادر – ولكن عطلها وصرف الاهتمام عنها ما جرى في النصف الثاني من القرن الماضي ما بين شمالي السودان وجنوبه من أحداث سياسية وعسكرية، انتهت إلى انفصال جنوبي السودان بدولة مستقلة – حملت الاسم نفسه – عن شماله، ولعل الظرف مهيأ في هذه الحقبة لاستئناف ذلك المشروع الحيوي المؤسس بالنسبة لدولة جنوبي السودان، إذ يوفر لها قدراً (إضافياً) من المياه، ويساعد على تجفيف أراضي المستنقعات، بحيث يمكن زراعتها، وما يترتب على هذا من مقاومة الحشرات والميكروبات التي تتكاثر في أراضي المستنقعات عادة وحتماً – في حين تستفيد مصر بمياه مهدرة تبخرها الشمس القاسية، فتتبدد دون فائدة.

* * *

ويبذل الدكتور سليمان حُزين جهداً علمياً في الكشف عن أزمنة قديمة، استطاع فيها قدماء المصريين أن يستقروا في بعض ربوع السودان الشمالية، وقد أدى هذا الاستقرار إلى تمازج سكاني، وتقارض حضاري، وتقارب مجتمعي.. إلخ. كما يشير إلى مراحل عانت فيها حكومة مصر الفرعونية من الضعف، في حين كان الجنوب – السودان – يتمتع بالتماسك السياسي، والتأهل الحضاري، حتى لقد تقدمت جيوشه إلى غزو الشمال (مصر) وإعلان الدولة الواحدة المكونة من مصر والسودان –

زمن (بعنخي) في القرن الثامن قبل الميلاد، الذي أسس لقيام الأسرة الخامسة والعشرين الفرعونية، وهي تلك الأسرة التي حكمت أوجه النيل البحري والقبلي والغربي جميعاً خلال خمسين عاماً!! وسيذكر الدكتور حزين في مقالته الآتية – التي سيكتبها بعد هذه المقالة بأربعة عشر شهراً – سيرة الملك السوداني بعنخي، وتقدم جيوشه، لضم شمال الوادي إلى جنوبه، تحت سلطانه – ليؤكد الدكتور حُزين مبدأً (نفسياً) مهماً، وهو أن حركة التوحيد بين شطري وادي النيل – لم يكن حتماً، أو دائماً: عملاً يقوم به أهل شمال الوادي لضم جنوبه. فقد كان العكس يحدث أحياناً، ولم يكن ما صنع بعنخي مثلاً فريداً أو وحيداً، إذ يمكن تعقب حالات ومساحات زمنية مختلفة، تؤكد على مبدأ تبادل (التمدد) السياسي والسكاني ما بين الشمال والجنوب!! فكأن العلاقة بين مصر والسودان كانت دائماً علاقة أخذ وعطاء متبادل، كما كان موقع القيادة السياسية والحربية متبادلاً كذلك. وفي هذا الاتجاه يشير إلى ما جرى أواخر العهد الفرعوني، إذ انتقل مركز القوة والحضارة في السودان نحو الجنوب، إلى منطقة مروى القديمة بين الشلالين: الخامس والسادس، حيث استمرت الحضارة المحلية حتى استهل عصر المسيحية.

* * *

ويمضي الدكتور حزين – في هذه المقالة الضافية – في تأكيد عنصر الضرورة التي تمليها "الوحدة الطبيعية" بين مصر والسودان منذ أقدم العصور وإلى اليوم.. وإلى الغد. فيذكر في سياق رصد تحرك "الإسلام" ما بين مهاده في الجزيرة العربية، ووصوله إلى السودان، فعلى الرغم من أن

شواطئ السودان – على البحر الأحمر – تواجه شواطئ الحجاز، وعلى الرغم – كذلك – من أن أهل اليمن عرفوا منذ أقدم العصور الطريق إلى أرض الصومال والحبشة، بعبور البحر الأحمر، فإن حملة عقيدة الإسلام في شمالي الجزيرة العربية، لم يعمدوا إلى عبور البحر الأحمر لنشر عقيدتهم الفتية الجديدة، وإنما حملوها في قلوبهم وعقولهم، وداروا بها عبر سيناء، وخلال أرض مصر توصلاً إلى أقاليم السودان.. وهكذا يتأكد مبدأ التكامل، بل الارتباط العضوي بين قطري وادي النيل.

وهكذا تنتهي مقالة الدكتور سليمان حزين (الأولى) تحت عنوان: "وحدة وادي النيل ومقوماتها الجغرافية والتاريخية" إلى إعلاء مبدأ: "مصالح الحياة وأسبابها المادية ". وبهذه الالتفاتة يغادر التاريخ ومعطياته وأحداثه المتبادلة بين مصر والسودان، لتأكيد ضرورة الوحدة – يغادر إلى حاجات الحياة الراهنة وضروراتها، إضافة إلى الاتجاه العام في السياسات الدولية [على المستوى العالمي] ويلاحظ فيه – بوجه عام – سعي الكيانات السياسية المنفردة أو الصغيرة، أو التي تعتمد على علاقة الجوار في استكمال حاجاتها المتنوعة – سعي هذه الكيانات إلى نوع من الوحدة، أو الاندماج الكامل مع كيانات مجاورة/ملاصقة تحقق مبدأ الاستغناء – النسبي – والحضور العالمي المقدّر، وقد كان هذا التوجه السياسي سائداً تحت هيمنة زعامة قوية – في ذلك الحين مثل: دولة يوغوسلافيا التي توحدت فيها أقاليم: " كرواتيا – سلوفينيا – البوسنة – الهرسك – الجبل الأسود " وقد كانت دولة مهابة ذات قدر واتجاه، وحضور عالمي لا يقاس إليه ما تعنيه هذه الكيانات ذاتها حال استقلالها.

وفي ختام هذه المقالة، لا يملك الكاتب إلا أن يقر بحقائق التاريخ: فإذا كانت "وحدة وادي النيل" أمراً طبيعياً، وظاهرة بشرية، لها مقوماتها الجغرافية، والتاريخية.. فإنها لم تتخذ صفة الوحدة السياسية المعروفة في كل العصور، وهنا ينوه بأن العزلة المفروضة – بصفة خاصة في هذا العصر الحديث – إنما فرضت على القطرين بفعل قوة ثالثة شاءت المقادير أن تكون لها يد، أي يد في تصريف شؤون هذا الوطن بشطريه في الشمال والجنوب، على أن الزمن لم يتوقف، ولن يتوقف عن المسير!!

عاشراً: ما توجبه رابطة النهر..لا يقبل التهاون فيه!!

لم نستبعد – إذن – أن يكون دافع المشاركة في إزكاء الحركة الوطنية المصرية المتطلعة إلى "وحدة وادي النيل" في صدارة أهداف الدكتور حزين لكتابة مقالته الأولى عن "وحدة وادي النيل، ومقوماتها الجغرافية والتاريخية" وما تلاها صاعداً بموضوعه إلى طرح "روابط الطبيعة والتاريخ في وادي النيل" في إطارها العام، ليسلط الضوء على (رابطة الماء) في مقالته الثالثة، ثم يخص (رابطة الجنس والثقافة) في مقالته الأخيرة، فجميعها تزكي المبدأ العام، أي الدعوة إلى وحدة شطري الوادي، من منظور تخصصه الجغرافي، وخبرته بالتاريخ، كما توافق طبيعة المرحلة، غير أننا – نزكي بذات الدرجة – أن هذه المقالات كانت بمثابة "محاولة التفاف" حول المطلب الصعب الذي يؤمن حاجات مصر والسودان معاً، من المياه التي تتدفق عبر أراضيهما، قادمة من أرض الجيران. فالبدهي أن تكون (السودان)– الجار المباشر لإثيوبيا – أكثر قدرة على التأثير في أوضاع جارتها، وإن لم تكن – لأسباب أخرى– أكثر تأثراً بطابع تلك الجارة. ومن ثم فإن قيام دولة وادي النيل الموحدة – كما يراها الدكتور حُزين – هي الضمانة للحفاظ على حقوق مصر المائية، القادمة من إثيوبيا.

* * *

في سبيل إظهار أحقية هذه الدعوة إلى الوحدة استخدم البراهين الطبيعية، والسوابق التاريخية، وشهادة الأحوال الراهنة، وما تكشف عنه

من جوانب التوحد أو التقارب بين الطبائع والمكونات الثقافية. أما تشريحه لما أطلق عليه:"رابطة الماء في وادي النيل" فيتشعب إلى نوعين: روابط الماء المادية – وروابط الماء الماثلة في الجنس والثقافة. وعن الرابطة المادية يبدأ بتحديد مفهوم:"وادي النيل"؛ ويرى أن هذا الوادي يشمل مصر والسودان دون الحبشة، فهي ليست جزءاً من وادي النيل، بناءً على التفرقة بين مفهوم: (الوادي) – و (الحوض)، فوادي النيل يقصد به تلك الجهات التي ترتبط فيها حياة السكان ارتباطاً مباشراً وقوياً، بل حيوياً بمياه النهر، وهذا يصدق على: السودان ومصر. أما حوض النيل فيقصد به مجموعة الأراضي التي تغذي النهر بمياه الأمطار التي تسقط عليها، وتلك التي يغذيها بمياهه الجارية، وبذلك فإن حوض النيل يشمل: الحبشة وهضبة البحيرات، اللتين تغذيانه بمياه الأمطار. من ثم يقرر أنه: "إذا نحن طبقنا هذه القاعدة على نهر النيل، وجدنا الحبشة تخرج من واديه، وإن دخلت في حوضه، فأهالي الحبشة لا يعتمدون على النهر في الاستقاء، أو في الري، أو صيد النهر، أو الملاحة [!!!] وإنما تتجمع جداول النهر وتجري روافده فوق أرض الحبشة دون أن تمس حياة السكان في شيء ظاهر، والمياه تنحدر فيها سريعاً، وتجري متدفقة في فصل الأمطار، ثم تكاد ألا يكون بها ماء في فصل الجفاف! ولو أن تلك الروافد العليا انعدمت أو لم توجد في الحبشة إطلاقاً ما تغير مجرى الحياة كثيراً في تلك البلاد"!! وهذه – كما يرى – مقولة ذات أهمية بالغة، كما أنها تمثل فارقا أساسياً بين درجة الضرورة، ونوع تلك الضرورة التي تمثلها المياه المتجمعة فوق أرض الحبشة، وما تمثله هذه المياه ذاتها بالنسبة لمصر والسودان اللتين تعتمدان على مياه

النهر في توفير أسباب الحياة للبشر والحيوان والنبات –على السواء– طوال العام، كما يعتمدان على النهر في صيد الأسماك، وفي التنقل عن طريق الملاحة النهرية، ولهذه الأسباب جميعاً يقول – في عبارة صارمة: " ولو أن النيل لم يجر في مصر والسودان ما قامت حضارة، ولا مدنية في سهولهما التي يزداد بها الجفاف وتسود الصحارى كلما اتجهنا نحو الشمال. لذلك كله فإن لفظ (وادي النيل) إنما يقصد به (مصر والسودان) مع امتداد يسير نحو الهضبة الاستوائية ".

* * *

خلاصة هذا الجهد المنهجي تعني: أن وحدة قطري وادي النيل تحتمها الطبيعة، وتبرهن عليها المصلحة المشتركة، وتعلنها الخصوصية التاريخية، كما تمنحها استخدامات النهر في مصر والسودان كمصدر ووسيلة إعلاناً يتجدد – كل يوم – على وحدة النمط، وتقارب العادات والحاجات. وفي هذا كله تنفرد هضبة الحبشة بطبيعتها ووظيفتها، ومن ثم: طبائع وأنشطة سكانها!!

* * *

ويجري الدكتور حُزين موازنة طريفة – يستمدها من تخصصه الجغرافي – بين تلك الدعوة إلى وحدة قطري الوادي التي يراها ضرورية بل حتمية، استجابة لطبائع الجغرافيا – خاصة – والتاريخ – تبعاً – وما يلاحظ من قيام دول مختلفة على أحواض الأنهار المنتشرة على خارطة العالم، ولم تطالب إحدى تلك الدول بالوحدة مع دولة أخرى تجاورها، استناداً إلى

"وحدة المياه" أي امتداد النهر، ويختار (نهر الدانوب)، أو يختاره أولئك الذين يعاندون، أو يرفضون الدعوة إلى الوحدة، بواعز (نهر النيل). فيرى أن القياس هنا مع الفارق الكبير جداً، حتى بالنسبة لمن يقنعون من الجغرافيا بالبسائط أو بالقشور: " فليس في حوض الدانوب كله إقليم يعتمد على مياه النهر في ري النبات والزراعة، إلى أي حد ملحوظ، وماء الدانوب لا يبعث الحياة في جوف بادية، ولا ينفخ الروح في قلب فلاة، كما يفعل ماء النيل؛ بل إن ماء الدانوب لا يصلح حتى لمجرد الاستقاء في حالته الطبيعية، كما يصلح ماء النيل، وليس لنهر الدانوب من الناحية الجغرافية الخالصة "وادٍ" حتى يمكن أن نتحدث فيه عن الوحدة. ولئن كانت مياهه تستخدم في الملاحة، فما ذلك لربط أجزائه بعضها ببعض بقدر ما هو لاستخدام النهر كطريق للوصول من داخلية القارة إلى البحر الأسود. وفوق ذلك كله فإن حوض الدانوب ينقسم من الوجهة الطبيعية إلى ثلاثة أجزاء على الأقل، فقسمه الأعلى جبلي، له حياته الخاصة وتاريخه الخاص الذي يتصل بقلب أوروبا الجبلي، وقسمه الأوسط حوض قائم بذاته، يقال له (حوض المجر)... كان لهذا الحوض تاريخه الخاص، وقوامه المستقل.. ولا يزال إلى اليوم يفصل ما بين صقالبة الجنوب، وصقالبة الشمال، وما بين أهل البلقان، وأهل داخلية أوروبا الشرقية والوسطى. أما القسم الثالث – الدانوب الأسفل، فيجري في مناطق تختلف في حياتها وتاريخها وسكانها عن حوض المجر إلى أبعد الحدود ".

* * *

ويختم الدكتور حزين هذه الموازنة، أو المقارنة بين إيجابية "وحدة وادي النيل" واستحالة وحدة الأقطار الواقعة حول الدانوب بقوله: " هذه الحالة التي نشاهدها في نهر الدانوب تكشف لنا كيف تختلف الطبيعة ويتغاير السكان، ويتميز التاريخ، وتتباين السلالات، وتتنافر الثقافات... إلخ "، ويرتب على هذا أنه فيما يتعلق بالنيل إنما يتحدث عن وحدة طبيعية لا سبيل إلى جحودها أو المكابرة فيها!!

* * *

ويتمهل الدكتور حُزين عند (حرفة الزراعة) السائدة في مصر والسودان وكيف أنها تمثل المصدر الأساس لممارسة الحياة والحفاظ على (مؤسسة الأسرة) وتكوين بنية المجتمع، وضرورة التماسك المجتمعي لمواجهة خطر الفيضان والتغلب على ضرورات مقاومة الآفات، أو جني الثمار.. إلخ، فهذه الأنشطة التي ينشأ عليها الفلاح في وادي النيل الممتد مصدر ما استقر في وعيه من خبرة مجتمعية، وسياسية، ومعرفية تؤطر مشاعره وعواطفه ومنظومة قيمه.

* * *

وقد يعود الدكتور حُزين إلى ترديد بعض ما سبق له ذكره، على سبيل تأكيد دعوته العامة إلى أن "وحدة قطري وادي النيل" بمثابة حتمية للأسباب المختلفة التي سبق أن رددها، وليؤكد من وجه آخر: أن مصالح مصر والسودان لا يمكن أن يعارض بعضها بعضاً " كما يصور الحال نفر من المغرضين" وإنما هي مصالح متكاملة، وهنا يعود إلى المشروعات الزراعية

الكبرى في دلتا مصر، وفي أرض الجزيرة في السودان، ويرى أن التوسع الزراعي بالاتجاه إلى زراعة القطن بصفة خاصة في الدلتا وفي الجزيرة – على السواء – إنما كان لخدمة الاقتصاد البريطاني، الذي يعتمد على النسيج، وصممت مصانعه اعتماداً على خصوصية (تيلة القطن) في هاتين المنطقتين، كما يعطي مساحة لتبيان (المكر السيئ) الذي اتبعته بريطانيا في مشروع الجزيرة – السوداني – إذ لجأت إلى نزع الملكية، واستقدام الأجراء، وتحديد الأجور الهابطة بحيث لا يفوز شعب السودان بما يستحقه من استغلال أرضه، وخيرات وطنه!!

وبعد أن يحصي الدكتور حزين السدود المقامة على النيل في السودان، والسدود المقامة عليه في مصر [وكان هذا قبل إقامة السد العالي] ينتهي إلى أنه – بعبارة جامعة مانعة:

"قضت الطبيعة بأن يستوي السودان ومصر في الحاجة إلى تنسيق مشروعات الري كلها من منابع النيل إلى أدانيه، وبأن يشارك السودان مصر فيما يُخشى على تلك المشروعات من خوف، وما قد يعترض تحقيقها من صعوبات تمتد إلى خارج نطاق الوادي بحدوده السياسية. فالمصالح الحيوية لمصر والسودان تتداخل أشد التداخل في نطاق الوادي، وتمتد إلى ما وراء الحدود السياسية، امتداداً لا حياة معه لمصر والسودان إلا إذا كانتا يداً واحدة "!!

آمنت بالله!!

هل كان الدكتور سليمان حزين يكتب هذه الأسطر الأخيرة عن مشاهداته، أو تأملاته وتحليله لما يجري – في حقبة أربعينيات القرن الماضي – حول مياه النيل، أم كان يرى – ببصيرة العالِم الإنسان – والوطني ثاقب الرؤية – ما نعايش الآن من أزمة مجهولة المسار، والمصير... مما يتعلق بالسد الإثيوبي الذي يطالعنا كل يوم بوجه مختلف لا تَعرف معه كيف تقرأ الملامح، أو تؤسس الموقف، أو توجه الدفة!

وبعد...

فقد تدرج الخط المنهجي لهذه المقالات الأربع – كما تدل العناوين /العتبات بين ما تحتمه قوانين الطبيعة وضروراتها المستمرة، وما أكده التاريخ عبر أزمانه المتعاقبة في التبادل السكاني والتقارض الحضاري، والتوحد اللغوي... حتى يصل في مقالته الأخيرة إلى رابطة الثقافة، ووحدة العادات والأعراف والقيم المجتمعية، ليختم بتوجيه وعي المتلقي بأن الاتجاه السائد في العالم، كما يقوم على مبدأ اعتناق "التقدم العلمي" والعمل على ترقية المجتمع بالمعرفة الحديثة، وتأسيس الصناعات... إلخ، فإن هذا العالم الحديث يتجه – من منظور سياسي – إلى تجميع الكيانات السياسية في وحدات أكبر (دولة واحدة) – ما أمكن هذا – بمراعاة العوامل الايجابية التي سبق له أن تعقبها إحصاءً ووصفاً، بحيث يصب هذا المنحى السياسي في اتجاه حماية مصدر الحياة للسودان ومصر معاً، وهو: مياه النيل القادمة عبر الحدود من هضبة إثيوبيا.

* * *

وفي ختام هذا العرض الموجز لمقالات الدكتور سليمان حزين – ولا تزال تنطوي على الكثير من إضافاته الإيجابية – نرى أنه: كما كان يضع نصب اهتمامه العلمي وحدة قطري وادي النيل: مصر والسودان؛ فإنه كان – بهذه المقالات – يقدم مشاركة أصيلة، ومطلوبة، تحاول أن تضيء: كيف يمكن تفعيل موقف السودان، فيما يتصل بتأمين حاجات مصر المائية – تلك الحاجات التي من المحال الاستغناء عنها، أو التهوين من قيمتها – كما ونوعاً وتوقيتاً – فيكشف أن هذه الأمور بذاتها أساسية، ومطلوبة في مستوى الضرورة الحتمية للسودان، أرضاً وشعباً، وهذا ما يستوجب أن يكون لهذا القطر الشقيق [إذا ما فاتنا معاً أن نتوحد في كيان سياسي] موقفه الأصيل الثابت في مؤازرة موقف مصر من حقوقها المائية المستحقة بمنطق الطبيعة كما خلقها الله، والفطرة الإنسانية كما عرفتها الحياة منذ فجر التاريخ، وبرهن عليه التاريخ في أزمنته المترامية.. وإلى اليوم، فإنه لا فرق – على الإطلاق – بين حاجات مصر إلى النيل، وحاجات السودان إلى هذا النهر ذاته!!

القسم الثالث

هردوت يقرأ النيل (المصري)

* استهلال مختصر:

من حق "هردوت" أن يأخذ مكاناً خاصاً في صدارة المفكرين، أو المؤرخين، أو الرحالة الذين كتبوا عن مصر، فهذا حق "السبق الزمني" ومع هذا يظل هذا السبق الزمني محفوفاً بالتجاوزات في جانب، والقصور في جوانب، ومن ثم فليس مستغرباً أن تتعرض مقولات "صاحب السبق الزمني" هردوت للنقد، وللنقض، كما قد تتعرض للتهكم حين تجاوز المنطق والمألوف. وسنرى – في هذه الدراسة المختصرة – صوراً لكل ما سبقت الإشارة إليه.

مع هذا يبقى "هردوت" علامة مؤثرة في البداية، وحين نستحضر مؤلفاً حديثاً حول النيل، سيبدو الفارق شاسعاً، وهذا الفارق – فيما نرى – صنعته (المشاهدة)!! إن "هردوت" زار مصر لزمن قصير، ومن ثم كانت محاولته علامة على الشعور بأهمية الموضوع (النيل) بالنسبة لمصر والمصريين، فاتسعت ذاكرته لحكايات وتخيلات، وتلفيقات لا يقبلها الفكر، ولا يتصورها العقل، ولا تستدعيها المشاهدة!! وهنا يمكن أن نستدعي مؤلفاً أقرب إلى زماننا هذا، ونعني كتاب الرحالة الباحث "إميل

لودڤيغ"، وعنوانه: "النيل: حياة نهر". وينقسم محتوى هذا الكتاب الشامل إلى ثلاثة محاور أساسية، وهذا التقسيم طبيعي ومنطقي: فللنيل منابعه في إثيوبيا، وإمداداته في السودان (الجنوبي)، ومجراه الممتد، ومصبه في البحر المتوسط – في مصر. ونرجح – في حدود ما اطلعنا عليه – أن دراسة "إميل لودڤيغ" للنيل تتمتع بخصوصية في المنهج، ورصد التفصيلات، والتوسع في الربط بين (المكان، والإنسان) سواء في موطن المنبع – إثيوبيا – والمجرى المشارك في المنابع: السودان – والمجرى الخالص الذي ينتهي إلى مصب: مصر.

لقد قرأت "النيل: حياة نهر" قراءة مفصلة، وهذا المحتوى الممتد إلى ما يتجاوز ثمانمائة صفحة، فاقتنعت بأن فضيلته تتجلى في تفصيلاته التي تصدر عن "رؤية رحالة" فتجمع إليها دقة (الجغرافي) الذي لا يهمل حقيقة من حقائق الجو، بما فيه من أطيار، والأرض بما عليها من كائنات، والنهر بمنحنياته واستقاماته ومصادره المائية، محدداً بخطوط الطول والعرض، ما بين المنابع، ومقادير إسهاماتها، والمصب وضرورته، ومحاذيره بالنسبة لمطالب مصر المائية والغذائية (= المحاصيل) على السواء.

ولقد هممت بأن أتوسع في عرض محتوى كتاب "النيل: حياة نهر" احتفاءً بطرافته (السياحية)، ولماحيته في تعليقاته على الطبائع، والأخلاق، والعادات، والمفارقات التي تمارسها شعوب النهر ما بين المنبع والمصب.. إلخ. غير أني عدلت عن هذا المنحى لسبب أصيل، يرتبط بما نحن بصدده من تبيان موقف السلطة الحاكمة في إثيوبيا، من إنشاء السد (خلسة) دون اتفاق مع دولتي الجوار، وإلى اليوم لم تبد إثيوبيا ما يدل على أنها تقدر

مدى حاجة جارتيها إلى المياه المنحدرة من أرضها، بخاصة مصر، وضرورة أن تحاط الدولتان: مصر والسودان بكل إجراء يمس المياه قبل نفاذ هذا الإجراء من جانبها (جانب إثيوبيا) فضلا عن أن يتفق – بالتراضي – بين الدول الثلاث قبل إنفاذ هذا الإجراء.

أعود فأقول: إنني عدلت – بإصرار – عن التوسع في عرض مادة كتاب "إميل لودڤيع" لأن هذا الرحالة/المؤلف قد صور مراحل زمنية تاريخية تخص إثيوبيا، وشخصيات من حكامها التاريخيين، وغير التاريخيين، تصويراً قاسياً، إن لم يكن هجائياً معيباً، ومن ثم فإن إغفال هذا الجانب لن يكون أميناً في التعريف والتحليل لمحتوى الكتاب، كما أن تسجيل هذه الهجائيات والمناقص الشخصية والجماعية قد تحمل المتلقي على الظن بأننا لم نوردها، أو نبرزها إلا لأنها تروقنا، أو أنها تعبر عن دخيلتنا..!! ولأننا – بحمد الله – لم نضع هذا المعنى في اعتبارنا، وإنما اعتمدنا مبدأ: الوعي بأساس الموضوع (المائي) والأطراف المؤثرة بقراراتها في توجيهه نحو الوفاق، وهو ما نتمنى – أو الاختلاف – وهو ما ندعو الله أن ينجينا منه، ويرفع عنا احتمالات نتائجه.

* * *

ثم نتمهل عند مقولات "هردوت" عن النيل تبعاً، وعن مصر – أصلاً – ومن ثم لا نترك له العنان يذهب بنا حيث يطيب له الكلام والاستطراف، وقد تصدى له – دون عمدٍ – علماء أصحاب منهج ورؤية وأمانة من أبناء مصر، في مقدمتهم – مع حفظ الألقاب: رشدي سعيد،

ومُحَمَّد عوض مُحَمَّد، وجمال حَمدان .. وغيرهم.

من ثم: نبدأ مجدداً من "هردوت" وقراءته للنيل..

١- مقدمة: هردوت ومصر

على مدى القرون احتفظ المؤرخ الإغريقي " هردوت " بلقب " أبو التاريخ "، ليس بفضل سبقه الزمني، فالسبق ليس من صنعه، على أنه مسبوق كذلك، بدليل أن بعض الذين وجهوا إليه سهام نقدهم كان من بين ما اتهموه به أنه ينقل عن غيره، فلا يشير إليهم!!. هناك عدة مؤرخين قدماء ومحدثين لا يكنون شيئا من التقدير لجهد هردوت، سواء بعدم الميل إلى تصديق الكثير مما روى عن مصر، ومن هؤلاء المؤرخ الألماني الفريد ويدمان، ومن المؤرخين القدماء خاصة المؤرخ الروماني " بلوتارخ " الذي رمى هردوت بالخبث ووصفه بالسرقة والكذب والانتحال (١). ومن المؤكد أن لدى كل فريق ما يدعم دعواه، فأساس الشك أن هردوت الذي يسمى كتابه عن مصر " تمحيص الأخبار" لم يكن يملك أهم أدوات التمحيص، إذ قضى في مصر زمنا يسيرا، لم يتجاوز أربعة أشهر، ولم يكن يعرف لسان المصريين، من ثم اعتمد على ما يرويه بنو قومه الإغريق المقيمون بمصر، وكان عددهم كبيرا. وينبه الدكتور أحمد بدوي إلى أن مقدسات المصريين كانت أسرارا لا يعرفها إلاّ الكهان، بل خاصة الخاصة منهم، ومع هذا يزعم هردوت أنه اطلع على الكثير من هذه الأسرار، وأنه رأى الحيوانات المقدسة والعناية بها في أماكنها المخصصة لها عند دور العبادة (٢). يضاف إلى هذا الطابع المهيمن على كتابة هردوت عن مصر، إنه يسوق المعرفة في

إطار يوشيه الخيال، كما يظهر تأثره بشعر الملاحم والقصص (الإغريقية)، بما يجعله يبدو قليل الحرص على رصد الحقائق الموثقة، في مقابل حرصه على تقديم صورة الحياة في مصر وكأنها سلسلة من العجائب والغرائب!! فهل كان هذا بفعل غرابة ما يشاهده، أم كان يحاول إرضاء قرائه وإشباع رغبتهم بتقديم صورة مثيرة للدهشة قابلة للتندر ؟! في أثناء هذا الكتاب سنجد الكثير من هذا المستوى العجائبي من أخبار مصر، ووصف مظاهر حياة المصريين وسلوكياتهم، وسنشير إلى بعض هذا وإن يكن خارج ما نعنى به، وهو ما يتصل بالنيل خاصة،إذ يصعب استخلاص تصوراته عن النيل بمعزل عن حياة الناس على شاطئيه. لقد انقسم كتاب هردوت عن مصر في بابين عظيمين: عرض أولهما لأرض مصر وطبيعتها الغنية السمحة، وخصائص شعبها، مستمدا – كما يقول – مشاهداته المباشرة، وملاحظاته الشخصية. أما الباب الثاني فقد سجل فيه تاريخ من اشتهر من الفراعين وأعمالهم اعتمادا على أهل العلم الثقات (الكهان).

ومن المتوقع أن يأخذ النيل مكانا ومكانة ذات أهمية بالغة في المحور الأول الخاص بطبيعة مصر، ولكنه تجاوز هذا إلى المحور الثاني الخاص بحياة البشر، إذ لم يشكل النيل أرض مصر، ويلونها وحسب، لقد شكل حياة أهلها، ولونها، وصنع عقائدها، وفتّق علومها ومعارفها كذلك [٣].

إن هذا الاندماج الشديد الوضوح بين النهر والبشر هو الذي أتاح لهردوت أن يطلق عبارته الشهيرة التي أخذت في وجدان المصريين مكان المسلمات: " مصر هبة النيل "، وهذا منطقي بدرجة ما، ولعلي رددت هذه المقولة زمنا، ولكني حين عرضتها على التأمل الهادئ – وله منطقه

أيضا – وجدتني أقتنع بها معكوسة، إذ ترى أن " النيل هبة مصر"، وترى أن هذه العلاقة هي الأحق بأن تدل على جهد أبناء مصر عبر الأجيال في ترويض النيل والتحكم في مجراه ومياهه، وبناء حضارتهم الزراعية والصناعية المميزة ترتيبا على هذا الإمساك بزمام المجرى وحركة التدفق للمياه فيه.

من ثم عدت إلى قراءة هردوت، في قراءته للنيل، متلمسا أوجه ما يرى – بعبارته المعلنة – أن مصر هبة النيل، ومتلمسا في ذات الوقت ما تؤكده أوصافه لحياة المصريين عبر العصور، وأعمالهم في مجرى النيل، وعلى شاطئيه، وفي الدلتا، والبحيرات، وفي تخطيط المدن وتوزيع القرى.. مما يؤكد أن النيل هبة مصر، وليس ما تعلنه عبارة هردوت الصريحة المحددة. ولم يكن قولي هذا – الذي أوضحه وأستدل على صوابه بهذه الورقة – نوعا من المماحكة، أو مجاراة لمبدأ " خالف تعرف "، فليس لمثل هذا موقع عند من يبحث عن المعرفة ويهتم بجلاء الحقيقة، كما لم تكن كوامن الاعتزاز القومي – ولا أبرئ نفسي منها – سببا من أسباب ما أسعى إلى نفيه، وما أحرص على إثباته. ويمكن – في هذه المقدمة – أن أشير إلى ثلاثة عوامل دفعت بفكري إلى هذا فيما ينفيه وما يحاول إثباته.

الأول: أن هردوت نفسه، وفي تفاصيل هذا الكتاب الذي نعتمده، والذي أسدى إلينا نحن المصريين به فضلا لا نجحده، قد حمل على المصريين أفعالا، وأقوالا، وخصالا، وسلوكيات يصعب تقبلها أو الاقتناع بإمكانها طبيعةً، وأكثر من هذا بالسياق الذي وضعت فيه. وإن العقل الغربي – قديما وحديثا – له رؤية عن دول المشرق يصعب أن يغير منها شيئا، قد يكون من بينها أن هذه المجتمعات المشرقية تدين للمصادفة

بكثير مما تملك، فلماذا لا تكون مصر (بناسها وحضارتها) هبة المصادفة النيلية، قديما، كما أن دول الخليج هبة النفط حديثا، وهو مصادفة أيضا، لو تحرك النيل يمينا أو يسارا، أو اعترضه جبل عتيد، ما كان لمصر وجود! هذا قول مريح يطمئن إلى القدرية ويدين مخالفتها(والأولى أن تقرأ أوديب من هذه الزاوية، وسنجد أن تراثنا الأسطوري يناقضها تماما في عودة أوزوريس إلى الحياة).

العامل الثاني خلاصته: لو أن مصر هبة النيل، كما يكون المكتب أو المقعد هبة النجار، أو أن السيارة هبة المصنع الذي أنتجها، فإن هذا القول – حال صحته – ينبغي أن يصدق – بالدقة ذاتها – على كافة الأقطار التي تشكل حوض النيل، فتكون السودان هبة النيل، وكذلك أوغندا، والحبشة (إثيوبيا) وغيرها، ولكننا نلاحظ تفاوتا حضاريا واضحا لا يمكن تجاهله، كما لا يمكن إسناده إلى سبب مؤثر واحد يستوعب ما عداه من الأسباب، وأن هذا السبب ينحصر في النهر ومياهه دون تدخل بشري هو الذي نرى أنه مانح الهبة، أنه الذي جعل من النيل هبة لمصر، وليس العكس.

وهنا نلاحظ أمرين: أن مصر التي تقع في الطرف الأقصى لمصادر مياه النيل فلا تحظى من هذه المياه إلاّ بالقدر الضئيل، هي – بين دول الحوض – الأقدم، والأكثر إنتاجا زراعيا وإفادة من المياه. وأن التقدم الحضاري الذي صنعته مصر يصل بعض منه إلى القريب من جيرانها، أو من كانت له معها علاقات تاريخية، في حين ظل أهل الغابات في غاباتهم تائهين حتى اليوم.

أما العامل الثالث (الأخير) فقد أمدنا به رشدي سعيد بكتابه المدقق

الشامل بعنوان: "نهر النيل: نشأته، واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل[٤]".

وإنيّ أرى أن من حق المنتج العلمي الذي يجمع بين المنهج العلمي والتوثيق والدقة أن يكون حكما مصدقا بالقياس إلى ما قبله، ولكن ليس لهذا عارضت ما كتب هردوت عن النيل بما كتب رشدي سعيد، فالثقة والدقة العلمية في جانب الأخير دون شك، وإنما جئت بكتاب رشدي سعيد لأنه فتح آفاقا من الفكر واحتمالات من الرؤية ومن العمل تطرح علينا تصورات قد تصل حد مناقضة ما يزعمه هردوت في عدد من مقولاته، وبخاصة مقولة: مصر هبة النيل. ولعله قد اتضح الآن أن قراءتنا فيما كتب هردوت عن النيل لا تنحصر فيما أثبت من صفاته الطبيعية، وإنما تتجاوز هذا إلى آثاره فيما حوله من أرض وبشر وعمران.. إلخ، وما أثر فيه ما حوله من البشر كانوا هم الإرادة الفاعلة التي شكلت النيل وذللت خطاه ليكون مصدرا للعمران وليس مصدرا للخراب. ولعله قد اتضح أيضا أننا لا نماري في قيمة النيل أو أهميته من حيث المبدأ، فهذا ما لا يختلف عليه قديما أو في أية حقبة من عصور مصر المترامية، وهذا كتاب المقريزي المؤرخ المصري، بعنوان: " إغاثة الأمة بكشف الغمة " تصرخ صفحاته بفداحة ما تعرضت له مصر من المجاعات، وما عاصر تلك المجاعات من انحرافات خلقية وسلوكية تكاد تعصف بأسس التمدن وتعيد الإنسان إلى همجيته الأولى. إن القضية التي تمثل مركز الدائرة تعود زمنيا إلى العصور الأولى التي شهدت بزوغ فجر الحياة على أرض مصر، ومن ثم كان التساؤل: هل كان هذا البزوغ هبة من النيل، أم كان انتزاعاً بإرادة إنسانية من وحش غاشم يكتسح كل ما يعترض طريقه ؟

٢- مصر هبة النيل

هذه العبارة الذهبية التي يرددها ملايين المصريين عبر العصور اقتداء بهردوت، معتقدين أنها تؤكد خصوصيتهم، وتعمق انتماءهم، وهي – فيما نتصور – تسلبهم أهم أدوارهم الحضارية، وهو ترويض النهر، وحفظ التوازن بينه وبين الأرض من حوله حتى تختفي علاقة التوجس والالتهام، فترتقي إلى علاقة التزاوج والإخصاب.

يذكر هردوت أن مصر في عهد أول ملوكها " منا " "كانت كلها مستنقعا ما عدا ولاية طيبة، بينما لم يظهر فوق الماء جزء واحد من الأرض التي توجد الآن شمال بحيرة مويريس [٥] " وينسب هردوت هذه العبارة إلى المصريين في زمنه وبخاصة الكهنة (وهم العلماء أو المثقفون) ويستطرد في معناها اعتمادا على المشاهدة فيقول إن من " رأى البلاد وحسب، وكان عليما بصيراً، يتضح له أن مصر التي يبحر إليها اليونانيون أرض مكتسبة، وأنها هبة من النيل [٦] "،ويعيد هذا القول مع اختلاف محدود في الصياغة لا يؤثر (بقوة) في الدلالة، كأن يقول إن الجزء الأكبر من الأراضي اكتسبه المصريون، أي من النيل، ويدلل على هذا الانتساب إلى النيل بأن مصر في تربتها لا تشبه بلاد العرب التي تقع على حدودها، ولا ليبيا، ولا سورية. بل إن تربتها سوداء وبها شقوق لأنها مكونة من رواسب الطمي التي جلبها النهر من إثيوبية [٧]! إن الدراسات التي أدركها هردوت أو تناهت إليه لا تختلف في المغزى وإن تفاوتت في تقدير العصور التي قد تمتد إلى عشرات الآلاف من السنين، وتقول إن البحر كان يغمر كل جبال مصر (وتشهد الأصداف الكامنة في أعلاها [٨]). هكذا تصور هردوت

حدود الهبة، وربما وافقه مترجم الكتاب وواضع هوامشه – مُحَمَّد صقر خفاجة – الذي ينبه إلى مقولة " هيكاتيه الملطي " عن الأرض الواقعة بين ذراعي النيل(الدلتا) واصفا إياها بأنها هدية النيل، مبينا أن هذا الملطي قد سبق هردوت إلى هذا الوصف، ويعلق الدكتور خفاجة بقوله: " ومن الواضح أن ذلك رأي سليم، فأبحاث الجيولوجيين قد أثبتت أن الدلتا كانت مغمورة تحت مياه البحر، وأن النيل بناها وشكلها من رواسب طميه " و(يزايد) الدكتور خفاجة على المالطي والإغريقي معاً حتى يقول: " على أن الناظر في طبيعة الوادي كله من وراء " أسوان " حتى ساحل البحر الأبيض لا يكاد يشك في أن " هدية النيل " لا تتمثل في ذلك الجزء من شمال الوادي.. إنما تشمل الوادي كله، ذلك لأن مصر قبل النيل لم تكن شيئا مذكورا، ولولاه لبقى ذلك الوادي الأخضر السعيد غمرا في مياه البحر، أو جزءا من تلك الصحراء العريضة التي شطرها مجراه شطرين، صحراء العرب وصحراء ليبيا [٩] "

إن الخلاف أو الاختلاف لا ينصب على الهدية، وهي في جملتها فعل الطبيعة، وإنما على الدور الذي صنعه متسلم الهدية، وهل كان متلافا أهدرها دون أن يشعر بقيمة ما وجده بين يديه، أم تفاعل معه، واستثمره، وأعمل فيه فكره وعضلاته حتى خلقه خلقا جديدا يستحق به أن ينسب إليه، وحتى ينسى مؤدي الهدية ؟ إن هردوت والدكتور خفاجة – مترجم الكتاب وصاحب التعليقات والهوامش الموازية المشبعة – من المؤسف أنهما معا غاب عنهما الحسم واليقين في هذه القضية. يقول هردوت: إذا قدّر للأرض التي تحت ممفيس (وهي الأرض الآخذة في التزايد) أن تستمر في

الارتفاع بنفس النسبة التي تزايد بها في الماضي، فما عساه أن يحدث للمصريين الذين يقطنون هذه البقاع إلاّ أن يقاسوا مرارة الجوع ما دام المطر لا ينزل ببلادهم، والنهر لا يستطيع أن يروي حقولهم، ولكنهم – في الوقت الحاضر – من بين سائر الشعوب الأخرى وباقي المصريين، يجنون ثمار أرضهم بغير مشقة تذكر، فهم لا يكدون في تخطيط الأرض بالمحراث ولا في تفتيت التربة وتنسيقها، ولا يقومون بأي عمل من الأعمال التي يشقى بها الآخرون من أجل الثمر، ولكن عندما يفيض النهر عندهم من تلقاء نفسه، ويروي الحقول، ثم ينحسر ثانية بعد ريّها، هنالك يلقي كل منهم بالبذور في حقله ويطلق فيها الخنازير(١٠)". إلخ. والتضارب واضح في هذا الوصف " المسترخي " للعمل الزراعي، وكأننا لو قلنا عن صياد السمك في المحيط إنه لا يفعل أكثر من إلقاء الشبكة في الماء والتمهل حتى تمسك بالسمك ثم يسحبها..نكون قد جردناه من المغامرة، والدربة والخبرة، والممارسة اليومية الشاقة. على أن هردوت بعد صفحات قلائل يقدم إحصاء بأفرع النيل الخمسة (الطبيعية) ثم يعقب بالقول: " أما الفرعان البولبيثي والبوكولي فليسا طبيعيين، ولكنهما صناعيان (١١) " فمن الذي صنعهما ؟ ولأية غاية ؟ وفي أي موقع كانا ؟ وماذا أنشأ الصانع لهما من مؤسسات تحفظ وتعمر وترعى ؟ إن " أبو التاريخ " الذي عاش في مصر مدة قصيرة تصادف أن كانت إبان سطوة الفيضان، وصف ما تراءى له من الصورة الراهنة، واستمع إلى ما خفي منها حكاية، وليس السامع مثل الرائي، وإن كان معيار هردوت قد اضطرب نتيجة للنظرة العابرة، القاصرة، إلى طبيعة أرض مصر وجهد الإنسان في ترويضها وتذليل النهر

لها، فإن تخلخل يقين الدكتور خفاجة لا يستند إلى شيء مما سبق، إلاّ أن نقول إن درجة عالية من الإعجاب بالعميد التاريخي للمؤرخين حالت دون عبارة حسم مطلوبة في هذا المقام، من ثم سيطر طابع الترديد والتحفظ الجزئي أو النسبي دون تخطئ ما توصل إليه هردوت من استنتاج؛ فالدكتور خفاجة يعقب في هامشه على الزعم بأن مصر – زمن ملكها منا – كانت مستنقعات باستثناء ولاية طيبة، فيقول إن هذه مبالغة ظاهرة ينسبها إلى كهان ممفيس (وكأن هردوت لا تستهويه المبالغات وسنرى حشدا من مبالغاته) أو إلى خطأ في الفهم!!، ويقول خفاجة: إن الدلتا يوم فتحها " منا " كانت عامرة آهلة بالسكان، مزهوة بألوان من الحضارات الإنسانية لم يتوافر مثلها في صعيد الوادي ولا في أقاليمه الوسطي، كل ذلك على الرغم مما كان يغشاها من المستنقعات والأحراج التي كانت تزخر بكثير من حيوان الصيد وطيره [١٢].. "، وفي سياق آخر حين " يتغنى " هردوت بكسل المصريين وحصولهم على طعامهم هبة من النيل دون جهد يذكر، يعقب الدكتور خفاجة بما نعده ركنا أساسيا في موضوع " هبة النيل "، فيقول:

[ذلك ضرب من الوهم، لأن " هردوت " قد نظر إلى الأمر بإحدى عينيه، أو استمع إليه بإحدى أذنيه، فأهل مصر في ماضيهم وفي سائر ما تلا ماضيهم من دهور، وحتى يومنا هذا، لم يجنوا غلات أرضهم وثمارهم في سهولة ويسر، لأن النيل الذي يسعدهم قد كان يشقيهم أيضا، أشقاهم دهورا أول عهدهم بالحياة على ضفافه حين أخذوا في تهذيبه وتبرئة واديه مما كان ينتشر فيه من الأخوار والمستنقعات التي كانت غاصة بالأحراج، تغشاها كواسر الوحش وجوارح الطير، فبعض العلماء يقررون أن النيل في

أول عهده بهذا الوادي – وبخاصة في دلتاه – كان يشبه الجزء المعروف اليوم باسم " بحر الغزال ". وأن المصريين قد ظلوا عاكفين على مكافحة هذه الطبيعة حتى طهروا الوادي من آثارها وأحالوه إلى تلك الجنات الخضر التي رآها " هردوت " ومن جاء بعده ممن وقعوا في هذا الخطأ، وجروا وراء أوهامهم ومنهم " ديودور " الصقلي (Diodor sic. I , 364). ثم ما أكثر ما أشقى النهر أصحابه كلما عز ماؤه، بل كلما زاد فيضانه، فعج عجاجه، وتلاطمت أمواجه، فكسرت السدود والحواجز، هنالك كانوا يقومون له الليل، ولا تفتر همتهم في النهار، يكافحون شدته ويتقون خطره، ويظلون كذلك حتى تهدأ ثورته. والفلاحون في مصر هم أنشط زراع الدنيا، وأصبرهم على العمل، وصور حياتهم المنتشرة على جدران قبورهم ترينا كفاحهم الدائب في سبيل العيش. ودور التحف في الشرق والغرب غاصة بما خلفوا من تراث حياتهم الزراعية وأدواتها من محاريث وفؤوس ومناجل وغير ذلك. وهم – كما تشهد آثارهم الأدبية والدينية – لم يشقوا بالزراعة في حياتهم الدنيا وحسب، بل آمنوا باستئناف الشقاء في حياتهم الأخرى أيضا، فزودوا أنفسهم لذلك بما خالوا أن يزاولوا به أعمال الزراعة (١٣)].

وقبل أن يدلي الدكتور رشدي سعيد برأيه في موضوع الهبة، وأيهما: النيل أم مصر – الذي وهب الآخر، يمكن أن نتخذ من أفرع النيل مؤشرا رمزيا على متابعة ترويض النهر وتوظيفه ليقوم بالدور الذي طلبه المصريون منه، إذ يذكر هردوت أنها في زمانه كانت خمسة أفرع، وهنا يتدخل المترجم الشارح لينبه إلى أنها – ذاك الوقت – كانت عشرة أذرع، وربما قصد هردوت بالخمسة الأذرع الطبيعية، ويشير خفاجة إلى أن العشرة صارت

سبعة، ثم انتهت إلى خمس [١٤]، وهي الآن فرعان وحسب، وفي مستهل شهادة رشدي سعيد يذكر – عطفا على ما نحن بصدده من اختلاف عدد أذرع (أفرع) النيل زيادة أو نقصا عبر العصور، يذكر أن ما نعرفه الآن بترعة الإبراهيمية، وما نعرفه ببحر يوسف، كانا فرعين من أفرع النيل، تأخذ العبارة معنى الترجيح [١٥]. إن هذا التبديل في مواقع الأفرع يعنينا – في حدود ما نحن بصدده – من جانبين: أن بعض هذه الأفرع استحدث بفعل بشري وليس بقوة دفع ماء الفيضان، كما أكد هردوت، وما نشاهد عبر العصور، وما يذكر رشدي سعيد في تفصيله السابق، وأن هذا التبديل في درجة نشاط الأفرع ما بين الفيضان والإنطمار لم يكن يؤدي إلى دمار أو هجرات أو تغيرات حادة في التقسيم الإداري أو السياسي للبلاد، فظلت مصر (دولة) متماسكة، ذات حدود ثابتة عبر عصورها. لقد مرت بها فترات ضعف، وتشرذم، لا مهرب منها لوطن يمتد تاريخه في الماضي إلى آلاف من السنين، ولكن هذه الفترات لم تستطع أن تفرض أي تغيير جذري في تبعية الأقاليم، أو خصوصية سكانها المشعرة بالاختلاف عن كل ما حولها ومن حولها، ويبدأ هذا – فيما يرى هردوت – من خصوصية النهر ومخالفته لمألوف الأنهار في العالم، " نهر النيل طبيعة خاصة مغايرة لطبيعة الأنهار، ولذلك اختلف المصريون كل الاختلاف عن سائر الشعوب في عاداتهم وسننهم [١٦] "، ويذكر هردوت أن المصريين كانوا يعتقدون أنهم أقدم الناس في الوجود [١٧]، ولعلهم يعتقدون هذا في جملتهم إلى اليوم على الرغم من انتشار المعارف العلمية التي تضيف تحفظات وتفاصيل كثيرة تكبح جماح هذا الإطلاق غير الدقيق (غير العلمي) ولعل العبارة التي

يرددها المصريون عن وطنهم بأن " مصر أم الدنيا " تحمل هذا الاعتقاد وتضعه في صورة إنسانية يمكن قبولها (في شكل كناية) دون أن تسيء إلى حقائق التاريخ. أما الدكتور خفاجة فيضيف في هامش الاقتباس السابق بيانا مهما، يؤسسه على أن الحضارة المصرية هي الأسبق بالنسبة لجيرانها وبخاصة في حوض البحر المتوسط.

وقد انعكس هذا الشعور بالتميز في اعتقادهم: " فهم في رأي أنفسهم " الناس " وغيرهم من أشباه الناس، لسانهم إلهي مقدس، وألسنة غيرهم – من أشباه الناس – رطانة. نيلهم بحر، وأنهار من عداهم من شعوب الأرض ترع وجداول. أرضهم هي السواد (أي الخصب) وما عداها من أرض أوطان الدنيا صحراء جدباء. تلك أمور عرفها الإغريق، وتحدث عنها كثيرون من كتابهم الذين سبقوا هردوت (١٨) ".

يؤكد رشدي سعيد في عبارة جامعة توحد الحياة البشرية في مصر بحياة النيل: " كانت قراءة أحوال مصر بمثابة قراءة لتقلبات النهر (١٩) " ولكنه يسجل تحدي الإرادة بين الإنسان المصري والنهر في عبارة أخرى تقول: " المستوطنون الأوائل يواجهون نهرا صعب المراس (٢٠) "، والمثير للدهشة حقا أن رشدي سعيد يقارن بين استعداد المصري القديم لمواجهة الفيضان العالي المدمر بالإغراق ومواجهة فيضانات القرن العشرين العالية، وينهي هذه المقارنة لصالح المصري القديم، وبخاصة حين يقارن كمية مياه الفيضان (تقديرا) إبان الدولة الوسطي، وكميتها في القرنين الماضيين. تقول عبارته: " وتثير هذه الكمية الهائلة التي حملها النهر في ذلك التاريخ البعيد مسألتين هامتين: تتعلق الأولى منهما بقدرة مصر على العيش مع هذه الفيضانات

العالية، بل الاستفادة منها، إذ يبدو أنها لم تتسبب في أية كوارث كتلك التي حدثت لمصر خلال فيضانات القرنين التاسع عشر والعشرين العالية والتي لم تصل أبدا إلى ارتفاعات فيضانات الدولة الوسطى. ويبدو أن مهندسي الدولة الوسطى في مصر القديمة استطاعوا أن يوسعوا رقعة الأرض الزراعية، وأن يبنوا مبانيهم على الجسور العالية فوق منسوب مياه الفيضان، وأن يحولوا منخفض الفيوم إلى مفيض يحولون فيه مياه النيل لحماية أراضي الدلتا. أما المسألة الثانية فتتعلق بإيجاد تفسير لهذه الفيضانات العالية. فالنيل الحالي برجيمه المائي وطوبوغرافيته لا يستطيع أن يحمل مثل هذه الكميات الهائلة من الماء، ولذا، فلابد وأن هذه الفيضانات العالية كانت نتيجة تغير كامل في نمط المناخ [٢١].. الخ ". من المنطقي أن يختلف (يتطور ويتمنهج) الطرح العلمي لقضية الفيضان وأسلوب التعامل معه عند رشدي سعيد، عنه عند هردوت، ومع هذا الاختلاف يبقى المعنى المجرد ماثلا، وهو أن المصريين لم يكونوا في موقف التلقي والانصياع، وإنما في موقف الاستقبال والتطويع، وفي هذا تتجلى الإرادة، ومن خلالهما يتحقق التقدم. ولعلنا وقد وصلنا هذا الطرح الدال فيما أضاف رشدي سعيد، أو بعض ما أضافه – نستطيع أن ننتقل إلى أكثر من نقطة جوهرية تحدد اتجاه الإرادة والتحدي في عمل المصريين تجاه النهر، بما وصل به إلى أن يكون مصدر بناء لا هدم، ووسيلة حياة... لا موت.

وهنا نصل إلى نقطة الارتكاز في شهادة الدكتور رشدي سعيد التي تقدم تصورا مختلفا، يبين – بدليل يصعب دحضه – أن تحمل الإنسان القديم العائش في إطار ما سيكون وادي النيل اختار أن يتقدم في اتجاه

النهر إيثارا وليس استئثارا، وأنه تقبل الحل الأكثر وعورة وخطرا ومعاناة، لأنه – بإرادة التحدي – كان يملك بصيرة باحتمالات المستقبل البعيد (الاستراتيجي) ومطالبه، ويعرف أن الحل السهل ليس بالضرورة هو الحل الموفق أو الصحيح. إن رشدي سعيد الذي تعقب تاريخ النيل عكسا منذ بداياته، ليرصد تطور الحياة على شواطئه منذ عشرة آلاف سنة أو ثمانية آلاف، يناقض الفكرة السائدة الجاهزة بأن الحياة على شاطئ النهر في تلك العصور المتقدمة، كانت الأكثر يسرا وضمانا للعيش من الحياة في الصحراء، وهذه المقولة تتلمس برهانها من أن أودية الأنهار – كما هو القول الشائع – كانت المهاد الأول للحضارات القديمة في مصر، كما في الصين والهند.. إلخ. ليس في وسع هذه الورقة أن تنقل رؤية الجغرافي المصري بتمامها [٢٢]، وسنجتزئ منها ما يقرب خلاصة فكرتها التي تعنينا في هذا المقام.

وثيقة من رشدي سعيد

[قبل أن يأتي النيل الحديث إلى مصر آخر هذه الأنهار منذ حوالي ١٠.٠٠٠ سنة مضت، كانت أنهار الأربعمائة ألف سنة التي سبقت وصول النيل الحديث متقلبة يصعب التنبؤ بأحوالها، فعندما كانت هذه الأنهار متصلة بأفريقيا كان يأتيها الفيضان عالياً في الصيف وتكاد مياهها أن تجف في الشتاء، كما أن الأنهار التي انقطع اتصالها بأفريقيا كانت تأتيها المياه من السيول دون انتظام وباندفاع مفاجئ عقب انهمار الماء من السحاب، حقا لقد كان العيش في ظل هذه الأنهار القديمة صعبا، فلا غرو أن فضل الإنسان العيش في الصحراء التي وجدها أكثر ملاءمة للعيش من

وادي النيل، وخاصة خلال الفترات المطيرة التي أدى تساقط الأمطار فيها إلى ملء خزانات المياه الأرضية فيها ورفع منسوبها، مما جعل الكثير من مناطقها ذا مصدر ثابت للمياه، وليس عجيبا لذلك أن يكون التاريخ قد بدأ في الصحراء، ففيها بدأت الزراعة وعملية استئناس الحيوان قبل ظهورهما في وادي النيل بعدة آلاف من السنين.

... وعلى الرغم من صعوبة العيش في وادي النيل في هذه العصور القديمة إلا أن بعض الناس عاشوا حول جوانبه، وتوجد بعض أقدم الأدوات الحجرية التي صنعها الإنسان في رواسب النهر التي تكونت خلال العصر الحجري القديم المبكر، والعصر الحجري القديم المتوسط، فقد كان النهر واطئا ومتقلبا أو عاصفا تنتابه موجات من السيول الهائلة. وتوجد بالصحراء بعض بقايا الحيوانات التي كان إنسان هاتين الحقبتين يعيش على صيدها، بل وقد وجد في بيرطرفاوي بجنوب الصحراء الغربية بقايا مجزر قديم من حقبة العصر الحجري القديم المتوسط في إحدى مستوطنات هذا المكان، وبالمجزر بقايا عظام وحيد القرن الأبيض والجاموس البري [أحد الأنواع التي انقرضت] وغزال الداما الكبير وغزال الروفيفورميس الصغير وحمار الوحش وغيرها من حيوانات السفانا التي تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن صحارى مصر خلال هذا العصر القديم كانت كثيرة الأمطار التي وصل متوسطها إلى حوالي ٥٠٠ ملليمتر في العام، كما كانت الصحراء مليئة بالشجيرات والحشائش.

ويبدو أنه عندما حل الجفاف بالصحراء نزلت وادي النيل هذه المجموعات المختلفة التي استقرت كل واحدة منها في منطقة خاصة بالنوبة

والصعيد. وعندما وصلت هذه المجموعات إلى وادي النيل لم يكن النهر جزل العطاء، فقد كان موسميا تصله أمطار المرتفعات الإثيوبية في دفعات كبيرة ومفاجئة خلال فصل الصيف، كما لم تكن تصله المياه في فصل الشتاء فينكمش وقتها إلى برك صغيرة ومتناثرة. كانت الأوقات صعبة: كان الجو باردا وجافا والنهر غير منتظم والعيش في ظل هذه الظروف شاقا، فقد كان الأمر يتطلب من الإنسان أن يتعايش مع نهر يأتي في فيضان جارف في لحظة زمنية ثم ينقطع عن المجئ لشهور طوال.

واحتاج العيش في ظل هذه الظروف إلى إيجاد مصدر جديد للغذاء غير صيد الحيوان الكبير الذي لابد وأن الكثير منه قد هاجر من المنطقة في ظل هذه الأحوال المناخية القاسية. وقد وجد الإنسان في الأسماك هذا المصدر منذ أقدم الأزمنة ثم في درنات النبات منذ حوالي ١٨.٠٠٠ سنة.

وشهد سكان وادي النيل أوقاتا عصيبة في فترة الفيضانات العالية التي استمرت لحوالي ٥٠٠ سنة فيما بين ١٢٥٠٠ و ١٢٠٠٠ سنة قبل الآن، وهذه كما نذكر جاءت نتيجة التغيرات الكبيرة التي حدثت في مناخ هضبة البحيرات الاستوائية، والتي سببت زيادة كمية المياه التي وصلت إلى مصر في تلك الفترة زيادة جعلت العيش في وادي النيل صعبا إن لم يكن مستحيلا. وقد تسببت هذه الفيضانات في تهميش الوادي وهجرة أعداد كبيرة من سكانه إلى الصحراء التي كانت الأمطار قد بدأت تتساقط عليها عند ذلك التاريخ [(٢٣)]]

نستطيع أن نجمل هذه الوثيقة في مسألتين أساسيتين: الأولى أن الحياة

(الاجتماعية) بدأت في الصحراء، وأن الحياة في الصحراء المصرية (وهي التي تشغلنا الآن) كانت – ذلك الزمان – أكثر أمانا وأوفر خيرا وأقل مشقة، عكس ما عرف ونسب إلى عصور تاليه، واستدرج في الاتجاه الزمني العكس ليدل على أنه بدون النيل لم تكن الحياة – في هذه الأرض المصرية – ممكنة. المسألة الثانية أن الانتقال من الصحراء إلى وادي النهر لم يكن اختيارا سهلا، وإنما كان محفوفا بالصراعات، واحتاج إلى قدرات واستحداث وسائل وتوظيف تجارب هي التي جعلت الحياة (الاجتماعية) ممكنة في تلك العهود السحيقة، فليس لنا أن نتصور أن ذلك الإنسان القديم قد رأى النهر فاستلقى على ظهره يستقبل نسائمه لينهض بين الحين والآخر ليلتقط من سمكه ويشرب من مائه ويجنى من أثمار ما ينبت على شاطئه.. هذه " الجنة " البدائية المتخيلة في خيال لا يصح الركون إليه حين نعمد إلى جلاء الحقيقة.

* * *

يبقى من أمر " هبة النيل " ما يتصل بالدلتا، وحديث هردوت عنها أكثر إثارة للتأمل، أما تاريخها الجيولوجي كما رسم أطواره رشدي سعيد فإنه يوسع من أفق الرؤية حتى نكاد نرى في تكوين الدلتا كيف تشكل العالم عبر العصور، وإلى أين تمضي به حركة الزمن وتبدلات المناخ على المستوى الكوني. نكتفي بما أثاره هردوت، ولا نشك في أن هذا المثلث المكوّن من رواسب الفيضان عبر آلاف السنين (وقد أحصى رشدي سعيد امتداداتها اعتمادا على متوسط ترسيب الطمي في موسم الفيضان، وتحليل التربة وقياس ما تحمل من أشعة معينة) هذا المثلث، هو أكثر من غيره هبة النيل – بالمعنى الحسّي الذي أراده هردوت –

بصرف النظر عن تفاصيل لا يدخل فيها مصدر أو مصادر هذه الهبة، وهل هي جبال إثيوبية أو جبال النوبة، أو يشاركهما غيرهما. على أن الدلتا – أكثر من غيرها أيضا – هبة المصريين بالمعنى الذي نقره، لأن التحدي وفعل الإرادة كان في ترويضها، وتهيئة أرضها للزراعة، وخلق ملاءمة بينهما وبين أفرع النهر – الطبيعية والصناعية – كان أشد عسرا وجهدا، وأدل على قوة الارتباط بالأرض والحرص على تذليلها لحياة قابلة للترقي، وهذا لا يتحقق إلاّ عن طريق الزراعة، التي تستلزم إزالة الأحراش والغابات، وتحجيم الحياة البرية السائدة فيها، ثم التحكم (النسبي) في تدفق المياه وتخللها في جهات هذا المثلث. وهذا ما احتاج إلى آلاف من السنين لم تجد من يسجلها إلاّ في القليل،لأن الأرض الغارقة،أو الندية، تؤثر سلبا على شواخص الآثار، ومع وجود أدلة تؤكد أن الدلتا كانت أكثر عمرانا، ومدنا، وبشرا، وتجددا باستهداف الهجرات من الشرق – عبر سيناء، ومن الغرب عبر الصحراء الغربية، فإنها الأقل آثارا شاخصة قادرة على إعلان حضورها التاريخي، بسبب ما أشرنا إليه من الرطوبة والرشح وسطوة الفيضان، فضلا عن زحف البحر المتوسط الذي غمر الدلتا بمياهه غير مرة، ولأزمنة طويلة (ينظر رشدي سعيد في عدة أماكن من كتابه)، ولأن الشعوب الأجنبية التي كانت تزحف في شكل جيوش غازية، أو تتسلل في شكل هجرات متفرقة، ثم تتجمع، كانت تؤثر الإقامة في الدلتا لأنها موصولة بالوطن الأصلي، ولأنها الوادي الخصيب الذي يستطيع أن يوفر الرخاء للقادمين من مناطق الجدب. وهنا نذكر أن الهزائم التي لابد أن تلحق بهؤلاء الغزاة من الشرق أو من الغرب، طال الزمن أو قصر، كانت تنتهي إلى اضمحلال ما أقيم في عصرهم من المدن، أو تخريبها بعدّها أثرا من آثار المستعمر الأجنبي، ولم يكن نشاط

بعض أفرع النيل أو جفافها بمعزل عن ذلك. لقد آثر هردوت الدلتا ببعض الأوصاف، وألقى حيالها ببعض التساؤلات التي تمس جوهر اعتزاز المصريين بتاريخهم ووطنهم، وبخاصة اعتقادهم بأنهم أقدم شعوب العالم. وقد ارتبط وصف هردوت بمشاهداته أواسط القرن الخامس قبل الميلاد (المشهور أن هردوت زار مصر عام٤٤٠ ق.م)، ومع تأثره بالخيال واستمداد بعض صوره وأساطيره فإن خياله لم يذهب إلى المدى الذي يتصور فيه كيف كانت حال الدلتا قبل أن تذلل أرضها للزراعة، وتنتشر فيها المدن.

أنيس زكي: لا شاهد إلاّ الدلتا

وهنا نسترفد خيال أنيس زكي، جليس العوامة وحارس المتعة الأساسية في جلساتها الليلية في رواية نجيب محفوظ: " ثرثرة فوق النيل ".

وهذا ما استحضرت بصيرة أنيس زكي من صور الحياة في الدلتا قبل عصر الزراعة، وجهد الإنسان المصري في ترويض أحراشها.

[ورنا إلى النار بإعجاب مستسلما لسحرها العجيب.وقال إن أحدا لا يعرف سر القوة كالدلتا. الأبراص والفئران والهاموش وماء النهر كل أولئك عشيرتي ولكن لا يعرف سر القوة إلا الدلتا. الشمال كله دنيا سحرية مغطاة بالغابات لا تعرف النهار إلا دفعات من الضوء المتسلل من شباك الأوراق والغصون. وذات يوم تراكضت السحب هاربة وحل ضيف ثقيل مشقق الجلد كالح الوجه اسمه الجفاف. ماذا نصنع وهاكم الموت يزحف علينا؟.

ذوت الخضرة وهاجرت الطيور وهلك الحيوان. قلت هاكم الموت يزحف ويمد قبضته إلينا. أما أبناء عمي فقد مضوا إلى الجنوب التماسا

للعيش اليسير والقطوف الدانية ولو في أقصى الأرض، وأما أسرتي فقد اتجهت نحو المستنقعات المتخلفة من مياه النيل، ولا سلاح لها إلا عزيمتها ولا شاهد على مغامراتها الجنونية إلا الدلتا. وفي انتظارها تكتل نبات الشوك والزواحف والوحوش والذباب والبعوض، ثمة مأدبة وحشية للفناء ولا شاهد إلا الدلتا. قالوا ليس أمامنا إلا أن نقاتل شبرا فشبرا وأن نجالد بالعرق والدم. السواعد الدامية والأعين المحملقة والآذان المرهفة ولا شيء يسمع إلا دبيب الموت. وانتشرت الأشباح ودومت النسور تنتظر الضحايا. لا وقت إلا للعمل، لا هدنة لدفن الموتى، ليس ثمة من يسأل أين يذهبون. وولدت أعاجيب وبذرت بذور المعجزات ولا شاهد إلا الدلتا(٢٤)..]

* * *

إن أنيس زكي الذي وصفه مديره – في الفصل الأول من الرواية – أن عينيه ليستا كعيون خلق الله، لأنهما تنظران إلى الداخل لا الخارج، استطاع أن يتعقب تاريخ بعض شخصياته في الزمن الماضي حتى عصر الفراعنة، وأن يخاطب الحوت الذي نجىّ يونس إذ ظهر له من بين أمواج النيل، ووقف بين يدي هارون الرشيد يصب له الخمر من إبريق من الذهب والجواري بين يديه. إنه – باختصار – مدمن التاريخ والثقافة، شطح به خياله إلى كل العصور (المصرية) فكان المؤهل لاستحضار هذا المشهد (الماورائي) الكاشف عن صلابة الإنسان وصدق إرادته في تطوير المكان وإخضاعه لحاجاته.

أما هردوت الذي تحركت فكرته في حدود المشاهدة والسماع والاستنتاج فإن هذه السبل الثلاث لم توصله إلى ما رآه أنيس زكي، وإن اقترب من ذلك

في بعض عباراته. ففي عبارة (دينية أسطورية) مفتوحة على الزمن الماضي بغير حدود تدل (كما جاءت في أسطورة إيزيس وأوزوريس) على أن الطفل حورس عندما اضطرت أمه إلى تركه وحيدا بين أحراج الدلتا، كان غذاؤه لبن البقرة، ولكن هردوت يستوحى أسطورة أخرى أقرب إلى الطابع الإغريقي، فإذا لاحت الفرصة حاول أن يستخف بادعاء القدم والعراقة في تكوين شعب مصر، فبعد أن يردد أن الدلتا كانت مستنقعا عندما وحد " منا " الوجهين، وأن الولاية الوحيدة التي كانت تظهر فوق الماء زمن الفيضان هي طيبة وحسب (وقد دحض خفاجة هذا الزعم، وأشار إلى أن الدلتا يوم فتحها منا كانت عامرة بالسكان.. إلخ، ولكن هذا الامتداد في الماضي، وما يستنتج منه لا يشبع حاجة دفينة في عقل هردوت، ومن ثم لا يبحث عن جواب سؤال مفترض عن عمق الوجود للوطن المصري عند مثقفي المصريين كما سبق له أن فعل عدة مرات بأن كل يسأل الكهنة، لكنه في مسألة القدم يأخذ بآراء الأيونيين، ويحتاط لنفسه بأن يذكر بأن هؤلاء الايونين يظنون أن الدلتا وحدها هي مصر، ولكنه لا يتحفظ على هذا الخطأ، ولا يناقش ما يترتب عليه من تحريف، ويستمر في استثمار الوجه السلبي المظنون من الظن الأيوني، فيقول: " أما بقية مصر – (أي ما بين منف إلى بلاد النوبة) فهي جزء من ليبيا وجزء من بلاد العرب. فإذا سلمنا بهذا القول (!!) كان معناه أنه لم يكن للمصريين وطن فيما مضى. في الواقع إن الدلتا –كما يؤكد المصريون أنفسهم، وحسب اعتقادي الشخصي – أرض طميية، وأنها في نهاية القول حديثة التكوين – وعلى ذلك، إذا لم يكن لهم وطن من قبل، فلماذا يعتقدون أنهم أقدم الشعوب، ولماذا يحاولون المستحيل لإثبات ذلك؟[٢٥]".

من المؤسف أن هذه العبارة (الحانقة) خانتها اللباقة، كما خانها الفهم، فسقطت مزاعم المنهج وصحة الاستنتاج.

٣- عرائس النيل.. وتجليات أخرى

استطاع هردوت أن يتعقب الآثار العميقة التي أثر بها النيل في حياة المصريين، بل في اعتقادهم بما قبل الحياة، وما بعد الحياة (الدنيا) أيضا. لقد " اجتهد " هردوت في تحديد منابع النيل (مصدر مياهه) وطبيعي أنه لم يوفق، ومن بعده قرون غير قليلة لم توفق أيضا حتى تتابعت محاولات الاستكشاف في القرنين التاسع عشر والعشرين، غير أنه لم يردد ما كان يعتقده عامة المصريين تخيلا أو تدينا بأنه كان يفيض من معينين: أحدهما دموع إيزيس على زوجها الشهيد، والثاني عرق ذلك الشهيد، وكما يذكر الدكتور خفاجة: القصة بعد هذا كله تصوير لآمالهم في عودة النيل، يصورونه في بعث ذلك الشهيد [٢٦]. ويبدى هردوت اهتماما واضحا بعبادة النيل، وما يقدم له من قرابين، وما يقام له من احتفال عند إقبال الفيضان، فيذكر في مقام الضحية أنها دائما من الحيوان، تساق إلى المذبح (الملحق بالمعبد) ثم توقد النار وتسكب الخمر على المذبح فوق الضحية، وهنا ينحرونها مبتهلين إلى الإله [٢٧]... ويذكر أنهم يضحون بالثيران والعجول، ولا يضحون بالأبقار، لأنها التي أرضعت حورس إبان غياب أمه لتبحث عن أبيه، فالأبقار مقدسة لإيزيس، وتمثال إيزيس على شكل امرأة وله قرنان، والمصريون جميعا – بغير استثناء – يخصون الأبقار من بين الماشية كلها بأكبر تعظيم.. ويدفنون الثيران والأبقار عند موتها بهذه الكيفية: يلقون بالإناث في النهر، أما الذكور فيدفنها سكان كل مدينة في ضواحي مدينتهم

[٢٨]. وكما يجري إلقاء جثث الأبقار في النهر يذكر الدكتور خفاجة أن " فحل أبيس " – دون عامة الثيران –كانت شعائر المصريين تقتضي إغراقه إذا أدركته الشيخوخة، هذا مع أنه – خفاجة – يشكك في دقة المعلومة التي تذكر أن الثيران تدفن، وأن الأبقار تلقى في النهر!! – ويذكر هردوت – في مقام التضحية أيضا – أن المصريين في مقاطعة منديس لا يضحون بالمعز بل بالضآن، إذ كان التقديس للكباش وليس للتيوس، وهذه الشعيرة – يذكر هردوت – يلتقي فيها المصريون والإغريق – مع اختلاف التعليل، ويتحفظ على فعل مقاطعة منديس بما يصنعه أهل طيبة الذين لا يضحون بالكباش ولكنهم يقدسونها [٢٩]، وكذلك يضحي الأثرياء، أما الفقراء فإنهم – لضآلة مواردهم – يشكلون من العجين خنازير ويخبزونها ثم يقدمونها قربانا [٣٠].
سيعرض هردوت للأسماك بأنواعها، وما يصح أن يقدم قربانا وما لا يصح، كاشفا عن صلة هذا بالأسطورة الشعبية المتجذرة في عقائد العامة (إيزيس وأوزوريس)، وإذ يكشف هردوت عن ولع المصريين بإقامة الأعياد والاحتفالات فإنه يظهر صلة النيل، وفيض إقباله بمظاهر البهجة التي تصل حد المسخرة والهجاء، إذ يصور القوارب تحمل الرجال والنساء معا بين طبل وزمر ورقص " فإذا ما بلغوا – أثناء إبحارهم – مدينة من المدن جنحوا بزورقهم إلى الشاطئ وقاموا بما يأتي: بينما يستمر بعض النسوة في القيام بما وصفت، تعلو أصوات بعضهن هاتفات، ساخرات بنساء هذه المدينة، وبعضهن يرقصن، كما يقف بعضهن رافعات ثيابهن، و" الناس " يفعلون مثل ذلك عند كل مدينة على شاطئ النهر، عند وصولهم إلى " بوبا سطيس " يحتفلون بالعيد، ويقدمون أضحيات عظيمة [٣١]. " الخ، وعيد " بوبسطة "

المشار إليه هو عيد الفيضان. ومن بين وحوش الماء يقدس بعض المصريين التماسيح، ويراها بعض آخر أعداء. يقدسها أهل طيبة وما حولها، وأهل بحيرة مويريس (بحيرة قارون بمحافظة الفيوم)، ويربيّ سكان كل إقليم من هذين الإقليمين تمساحا واحدا من بين التماسيح كلها، يدرب ويستأنس ثم توضع في أذنيه أقراط من الحجر المذاب والذهب، وحول قائمتيه الأماميتين أساور، ويقدمون له طعاما خاصا وأضحيات، ويعاملونه طول حياته أحسن معاملة، وعند موته يحنطونه، ويدفنونه في مقابر مقدسة [٣٢]. وبالمثل يتعقب هردوت حيوان الماء وأماكن تقدسيها في مصر، مثل أفراس النهر، وكلاب الماء، ومن الأسماك الشبوط والثعبان، كما توجد حول طيبة حيات مقدسة "لا تؤذي الإنسان مطلقا، صغيرة الحجم، لها قرنان ينبتان بأعلى الرأس، تدفن عند موتها في معبد " زيوس "، لأنها – على حد قولهم – مقدسة لهذا الإله[٣٣]".

وأخر ما نذكر من أثر النيل في حياة أهل مصر ما يترتب على موت أحد في النيل، بسبب اختطاف تمساح له، أو جرفه النهر ثم طفت جثته، يذكر هردوت أنه سواء كان هذا الشخص مصريا أو من الأجانب: تحتم قطعا على سكان المدينة التي وصلت عندها الجثة أن يحنطوها، وأن يعنوا بها كل العناية، ويدفنوها في مقبرة مقدسة، ولا يسمح لشخص ما أن يلمس الميت، لا من أقاربه ولا من أصدقائه، ولكن ذلك يباح لكهنة النيل أنفسهم، فهم الذين يدفنون الجثة بأيديهم، إذ تعد هذه شيئا أعظم من جثة فرد (عادي)[٣٤].

* * *

هذا بعض ما سجل هردوت من المعتقدات والعادات وأساليب العيش مما أثر فيه شكل الحياة المعتمدة على النيل، بدءا من اتخاذ الزراعة نشاطا أوليا وأساسيا، وما يتفرع عن ذلك ويتجلى في المعتقدات تجاه النبات والحيوان، والماء نفسه. أشرنا إلى ما هو خاص ومميز للحياة المصرية، مع جمال ما وصف به السائح الإغريقي (هردوت) المدن والقرى المصرية عندما يحيط بها ماء الفيضان، فتبدو كالجزر في إقيانوس عظيم، وما وصف به التنقل بين هذه المدن والقرى بواسطة الزوارق الصغيرة أو المراكب المصنوعة من شجر السنط. ومن المهم أن نذكر بما هو معروف من أن النيل والزراعة قد صنعا مبدأ تقسيم السنة إلى ثلاثة فصول، زمن كل منهما أربعة أشهر: فصل الفيضان، وفصل الفلاحة والزرع، وفصل الحصاد والجفاف. ومن المهم أن نذكر أن الدكتور رشدي سعيد قد تعقب هذا التتابع الزمني بما أقام فيه القدماء من أعياد. وربطه بمعتقدات العصر المسيحي في مصر، ثم بالعصر الإسلامي، وهنا سنجد الشعوب القديمة لا تتخلى عن موروثها ولكن تجتهد في اكتشاف تعليل يلائم اختلاف أحوالها لاستبقاء تقاليدها المميزة لشخصيتها:

يقول في كتاب "نهر النيل"

[وحتى وقت قريب كان المصريون يحتفلون ببدء ارتفاع النيل في ليلة السابع عشر من شهر يونيه الذي يوافق الثاني عشر من شهر بؤونة بالتقويم القبطي وهو الاحتفال الذي يعرف باسم ليلة النقطة، لأن المصريين كانوا يعتقدون أن نقطة من الماء لها فعل الخميرة تسقط من السماء فتسبب في تلك الليلة ارتفاعه. ومن المرجح أن هذا الاحتفال قديم يعود إلى مصر القديمة – فقد كان المصريون القدماء يعتقدون بأن زيادة النيل

ترجع إلى دموع إيزيس التي كانت تسكبها حزنا على زوجها أوزوريس الذي ذبحه أخوه ست – ويحتفل الأقباط المحدثون يوم ١٢ بؤونة من كل عام بعيد القديس ميخائيل – الذي يعتقد أنه يشفع للمصريين لزيادة نهر النيل – وكان المصريون يراقبون ارتفاع النيل باهتمام كبير، ويعلنون عن مدى ارتفاعه كل يوم في شوارع القاهرة بواسطة "منادى النيل" وعندما كان النيل يصل في ارتفاعه إلى منسوب ١٦ ذراعا كان هذا نذيرا بقطع أو جبر الجسور والسماح لمياه النيل بالدخول إلى أحواض مصر الزراعية وإغراقها، وكان احتفال جبر الخليج هذا هو عيد وفاء النيل][٣٥].

* * *

وفي ختام هذه الورقة التي حاولت إظهار ما أبدى هردوت من عناية بالنيل، حتى جعله واهب أرض مصر، وواهب الحياة للمصريين أيضا، نذكر له أمورا إيجابية، ذات اتصال بالنيل والأرض والحياة المصرية عامة.

أولا: نذكر له اعترافا محددا جليا بأن المصريين هم الذين علموا الإغريق الكثير من العقائد، ومن أساليب الحياة أيضا، ونصّ أهم ما عبر به عن هذا الأمر يقول:

[وأنا أقرر الآن أن " ميلامبوس " ذلك الرجل الحكيم، الذي أوجد فن العرافة، قد تعلم من المصريين أشياء عديدة مختلفة، نقل منها إلى بلاد اليونان – بعد تعديل طفيف – ما يختص بديونيسيس. وأنا لا أومن مطلقا بأن الاتفاق بين شعائر " ديونيسيس " في مصر وفي بلاد اليونان وليد الصدفة. وإلا لانسجمت هذه الشعائر مع طباع اليونانيين وما كان دخولها

عندهم حديث العهد. ولن أقول أبدا إن المصريين نقلوا هذه الشعائر عن اليونانيين، لا هي ولا غيرها من العادات.

لقد جاءت أسماء الآلهة كلها تقريبا من مصر إلى بلاد اليونان. أما أنها قد جاءتنا كلها من الأجانب فهذا أمر وصلت إلى معرفته أثناء بحثي. وأظن أنها جاءت من مصر على الأخص، وأنا أردد هنا ما يقوله المصريون أنفسهم. ولا يعتقد المصريون مطلقا في عبادة الأبطال.

لقد أخذ اليونانيون إذن عن المصريين هذه العادات وغيرها مما سأتحدث عنه، ولكنهم لم يتعلموا من المصريين عمل تماثيل " هرمس " ذات الذكر المنتصب، بل تعلمها أهل " أثينا " من البيلاسجيين " قبل سائر اليونانيين، ثم أخذها هؤلاء عن الآثينيين] (٣٦).

ثانيا: نذكر له الإشادة بروح الاحترام التي يبديها الشباب في مصر تجاه الشيوخ،إذ يقول:

[ويتفق المصريون مع "اللاَّكيديمونيين" وحدهم من بين اليونانيين في أمر آخر، عندما يقابل الشبان الشيوخ منهم يفسحون لهم الطريق، وينتحون جانبا. وعندما يقبل عليهم الشيوخ، يقومون من مقاعدهم. ولكنهم لا يتفقون مع أحد من اليونانيين في عادة أخرى، فبدلا من أن يتبادلوا فيما بينهم عبارات التحية في الطرقات، ينحنون احتراما ويخفضون اليد حتى الركبة] (٣٧).

ثالثا: ونذكر له إهماله لأكذوبة شاعت لدى العامة، ربما في زمن متأخر عن التضحية بفتاة عذراء، تقدم قربانا للنيل حتى يأتي الفيضان. إن عبارة هردوت تحمل معنى ازدراء هذا الزعم وجهل من يقول به،

ليس بالنسبة لفتاة بريئة، بل بالنسبة للقرابين البشرية من حيث المبدأ. يقول:

[ويحكي اليونانيون روايات عديدة – دون تدقيق –، منها تلك الرواية السخيفة التي يروونها عن " هيرا كليس ". إذ يحكى أنه لما جاء هيرا كليس إلى مصر، وضع المصريون الأكاليل على رأسه وأخذوه في موكب ليضحوا به لزيوس، فلزم الصمت برهة. وما أن بدأوا بإقامة الشعائر للتضحية أمام المذبح حتى لجأ " هيرا كليس " إلى العنف وقتلهم عن بكرة أبيهم. ويلوح لي من هذه الرواية أن اليونانيين يظهرون جهلا مطبقا بطباع المصريين وعاداتهم. إذ كيف ينبغي أن يضحى ببني آدم قوم لا يضحون من الحيوان بغير الخنازير والثيران والعجول إن كانت طاهرة، ثم بالأوز!!.

ثم كيف يستطيع هيرا كليس قتل هذه الآلاف المؤلفة بمفرده وهو ما يزال بعد – على حد قولهم – بشراً من الناس!!. ألا ليت الآلهة بعد الكثير مما روينا عن هذه الأمور تتقبل ذلك بقبول حسن] (٣٨).

* * *

كيف تحولت عروس النيل إلى حقيقة فنية ؟

لا نستطيع أن نجزم بالزمن الذي ادّعى أن فيضان النيل يرتبط – في معتقدات المصريين – بإلقاء فتاة عذراء في مياهه خلال احتفال عظيم يشهده الفرعون وأركان دولته من الكهنة والأعوان، وكما رأينا في عبارة هردوت استنكاره لإمكان تقديم قرابين بشرية من قوم يتقربون بالضأن والأوز حتى بالخبز على هيئة حيوان. إن هذه الفرية العجيبة الممجوجة

شاعت على الرغم من أن حياة قدماء المصريين موثقة باللغة، وبالصور على جدران معابدهم ومقابرهم، وهذه الحياة تشمل ما عاشوه في الدنيا، وما ينتظرونه فيما بعدها، وليس في هذا كله أدنى إشارة إلى التضحية بنفس بشرية من أجل فيضان النيل أو أي سبب أخر، بل إن قرابين المصريين – كما تجسدها جدران المعابد، والمقابر – لا تختلف أدنى اختلاف عن الصدقات التي يوزعها أهل المتوفّى على قبره صدقة للفقراء في أيامنا، سواء لدى أقباط مصر، وتسمى عندهم "رحمة" أو مسلميها، وكما سمعتها في قريتي (بمحافظة الدقهلية) كانت تسمى "رحمة ونور"!! فمن أين جاءت " أسطورة " عروس النيل ؟ إن مصادر الكتابة العربية لا تشير إلى شيء مثل هذا باستثناء مصدر واحد، هو كتاب: "فتوح مصر وأخبارها" لابن عبد الحكم.

وهذا أصل حكاية عروس النيل

[حدثنا عثمان بن صالح عن أبي لهيعة عن قيس بن الحجاج عمن حدثه: أتي أهلها إلى عمرو بن العاص حين دخل بؤونة من أشهر العجم فقالوا له أيها الأمير إن لنيلنا هذا سنة لا يجري إلا بها. فقال لهم: وما ذاك ؟ قالوا إنه إذا كان اثنتي عشرة ليلة تخلو من هذا الشهر عمدنا إلى جارية بكر بين أبويها فأرضينا أبويها وجعلنا عليها من الحلي والثياب أفضل ما يكون، ثم ألقيناها في هذا النيل – فيجري. فقال لهم عمرو: إن هذا لا يكون في الإسلام، وإن الإسلام يهدم ما قبله، فأقاموا بؤونة وأبيب ومسرى لا يجري قليلا ولا كثيرا حتى هموا بالجلاء، فلما رأى ذلك عمرو كتب إلى عمر بن الخطاب بذلك، فكتب إليه عمر: قد أصبت. إن الإسلام يهدم ما كان قبله، وقد بعثت إليك ببطاقة فألقها في داخل النيل إذا أتاك كتابي.

فلما قدم الكتاب على عمرو فتح البطاقة فإذا فيها: من عبدالله عمر أمير المؤمنين إلى نيل أهل مصر. أما بعد، فإن كنت تجري من قبلك فلا تجر، وإن كان الله الواحد القهار الذي يجريك فنسأل الله الواحد القهار أن يجريك. فعرفهم عمرو بكتاب أمير المؤمنين،وبالبطاقة، ثم ألقاها، فألقى عمرو البطاقة في النيل قبل يوم الصليب بيوم، وقد تهيأ أهل مصر للجلاء والخروج منها، لأنه لا يقوم بمصلحتهم فيها إلا النيل، فأصبحوا يوم الصليب وقد أجراه ستة عشر ذراعاً في ليلة، وقطع الله تلك السنة السوء عن أهل مصر] (٣٩).

* * *

والطريف أن هذا المؤرخ الذي يعد الأقرب إلى عصر الراشدين (ولد١٨٧هـ- توفى٢٥٧هـ) هو الذي يعتمد هذا الادعاء المستغرب، في حين لم يقل به المسعودي في كتابه " أخبار الزمان " الذي ازدحمت صفحاته بالأساطير والأعاجيب التي لا يشهد لها عقل أو نقل ولد استحسن الشعراء وكتاب الدراما هذه الأسطورة، وراحوا يصورونها من زوايا مختلفة،فأبدع بعضهم أيما إبداع، نذكر منهم المؤلف والمخرج الإذاعي عبد الوهاب يوسف (وقد مات شابا أعقاب فوز برنامجه عن خوفو حتى قيل إن لعنة الفراعنة أدركته)، ولكن الصورة (الشعرية)الناصعة الفذة رسمها أمير الشعراء أحمد شوقي في سياق قصيدته الخالدة:

"أيها النيل (٤٠)"، وإذا كان السياق لا يتسع لذكر هذه القصيدة الفريدة، التي تعد خير قربان يقدم إلى النيل في كل عهوده، فإننا نقتبس منها ما آثره ناقد كبير مشهود له بالذائقة الراقية والخبرة العميقة بجماليات

الشعر، وهو الدكتور عبدالله الطيب (المجذوب)، كما يتيح لما كتبه عن هذا المقطع من القصيدة بأن يكون آخر ما نذكر – على سبيل الاستدعاء – حول قراءة هردوت للنيل، ليكون هذا التقدير شاملا هردوت الذي أشاد بالنيل، وشوقي الذي مجده في شعره، وعبدالله الطيب الذي شهد لهذا الشعر بالعبقرية:

أحمد شوقي وعروس النيل وبصيرة ناقد

[... ثم أخذ شوقي بعد هذا في وصف رائع لمشهد الضحية التي كان يقدمها الأوائل للنيل، وصف لو كان ظفر به السير جيمز فريزر ما أشك أنه كان يترجمه ويستشهد به في كتابه " الغصن الذهبي " بمعرض الحديث عن المراسيم الدينية القديمة في مصر:

ونجيبــــه بــــين الطفولــــة والصــــبا   عــــذراء تشــــربها القلــــوب وتعلــــق

كــان الزفــاف إليــك غايــة حظهــا   والحــــظ إن بلــــغ النهايــــة موبــــق

لاقيــــت أعراســــا ولاقــــت مأتمــــا   كالشــــيخ يــــنعم بالفتــــاة وتــــزهق

هذا التشبيه يدلك على دقة إحساس شوقي. وربما كان يشير به إلى حادث خاص من هذه الحوادث الكثيرة في الشرق، من زفاف الأبكار الخرد إلى القاسين من الشيوخ، ولا أبرع من تصوير النيل بصورة شيخ من أولئك الشيوخ ذوى العيون الطامحة والقلوب النزاعة القاسية:

في كــــل عــــام درة تلقــــى بــــلا   ثمــــن إليــــك وحــــرة لا تُصــــدق

حــــول تســــائل فيــــه كــــل نجيبــــة   سـبقت إليـك متـى يحـول فتُلحـق

والمجد عند الغانيات رغيبة يبغى كما يبغى الجمال ويُعشق

لا أشك أن كلام شوقي هذا كان ينطبق على حوادث كثيرة. ولكن يخيل لي أن الكثرة الكاثرة من الفتيات المصريات لم يكن يتمنين أن يزففن إلى النيل مهما كان في ذلك من الشرف، شأنهن في ذلك شأن أصحاب الشعور الحمر من شبان المصريين القدماء، ما أحسبهم إلا كانوا يفزعون من أن يضحى بهم لآلهة القمح كل عام، وإن كانوا يؤهلون قبيل التضحية ويشرفون غاية التشريف.

إن زوجوك بهن فهي عقيدة ومن العقيدة ما يلب ويحمق

ما أجمل الإيمان لولا ضلة في كل دين بالهداية تلصق

هذا كلام جدير أن يصدر مثله من رجل عالي الفكر والثقافة كشوقي، لم يخل من نزعات الشك بين حين وآخر على حسن العقيدة.

زفت إلى ملك الملوك يحثها دين ويدفعها هوى وتشوق

ولربما حسدت عليك مكانها ترب تمسح بالعروس وتحدق

مجلوة في الفلك يحدو فلكها بالشاطئين مزغرد ومصفق

في مهرجان هزت الدنيا به أعطافها واختال فيه المشرق

فرعون تحت لوائه، وبناته يجرى بهن على السفين الزورق

حتى إذا بلغت مواكبها المدى وجرى لغايته القضاء الأسبق

وكسا سماء المهرجان جلالة سيف المنية وهو صلت يبرق

وتلفتت في اليم كل سفينة وانثال بالوادي الجموع وحدقوا

ألقــت إليــك بنفســها ونفيسهــا   وأتتــك شيقـــة حـــواها شيـــق

بهذه الأبيات وحدها يستحق شوقي الخلود. وكثيرا ما أقرأ كلام من ينتقدونه، ثم أذكر هذه الأبيات فأعجب أشد العجب، ثم يحضرني قول ابن الوردي رحمه الله:

ليـــس يخلـو المـرء مـن ضـد ولـو   طلــــب العــــزلة في رأس جبـــل

ونكتفي بهذا القدر من قافية شوقي، وهي على طولها جوهرة من جواهر العربية، ولولا أن ديوان شوقي في الأيدي، ولا تكاد تخلو بلدة عربية منه، لأوردتها كاملة] (٤١)

ويختم الدكتور رشدي سعيد حديث خرافة عروس النيل البشرية، بإشارة إلى عروس رمزية ذات طقس سنوي يرتبط بالفيضان، قد تكون كومة فوق سد ترابي تعلوه أعواد الذرة يجرفها النهر أول فيضانه، وقد تكون حفنة من نقود فضية تلقى في المجرى..

وهذا نص عبارته ختاما رمزيا لتدخله الموفق في سياق ما قدمنا من رؤية:

[كانت عملية قطع الجسور وإدخال المياه إلى الحقول واحدة من أهم أحداث السنة الزراعية بمصر والتي كان يحتفل بها احتفالا كبيرا له طقوسه الخاصة فيما بين السادس والسادس عشر من أغسطس من كل عام. ففي القاهرة كان يقطع الجسر الترابي عند مدخل القناة التي كانت تعرف باسم الخليج والتي كانت تخرج من مصر القديمة وتمر في شارع بور سعيد (الخليج المصري سابقا) وقد ردمت هذه القناة في أواخر القرن التاسع عشر، وكان من طقوس الاحتفال بناء كومة مخروطية الشكل أمام السد الترابي عند

مدخل القناة تسمى العروسة تزرع فوقها حبوب الذرة وكانت الكومة تجرف أمام الماء عند ارتفاعه وقبل جبر جسر الخليج بحوالي الأسبوع، وربما رمز هذا الطقس إلى عادة إلقاء فتاة عذراء في النهر قيل أن المصريين القدماء كانوا يضحون بها حتى يجلب النهر الخير. وليس هناك ما يؤكد أن هذه العادة كانت تمارس في مصر القديمة. ومهما كان الأمر فإن الطقس يرمز إلى زواج النهر بالأرض وهي العروس التي كانت تنتظر قدومه لكي تخصب. وفي أوقات لاحقة أدخل طقس إلقاء النقود في الخليج عند الاحتفال بجبره فيتسابق الناس في الغطس في النهر للحصول عليها] (٤٢)

الهوامش

١- النسخة التي اعتمدنا عليها من كتاب هردوت، وهو بعنوان: "هردوت يتحدث عن مصر" ، ترجمها الدكتور مُحَمَّد صقر خفاجة، وقدم لها الدكتور أحمد بدوي.

الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية – المركز القومي للترجمة ٢٠٠٧ وعن المعجبين بهردوت، والمشككين فيه: راجع مقدمة أحمد بدوي – ص ١٠ وص ١٩.

٢- المصدر السابق – مقدمة أحمد بدوي – ص ٢٦ (الهامش).

٣- وكان هذا من عوامل الشك في موضوعية هردوت أيضا، إذ يرى بعض نقاده أن إقامته على ارض مصر لم تجاوز الدلتا وواحة الفيوم، ومن الجائز أنه زار الصعيد مدة قصيرة، فأنّى له أن يلم بأطراف الجهات المصرية المترامية.

انظر: هردوت يتحدث عن مصر – مقدمة أحمد بدوي – ص ٢٣، ٢٤.

٤- الدكتور رشدي سعيد: نهر النيل – دار الهلال (الطبعة الثانية) – القاهرة ٢٠٠١.

٥- هردوت يتحدث عن مصر: ص ٧٢، ٧٣.

٦- المصدر السابق: ص ٧٤.

٧- المصدر السابق: ص ٨٣ ولو تقبلنا مقولة إن مصر هبة النيل على ظاهرها فإن النيل سيبدو مجرد وسيلة نقل، وليس ما يمنع أن نصحح العبارة بأن نقول إن مصر هبة إثيوبيا، لولا أن إثيوبيا لم تهب لنفسها شيئا ذا بال إلى زمننا هذا.

٨- المصدر السابق نفسه.

٩- المصدر السابق: ص ٧٤.

١٠- المصدر السابق: ص ٨٧، ٨٨.

١١- المصدر السابق: ص ٩٣.

١٢- المصدر السابق: ص ٧٣.

١٣- المصدر السابق: ص ٨٧ – (الهامش)

١٤- المصدر السابق: ص ٨١، وهامش الصفحة.

١٥- رشدي سعيد: نهر النيل: ص ٨٢، وتفصيل عبارته: من المرجح أن ترعة الإبراهيمية التي أعيد حفرها في منتصف القرن التاسع عشر كانت فرعا أساسيا للنيل في ذلك العصر، أما بحر يوسف، ذلك الفرع المتعرج غرب النيل، والذي يخرج (منذ سنة ١٨٧٠) من ترعة الإبراهيمية عند ديروط فقد كان في سابق الزمان فرعا طبيعيا وأساسيا للنهر، إذ كان النيل عند نشأته يتفرع عند أسيوط إلى فرعين أساسيين، فقد كان مجرى النهر في ذلك الزمان البعيد منقسما بظهر من الحجر الجيري إلى فرعين. أما الفرع الغربي الذي يمثله اليوم بحر يوسف فقد أصبح ثانويا... " الخ.

١٦ – هردوت يتحدث عن مصر: ص ١١٦، وسيتطرف هردوت ويستطرف ذكر بعض العجائب المثيرة (غير الممكنة)، وهي إمعان في إعلان الخصوصية من وجه، وإثارة للغرابة من وجه آخر.

١٧- المصدر السابق: ص ٥٩.

١٨- المصدر السابق: ص ٦٠ – (الهامش). وهذا الضرب من " الاستعلاء " لا ينفرد به أهل مصر في زمن زهوها وتقدمها، فقد كان الرومان يطلقون على غير الرومان: البرابرة، وأطلق العرب على غير جنسهم: العجم، أما عصر الإنسان الأبيض (في أوروبا وما تفرع عنها) فإن غيرها ملونون... وهكذا.

١٩ – نهر النيل: ص ١٤٦.

٢٠- المصدر السابق: ص ١٩٢.

٢١ – المصدر السابق: ص ١٦٦، ١٦٧.

٢٢ – ينظر من كتاب " نهر النيل " – الجزء الثالث بعنوان: استخدامات مياه النيل، وبخاصة الفقرة بعنوان: " المستوطنون الأوائل يواجهون نهرا صعب المراس ": ص ١٩٢ – ٢٠١.

٢٣ – هذه الوثيقة عبارات منتقاة ما بين صفحتي ١٩٢ و ١٩٨ من كتاب رشدي سعيد.

٢٤- النص من رواية: ثرثرة فوق النيل: ص ٨٢.

٢٥- هردوت يتحدث عن مصر: ص ٨٩، ٩١.

٢٦ – المصدر السابق: ص ١٠٣ (الهامش).

٢٧ – المصدر السابق: ص ١٣٠.

٢٨ – المصدر السابق: ص ١٣١ – ١٣٣ – ولعل تقديس أجدادنا للأبقار، وعقد الصلة بينها وبين المعبودة إيزيس يساعد على ترقية مشاعرنا تجاه من يتورعون عن ذبح البقر إلى اليوم، أما إلقاء جثث الأبقار النافقة في النهر رفعا لشأنها، فلعله يفسر لنا جانبا من (سوء) سلوك العامة منا إذ يتخلصون – إلي اليوم – من جثث سائر حيواناتهم بإلقائها في المجاري المائية!!.

٢٩ – المصدر السابق: ص ١٣٤ – ١٣٦.

٣٠ – المصدر السابق: ص ١٤٦، ١٤٧.

٣١ – المصدر السابق: ص ١٦٠، ١٦١.

٣٢- المصدر السابق: ص ١٧٤ – ١٧٦، ومن الواضح أن مصدر العبادة

والتقديس منذ كان هو قسمة بين الرغبة والرهبة، بين الرجاء والخوف، فتعبد مصادر الخير طمعا، وقد تعبد مصادر الشر رهبا، وللآن، ظهر في عالمنا من يعبد الشيطان!!

٣٣ – لا يستبعد المترجم (الدكتور خفاجة) إمكان تقديس الحيات في حقب ومناطق معينة، ولكنها يصفها بأنها شديدة السمية، شديدة التخفي والخطر. ينظر: هردوت يتحدث عن مصر: ص ١٧٩ (والهامش).

٣٤ – المصدر السابق: ص ١٩٩، ويضيف الدكتور خفاجة هامشا يبين أن المقصود بكاهن النيل هو كاهن أوزوريس الذي عدوه إماما للشهداء، وربطوا بينه وبين النيل، كما في الأسطورة. ويضيف إشارة إلى النصّ:" من مات غريقا مات شهيدا " فكأن الموت بالغرق أو الإغراق يكسب صاحبه قداسة، ويكتب له الشهادة في العصور المتأخرة على الأقل.

٣٥– رشدي سعيد: نهر النيل: ص١١٢، ١١٣.

٣٦– هردوت يتحدث عن مصر: ص ١٤٩، ١٥٣.

٣٧– المصدر السابق: ص ١٨٦، ١٨٧. ولعل هذا الاحترام البادي من الشباب تجاه الشيوخ هو الذي أوحى إلى احمد شوقي أن يصف الحياة المصرية على لسان احد جواسيس قمبيز، في مسرحية " قمبيز "، فيقول:

رأيـــت وجوهـــا عليهـــا النعيـــم ودنيـــا علـــى جانبيهـــا الرغـــد

وســـوقا تفـــض وســـوقا تقـــام وخلقـــا يـــروح وخلقـــا يفـــد

وشـــعبا علـــى خطـــة في الحيـــاة ونهـــج بـــه في الشـــعوب انفـــرد

إذا مـــر يافعهـــم في الطريـــق بشيـــخ تنحـــىّ لـــه أو سجـــد

٣٨ – هردوت يتحدث عن مصر: ص ١٤٢.

٣٩ – عبد الرحمن بن عبدالله عبد الحكم القرشي المصري: فتوح مصر وأخبارها، دار الفكر، بيروت ١٩٩٦: ص ٨٥.

٤٠ – مطولة شرقي: " أيها النيل " في ديوان " الشوقيات " ج ٢، ص ٦٣، يتقدمها إهداء إلي المستشرق مرجليوث، والقصيدة في (١٥٣) بيتا، فاز وصف موكب عروس النيل بالأبيات من رقم ٦٢ إلى رقم ٨٠.

انظر نص القصيدة: الشوقيات: جـ٢ – مطبعة المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة – دوت تاريخ.

٤١– " المرشد " إلي فهم أشعار العرب وصناعتها – الجزء الأول – عبدالله الطيب – ص ٣٠٢،٣٠٠ – دار الفكر – بيروت ١٩٧٠

٤٢ – نهر النيل – دكتور رشدي سعيد – ص ١١٥،١١٤ – الطبعة الثانية – دار الهلال ٢٠٠١.

الفهرس